جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة لنيل شهادة الماستر

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري

دراسة حالة بنك "CPA"-وكالة مستغانم -405-

مقدمة من طرف الطالب:

- طويل الريان

تحت اشراف الاستاذ(ة):

-د. شملال نجاة

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
د- تمار خديجة	أستاذ(ة) محاضر"أ"	جامعة مستغانم
د- يعقوب مروى	أستاذ(ة) محاضر"ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022-2023

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد وهذا العمل المتواضع إلى روح جدتي الطاهرة التي توارت عن الأنظار ولكنها تعيش في قلبي بكل حب واشتياق، أهديك هذه المذكرة بكل حب واحترام كتعبير عن الامتنان العميق لك وللدور الذي لعبته في حياتي لقد كنت رمزًا للحنان والحكمة والقوة بالنسبة لي ولن يكون هناك يوم يمر دون أن أفتقدك، أحبك من كل قلبي وسأفتقدك دائمًا شكرًا لك على كونك جدتي الرائعة وشخصًا استثنائيًا أعدك أنني سأستمر في جعلك فخورة بي وسأواصل حمل إرثك العظيم بكل فخر.

رحمك الله جدتي العزيزة.

كما أهدي هذا العمل لأمي الغالية مع كل صفحة في هذه المذكرة أريد أن أخصص لك كلمة شكر وامتنان أنتِ الشخص الذي لا يمكنني تصور حياتي بدونه أنتِ المثل الأعلى للأمومة والحب الذي لا يعد ولا يحصى أشكرك على كل شيء وأحبك أكثر مما يمكن أن تتخيلي.

أبي العزيز أنت رمز للقوة والإلهام لقد شهدت على التضحيات التي قدمتها لأجل عائلتنا ودعمك المستمر وراء كل نجاح أحققه أنت الأب الحنون والصديق المخلص وأشكرك من كل قلبي على الحب والرعاية التي تقدمها دومًا.

أخي العزيز أنت رفيقي وصديقي المخلص من خلال الأيام الجيدة والصعبة كنت دائمًا هناك لتقديم الدعم والمشورة لقد تشاركنا الكثير من الذكريات والضحكات وأعلم أن لدي صديقًا حقيقيًا وشقيقًا مخلصًا فيك، اتمنى لك كل النجاح.

الشكر و التقدير

أشكر الله وأحمده على توفيقه ومنه وكرمه على أني أتممت هذا العمل فالحمد لك رب العالمين كما ينبغي لعظيم وجهك وجلال سلطانك، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة شملال نجاة على إشرافهما على هذه وتقديمها المساعدة والنصح والتوجيه لي في إنجاز هذا العمل وتصويبه، فلها مني جزيل الشكر والعرفان وأسأل الله أن يوفقها في مشوارها العلمي والعملي ويجزيها عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر عرفانا وتقديرا واحتراما لوالدي الكريمين اللذين كانا سندا ودعما لي في مشواري الدراسي بدعمهما ودعائهما فيا رب بارك فيهما وإحفظهما وأكرمهما ووفقني للبر بهما ورد جميلهما، والشكر موصول أيضا إلى جميع من قدم لي المساعدة أو الدعم من قريب أو بعيد، إخوة، أقارب، أصدقاء، وزملاء دراسة.

والشكر موصول أيضا إلى لجنة المناقشة الذين تكرموا بمنحي جزءا من وقتهم لقراءة هذه المذكرة وقبولهم مناقشتها .فلكم مني ألف شكر.

قائمة المحتويات

- الاهداء
- شكروتقدير
- قائمة المحتويات
- مقدمة

الجانب النظري

I. الفصل الاول: التدقيق الداخلي..... 11

- تمهيد

i. المبحث الاول: التأصيل العلمي للتدقيق.....12

1- المطلب الاول: التطور التاريخي للتدقيق.....12

2- المطلب الثاني: مفهوم التدقيق.....13

3- المطلب الثالث: أهمية التدقيق 14

4- المطلب الرابع: اهداف التدقيق.....15

ii. المبحث الثاني: المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي.....16

1- المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي 16

2- المطلب الثاني: اهداف التدقيق الداخلي.....17

3- المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.....18

4- المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي 20

iii. المبحث الثالث: مراحل التدقيق الداخلي.....28

1- المطلب الأول: مرحلة التحضير.....28

2- المطلب الثاني: مرحلة التنفيذ الميداني لعملية التدقيق 31

3- المطلب الثالث: اعداد التقرير النهائي و تقديم النتائج.....32

4- المطلب الرابع: متابعة نتائج المهمة.....33

- خلاصة الفصل.....34

II. الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري.....35

- تمهيد

i. المبحث الاول: الإطار النظري للفساد.....36

1- المطلب الأول: التطور التاريخي للفساد 36

2- المطلب الثاني: مفهوم الفساد 37
3- المطلب الثالث: أسباب الفساد 38
4- المطلب الرابع: أنواع الفساد.....39
ii. المبحث الثاني: اثار الفساد المالي والإداري وكيفية مكافحته.....41
1- المطلب الأول: اثار الفساد المالي والإداري 41
2- المطلب الثاني: اشكال الفساد المالي والإداري.....43
3- المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفساد المالي والإداري.....44
4- المطلب الرابع: أليات مكافحة الفساد المالي والاداري.....46
iii. المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري.....51
1- المطلب الأول: تفعيل دور التدقيق الداخلي في كشف الغش و الاحتيال.51
2- المطلب الثاني: الالتزام بالتطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات للقضاء على الفساد.....53
3- المطلب الثالث: تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمدقق الداخلي..57
4- المطلب الرابع: تفعيل دور لجان التدقيق للحد من الفساد المالي والإداري.....58
- خلاصة الفصل.....59

الجانب التطبيقي

III. الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري "CPA"-مستغانم-.....62
i. المبحث الاول: عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري.....63
1- المطلب الاول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري.....63
2- المطلب الثاني: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة مستغانم 405-.....65
3- المطلب الثالث: النشاط التجاري لبنك القرض الشعبي الجزائري.....71
ii. المبحث الثاني: تدقيق وتحليل أصول وخصوم بنك القرض الشعبي الجزائري.....73
1- المطلب الاول: تحليل وتدقيق حسابات الموارد والاستخدامات للبنك.....73

2- المطلب الثاني: تحليل وتدقيق ودائع بنك القرض الشعبي الجزائري 74
3- المطلب الثالث: تحليل تطور محفظة قروض بنك القرض الشعبي الجزائري.....76
iii. المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واقتراح حلول.....77
1- المطلب الاول: صياغة أسئلة الاستبيان.....77
2- المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.....79
3- المطلب الثالث: تقديم الاقتراحات والحلول.....80
- خلاصة الفصل.....81
- الخاتمة.....82
- قائمة المصادر والمراجع 84
- الملخص.....88

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك	70

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك CPA - وكالة مستغانم- خلال الفترة (2019-2022)	74
02	تطور اجمالي الودائع لبنك CPA -وكالة مستغانم- خلال الفترة (2019-2022)	75
03	تطور محفظة القروض لبنك CPA -وكالة مستغانم- خلال	76

الفترة (2019-2022)

04 يوضح مجتمع الدراسة الوارد في الاستبيان 77

05 تحليل نتائج الاستبيان 79

المقدمة

المقدمة

تعد مكافحة الفساد المالي والإداري أمرًا حيويًا للمؤسسات المالية والبنوك في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها في العصر الحديث، حيث يُعتبر الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية تؤثر بشكل سلبي على الاقتصادات والمجتمعات، وتعرض الاستقرار المالي والثقة العامة في المؤسسات المالية للخطر. وفي هذا السياق، يلعب التدقيق الداخلي دورًا حاسمًا في مكافحة الفساد المالي والإداري في البنوك.

كما يشمل الفساد المالي والإداري في البنوك مجموعة متنوعة من الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية، مثل الرشوة واستغلال المعلومات السرية والاحتيال المالي، حيث تهدف هذه الممارسات إلى تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة على حساب المؤسسة والعملاء والمجتمع بأكمله.

ولهذا مع تزايد التعقيدات في بيئة الأعمال المالية، أصبح التدقيق الداخلي للبنوك أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث انه يساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة والسيطرة داخل المؤسسة، ويحد من المخاطر المالية والإدارية والقانونية. ومن بين هذه المخاطر، يأتي الفساد المالي والإداري على رأس القائمة. وبالتالي لمعالجة هذه الظاهرة يمكننا طرح الاشكالية التالية:

1- **الاشكالية**

كيف يمكن ان يساهم التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والاداري؟

للإجابة على هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

س1: ما المقصود بالتدقيق الداخلي وماهي أهدافه؟

س2: ما المقصود بالفساد المالي والاداري وكيفية مكافحته؟

س3: فيما يكمن دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟
- ما المقصود بالفساد المالي والاداري؟
- هل للتدقيق الداخلي دور فعال في مكافحة الفساد المالي والاداري؟

2- **فرضيات الدراسة**

في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة للأسئلة كما يلي:

- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لبنك القرض الشعبي الجزائري تساعد على تحسين الأداء وترشيد القرارات ويتوقف نجاحه على اتخاذ المدقق لمجموعة من القرارات المحايدة.
- إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من معرفة انواع الفساد المالي والاداري التي من الممكن وقوعها في البنك.

- للتدقيق الداخلي دور مهم في حسن سير نشاطات البنك.
- للتدقيق الداخلي دور مهم في الحد من الفساد على مستوى البنك.

3- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

- موضوع الدراسة يندرج ضمن المواضيع المناسبة لتخصص تدقيق ومراقبة التسيير.
- حاجة البنوك الجزائرية إلى التدقيق الداخلي قصد كشف التلاعبات المالية والادارية.
- الحاجة إلى الموضوع في الوقت الراهن خاصة بالنسبة للتدقيق الداخلي.

4- أهمية الموضوع

يستمد موضوع الدراسة أهميته من خلال الاعتبارات التالية:

- أهمية التدقيق الداخلي في كشف الغش والتلاعب داخل البنوك.
- التدقيق الداخلي أداة للتأكد من اتباع الإجراءات والسياسات والأنظمة داخل الشركة.
- أهمية التدقيق الداخلي في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتدنية المخاطر.
- مساهمة التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في إضافة قيمة للبنك وتحقيق أهدافها.
- أهمية كفاءة المدقق الداخلي في معرفة مدى تحقيق البنك للأهداف الموضوعة.

5- أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق الداخلي.
- التعرف على كيفية تقييم أداء التدقيق الداخلي في كشف الفساد داخل البنك.
- معرفة أهمية التدقيق الداخلي داخل البنك وعلاقته بالمصالح الخرى الموجودة في البنك.
- توضيح وبيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والاداري في البنك.

6- حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على إحدى البنوك العمومية الجزائرية و المتمثلة في بنك القرض الشعبي الجزائري "CPA" -وكالة مستغانم 405-.
- **الحدود الزمنية:** امتدت فترة التربص الميداني خلال شهري ديسمبر وجانفي أما البيانات المالية التي تم الحصول عليها لإجراء الدراسة التطبيقية فقد امتدت (2019-2022).

7- المنهج والادوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي والفساد المالي والاداري، وذلك بالاعتماد على المقابلة والوثائق الداخلية للبنك.

8- الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بعض أجزاء الموضوع قيد الدراسة وأهمها:

- دراسة صالحي محمد يزيد، "اثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015-2016.

تناولت هذه الدراسة اشكالية تتمحور حول ما اذ كان يوجد أثر للتدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات على رفع تنافسية المؤسسة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، و ذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة صيدال ،بحيث تم قياس ممارسات التدقيق الداخلي ومدى تطبيق ميثاق الحكم الراشد وتأثيرهم على رفع تنافسية المؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه على مستوى مؤسسة صيدال يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وهناك التزام واضح من قبل المدقق الداخلي للمؤسسة بمعايير التدقيق الداخلي، كذلك وجود مستوى عالي من التنافسية. كما توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي ومبادئ حوكمة الشركات، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق كل من التدقيق الداخلي ومبادئ حوكمة الشركات على رفع تنافسية المؤسسة.

- دراسة آمال حفناوي، "العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد /04العدد: 01 (2019). جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر).

تمحورت هذه الدراسة حول معاناة دول العالم خاصة النامية منها على مر السنين من ظهور وانتشار ظاهرة الفساد والغش وسط مجتمعاتها واداراتها ومؤسساتها العامة والخاصة، الشيء الذي عطل مشاريع التنمية فيها، وجعلها تتراوح مكانها دون تحقيق الأهداف المرجوة، مما زاد من نسبة الفقر والتخلف والعديد من المشاكل الاخرى، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي ومدى خطورة تفشي هذه الظاهرة في المؤسسات العامة والخاصة، موضحين أبعاد وأسباب هذه الظاهرة والمساعي العالمية لمكافحتها على المستويين العالمي والمحلي والإقليمي، والاتفاقيات والهيئات العالمية المهتمة بهذه الظاهرة ومكافحتها، وأهم المؤشرات المحددة لقياس الفساد الإداري والمالي من أجل توضيح الرؤية لمكامن الخطر ودرجته في الدول لوضع خطط وبرامج واستراتيجيات أكثر نجاعة وفعالية.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي

الفصل الأول: التدقيق الداخلي

تمهيد:

لقد أدى التوسع الكبير الذي طرأ على حجم المؤسسات وأنشطتها الاقتصادية الى ظهور الحاجة الى أنظمة رقابية وذلك لمساعدة المؤسسات في القيام بوظائفها بشكل جيد وبكفاءة عالية، لذلك ظهرت عملية التدقيق وهي عملية منظمة ومنهجية لفحص وتقييم كفاءة الإجراءات الرقابية بشكل موضوعي وبصفة مستمرة داخل المؤسسة او خارجها، ولكي تحقق هاته الأخيرة أهدافها أصبح من الضروري وجود رقابة محكمة على نتائج أعمالها وهذا يعني التدقيق المستمر للعمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة، لذلك فلابد من وجود تدقيق داخل المؤسسة تابع لأعلى هرم في السلطة، و تدقيق خارج المؤسسة لإبداء الرأي الفني المحايد .

كما يعكس التطور الذي شهده التدقيق في المجال المالي والمحاسبي الأهمية التي يتمتع بها، فهذه الوظيفة لم تعد مقتصرة على التدقيق المالي فحسب بل اصبحت تشمل كل الوظائف التي تقوم بها المؤسسة للوقوف على حسن سير المؤسسة.

وقد تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: التأصيل العلمي للتدقيق

المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: مراحل التدقيق الداخلي

I. المبحث الأول: التأصيل العلمي للتدقيق

i. المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

نبعت الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان و ذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خالفا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة, كما كانت مهنة التدقيق في البداية مهنة غير منظمة يتوارثها الأبناء عن الأباء حيث مع مرور الوقت طرأت تغيرات على أغراض التدقيق و اساليبه بسبب التغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام ومن خلال هدا يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق الى 5 مراحل:

1-المرحلة الأولى (قبل عام 1500م): يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين و اليونانيين الذين استخدموا مهنة التدقيق بغية التأكد من صحة الحسابات العامة و كان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الأخطاء, ففي هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك و الأباطرة و الإقطاعيين، أما المدقق فكان إما حاجب الملك أو الكاتب و ذلك من أجل معاقبة السراق على اختلاس الأموال لحمايتها، و بسقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، و تم حينها استخدم المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من فريقيا آسيا او للقارة الأوربية، وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات[1] .

2-المرحلة الثانية (من سنة 1500م الى سنة 1850م): في هده[2] المرحلة توسعت مهنة التدقيق لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، و ظلت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس و التلاعب وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة و كانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل للأحداث المالية، كما كانت هناك تغيرات أخرى و المتمثلة في الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية و منع التلاعب والاختلاس حيث كانت اوروبا موطنا لهدا التغير و المتمثل في:

- تأسيس اول جمعية للمحاسبة عام 1581م في فيينا وقد اطلق عليها كلية المحاسبة .

-تأسيس مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا.

3-المرحلة الثالثة (من سنة 1850م الى ما بعد 1960م): كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية و برزت هده المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة

[1] د- بوحفص رواني، دروس نظرية حول "التدقيق المالي والمحاسبي"، جامعة غرداية، 2017-2018، ص5، ص6.
[2] بلحاس كوثر، "أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص2، ص3.

من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب أرس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته، وبالتالي ظهر التدقيق هنا كرقابة خارجية محايدة، حيث يمكن تجزئة هذه المرحلة إلى فترتين:

أ- الفترة ما بين سنة 1905م الى 1933م : في هده الفترة تطورت مهنة التدقيق في أمريكا وتمثلت في الحكم على المركز المالي الفعلي و على نتيجة المشروع و اكتشاف التلاعب و الأخطاء.

ب- الفترة ما بين سنة 1940م الى 1960م: في هده الفترة توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة و صحة التقارير المالية, كما تم في مصر تأسيس نقابة المدققين و المحاسبين سنة 1958م و اصدار دستور مهنة المحاسبة و التدقيق في نفس السنة .

4- المرحلة الرابعة (من سنة 1960 الى 2002): شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي و المالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل و القضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق و الإدارة فالتدقيق القضائي و بعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية و البيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي.

5-المرحلة الخامسة (من سنة 2002 الى يومنا هدا): بعد حادثة شركة (إنرون ENRON) الأمريكية و ظهور قانون (oxley-Sarbanes ساربينز أوكسلي) الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق.

ii. *المطلب الثاني: مفهوم التدقيق*

يوجد عدة مفاهيم للتدقيق، ندكر منها ما يلي:

- ان معنى كلمة (التدقيق AUDIT) مشتق من الكلمة اللاتينية AUDIRE و التي تعني الاستماع, حيث يعرف التدقيق على انه " عملية تجميع و تقويم ادلة الاثبات, تحديد و اعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات و المعايير المحددة مسبقا, ويجب ان يتم التدقيق بواسطة شخص فني مستقل محايد بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة[3]، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها, أي انه يجب ان يطبق هدا النشاط باستقلالية وفقا

[3] بن نعجة كمال، رقراقي مروان، " جودة التدقيق المحاسبي وأثرها على طبيعة القرار وتنافسية المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، 2017-2018، ص5.

لمعايير الإجراءات المترابطة و الفحص بقصد التقييم, و مدى توافر الملائمة و درجة ثقة و سير جميع الأنشطة داخل المؤسسة و هدا وفق المعايير المحددة لها.[4]

- كما عرفته " منظمة العمل الفرنسية " (organisation du travail de comptabilité et d'audit français) على انه مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني مستقل يستعمل مجموعة من تقنيات[5] المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم فعال و مستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم.
- وعرفت "جمعية المحاسبة الامريكية " (American Accounting Association) التدقيق أيضا بانه عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات و الأحداث الاقتصادية للمشروع و ذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة و المقبولة قبولا كاملا، و توصيل النتائج للأطراف المعنية.

من خلال هده التعاريف يمكننا القول على ان التدقيق هو عملية منهجية تتضمن سلسلة من الخطوات المنظمة و المؤطرة, حيث يعتمد التدقيق على جمع و تقييم الأدلة و التزام المدقق بالموضوعية إد يقوم بفحص دقيق للتصريحات المقدمة من طرف المؤسسة حول الأنشطة الاقتصادية و تقييم مدى مطابقة الوقائع للقواعد و القوانين المعمول بها, ثم ابداء رأيه الفني المحايد.

iii. *المطلب الثالث: أهمية التدقيق*

للتدقيق دور مهم في الأوساط المالية والحكومية وفي الاقتصاد وذلك من خلال مدخلاته ألا وهي المعلومات بمختلف أنواعها حسب طبيعة ومجال التدقيق، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، هذه الجهات يمكن تصنيفها إلى أربعةأصناف[6]:

1. **المستثمرون:** أدى ظهور المؤسسات والمصانع الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية
   الثانية إلى تزايد عدد المساهمين في هذه المؤسسات وبالتالي انفصال الملكية عن التسيير، هذا ما جعل الحاجة إلى التدقيق أمر لابد منه، حيث يتم تعيين مدقق مستقل ومحايد يقوم بمراقبة تصرفات إدارة الشركة، ويقوم بإيصال المعلومات إلى المستثمرين في الشركة للاطمئنان على أموالهم.
2. **مجلس الإدارة:** تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، وبتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد

[4] صالحي محمد يزيد، "اثر التدقيق الداخلي كألية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص19.

[6] هادي التميمي, مدخل الى التدقيق, دار وائل للنشر, عمان, جانفي 2004, ص20

مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.

3. **البنوك والمؤسسات المالية:** تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة[7].
4. **أجهزة الحكومة:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب, ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا وابداء الرأي الفني المحايد فيها.

iv. *المطلب الرابع: اهداف التدقيق*

تهدف عملية التدقيق الى مراجعة عناصر القوائم المالية و نضام الرقابة الداخلية وفقا لبرنامج تدقيق يوضع مسبقا من قبل المدقق و دلك بغرض تمكينه من ابداء رأيه حول البيانات المالية التي تم اعدادها من قبل الشركة وفقا للسياسات المحاسبية المحددة و كدلك ما ادا كانت المصاريف التي انفقت و المبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة و ما ادا كانت الأصول مقيمة بصفة صحيحة أيضا و التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية و الإدارية لعمليات المنشأة و مطابقتها مع الأهداف المرجوة. كما تطورت اهداف مهنة التدقيق مع مرور الزمن و التي مرت على اربع مراحل: [8]

1- **المرحلة الأولى (قبل عام 1900م) :** كان الهدف من التدقيق اكتشاف الغش و الأخطاء و التلاعبات لدلك كان التدقيق تفصيلي و لا يوجد نضام للرقابة الداخلية.
2- **المرحلة الثانية (من عام 1900م الى 1940م) :** كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة المركز المالي بالإضافة الى اكتشاف التلاعبات و الأخطاء و بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية.
3- **المرحلة الثالثة (من 1940م الى 1960م):** كان الهدف من التدقيق التحقق من مدى صحة المركز المالي و تم التحول نحو التدقيق الاختباري الدي يعتمد على فعالية نضام الرقابة الداخلية.
4- **المرحلة الرابعة (من 1960م الى اليوم) :** أضيفت اهداف أخرى للتدقيق أهمها:
   - ✓ مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على ما حققته من اهداف و دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول الى الأهداف المحددة.
   - ✓ القضاء على الاسراف من خلال تحقيق اقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع الأنشطة.[9]

---

[7] خالد امين, التدقيق و الرقابة في البنوك, الطبعة 1, دار وائل للنشر عمان, 1998 ص10

[8] احمد حلمي جمعة, مدخل الى التدقيق و التأكيد الحديث, الطبعة الأولى, 2009, دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان, ص35،ص36

[9] باسي زينب ايناس، مقداد عايدة، "دور ادلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة بسكرة، 2020-2021، ص6، ص7.

II. المبحث الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي

i. المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل و موضوعي, يقدم خدمات و خدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة و تحسين اعمالها و يساعد هدا النشاط في تحقيق اهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم و تحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر و الرقابة و الحوكمة لاكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب و قد ازدادت الحاجة اليه و تطورت فعاليته بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطورات التي حدثت في مجال الاعمال بشكل عام و مجالات المحاسبة و التدقيق بشكل خاص حيث اصبح يشمل جميع مجالات عمل الشركة بسبب كبرها و توسعها, كما ساهمت الفضائح المالية أيضا في تطور التدقيق الداخلي و التي هزت عددا من كبريات الشركات في الغرب مثل شركة (انرون ENRON) الامريكية التي افلست سنة 2001 و شركة (بارمالات PARMALAT) الإيطالية و التي افلست سنة 2003 و غيرها من الشركات.

و تكمن أهمية التدقيق الداخلي في:

التأكد من صحة البيانات المستخرجة من سجلات المؤسسة والتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول.

- التأكد من مدى الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية.
- قياس مدى فعالية و كفاءة أداء الإدارات والأقسام المختلفة داخل المؤسسة.
- التأكد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة المستهدف.
- التأكد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة.

كما يمكن شرح أهم التطورات التي مرت بها وظيفة التدقيق الداخلي على النحو التالي: [10]

- في عام 1941م تم نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان (التدقيق الداخلي الحديث MODERN INTERNAL (AUDITING،كما تم تأسيس معهد المدققين الداخلي Instiute of InternalAuditors) (بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذين الحدثين بمثابة عالمة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، وقد تزايد عدد أعضاء معهد المدققين الداخليين من 24 عضو في عام 1941م إلى ما يزيد عن 40000 عضو في مختلف دول العالم.[11]
- وفي عام 1947م تم إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي، ثم في عام 1957م تم إصدار أول قائمة معدلة للتدقيق الداخلي، كما تم اعتماد دليل لتعريف التدقيق الداخلي في عام 1964م، وقد قام المعهد ببذل جهود فعالة على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي[12].

[10] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، دار الوراق، عمان، 2006 ،ص 31, ص32

[11] أمين السيد أحمد لطفي، مرجعات مختلفة الأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ،ص 95.

[12] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

- أما في سنة 1974م قام المعهد بتشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي وقدمت تقرير بنتائج دراستها عام 1977م، وتمت المصادقة النهائية على هذه المعايير في المؤتمر الدولي 37 عام 1978م في مدينة سان فرانسيسكو.
- أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الظهور أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشروع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 13 جانفي 1988م، الدي ينص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها. كما أكمل في نص المادة 58 على أنه لا يجوز لاحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عنها في هذا الشأن.

ii. المطلب الثاني: اهداف التدقيق الداخلي

ان الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع افراد المؤسسة على تأدية عملهم بفعالية, و هدا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات و التوصيات و التحليلات, بالإضافة الى كونها تهدف الى:

- التحقق من صحة و دقة البيانات المحاسبية و تحليلها: أي ان البيانات تكون موضوعية تعطي صورة صادقة و عادلة عن وضعية المؤسسة و تكون هده البيانات متوفرة و بشكل كامل و ملائم و في الوقت المناسب.
- حماية ممتلكات المؤسسة: و دلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة , الاختلاس و التلاعب أو سوء الاستخدام
- متابعة تنفيد الخطط و السياسات و الإجراءات المعتمدة و تقييمها: و دلك للتأكد من اتباع العاملين في المؤسسة لهده الخطط و السياسات و تنفيذهم لها كما سطرت.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الاعمال: و دلك للتأكد من تسلسل تنفيد العمليات و تحقيق قاعدة الفصل بين الوظائف [13]
- مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.
- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة للمستهدف، وذلك بما يحافظ على حصة المؤسسة.
- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في ممارسة النشاط بالإضافة إلى تحقيق النمو والاستقرار[14].

كما تم تحديد اهداف أخرى من التدقيق الداخلي كما يلي:

[13] صالحي محمد يزيد، مرجع سبق ذكره، ص44.
[14] جيهان عبد المعز الجمال، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، العين-الإمارات، دار الكتاب الجامعي، 2014، ص290 .

- **هدف الحماية:** حيث يكمن دور المدقق الداخلي في القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من سياسة الشركة، الإجراءات المحاسبية نظام الضبط الداخلي، سجلات المنشأة، قيم المنشأة، أنشطة التشغيل.
- **هدف البناء:** ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصيحة للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية إلى التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعة؛ والتحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.
- **هدف الشراكة:** من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين العاملين في المنظمة شراكة حقيقية يضمن من خلالها السير الحسن لعملية التدقيق مع العاملين.

يمكننا القول بصفة عامة ان الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة الادارة في ادائها لمسؤولياتها بشكل فاعل وذلك عن طريق تزويدها بتقارير موضوعية وتوصيات وملاحظات بناءة تختص بنشاط الوحدة بشكل عام.

iii. المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن فصل نوع عن الآخر أثناء عملية التدقيق ذلك للوصول إلى أهداف التدقيق وهذه الأنواع هي[1615]:

1. ***التدقيق المالي (FINANCIAL AUDIT):*** هو الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقا, و يعد التدقيق المالي أداة مهمة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان على دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المادي لها وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس.

   كما يعرف أيضا على أنه التحقق الاقتصادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحتويه دفاتر و سجلات المؤسسة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة التقارير.
2. ***التدقيق التشغيلي (OPERATIONNEL AUDIT):*** يعرف هذا النوع من التدقيق بأنه الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة العمليات التشغيلية, كما يشمل هدا التدقيق كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف العمليات ويجب أن يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.

[15] د. زاهر الرمحي، " الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية"، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2017.

[16] خلف عبد الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن AII ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 234-243.ص، 2013

3. ***تدقيق الالتزام (COMPLIANCE AUDIT) :*** يقوم المدققون ضمن هذا النوع من التدقيق بالتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات القانونية، إضافة إلى مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل مثل البنك المركزي بالنسبة للبنوك وهيئة مراقبة التأمين بالنسبة لشركات التأمين وهيئة رقابة أسواق المال بالنسبة للشركات المساهمة، كما يتم التحقق هنا من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة لدى المؤسسة أو القرارات الصادرة عن مجالس الإدارة والادارات العليا والمدراء التنفيذيين المخولين بإصدار القرارات.
4. ***التدقيق الإداري (MANAGEMENT AUDIT):*** يقوم هدا النوع من التدقيق بالتأكد من مدى كفاءة وفاعلية الوظائف المختلفة في المؤسسة، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة, اضافة إلى التحقق من إجراءات تنفيذ المهام وطرق تقديم الخدمات, لذلك تنطوي جوانب عديدة تحت مسؤولية هذا النوع من التدقيق منها:
   - المظهر الداخلي والخارجي للمؤسسة ووحداتها.
   - طريقة تقديم الخدمة للعملاء.
   - العلاقة بين الموظفين والعملاء.
   - العلاقة بين الموظفين مع بعضهم البعض.
   - وسائل الأمن والحماية في المؤسسة.
   - مستلزمات تقديم الخدمات.
5. ***تدقيق نظام المعلومات (INFORMATIONS SYSTEMS):*** ويطلق عليه التدقيق الإلكتروني ويقصد به عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق, و يتطلب هذا النوع من التدقيق اشخاص مختصين في مجال النظام المعلوماتي للقيام به.
6. ***التدقيق البيئي (Environnemental audit):*** ويقوم هذا النوع مان التدقيق على التحقق من مدى التوافق مع متطلبات البيئة، والتحقق من تقييم المخاطر المتعلقة بالتلوث البيئي، والتأكد من أن المنتجات تم انتاجها بالتوافق مع متطلبات البيئة.

   كما عرفته وكالة حماية البيئة الامريكية على أنه عبارة عن فحص موضوعي منظم، دوري وموثق للممارسات البيئية للمؤسسة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المؤسسة.

iv. *المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي*

تم اصدار معايير الممارسة المهنية من قبل معهد المدققين الداخليين لأول مرة سنة 1978 و تم تعديلها في 1993 و هي تتضمن خمسة معايير عامة، و تم تبويبها في خمسة مجموعات و تتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الاطار العام للمعايير المهنية الجديدة من المعايير التالية: [17]

1. إظهار النزاهة

يتميز المدققون الداخليون بالنزاهة في أدائهم للعمل وتصرفاتهم، حيث يعني ذلك التصرف بشكل يمكنهم الصمود أمام أي تدقيق أو مراجعة من قِبل النظراء والآخرين. وتشمل النزاهة المعاملة العادلة والصادقة وامتلاك الشجاعة لاتخاذ القرارات الصائبة، حتى في ظل الضغوط أو في حالة تعرضهم لعواقب سلبية شخصية أو تنظيمية نتيجة ذلك. ببساطة، يتوقع من المدققين الداخليين أن يقولوا الحقيقة ويفعلوا الصواب، حتى إذا كان ذلك غير مريح أو صعب.

تعتبر النزاهة أساساً للمبادئ الأخرى في الأخلاقيات والكفاءة المهنية، بما في ذلك الموضوعية والكفاءة والرعاية المهنية الواجبة والسرية. ويعتبر وجود النزاهة لدى المدققين الداخليين ضرورياً لإرساء الثقة والحصول على الاحترام المستحق.

المعيار 1.1 الصدق والشجاعة

يعتبر الدور الذي يؤديه المدقق الداخلي دوراً حيوياً في تحقيق الشفافية والنزاهة في عمليات المؤسسة. ولتحقيق هذا الدور بصدق وشجاعة، يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالصدق والدقة والوضوح والانفتاح والاحترام في جميع العلاقات والاتصالات المهنية. ويتعين على المدقق الداخلي عدم الإدلاء ببيانات خاطئة أو مضللة أو خادعة، كما يتعين عليه عدم إخفاء أو حذف أي نتائج أو معلومات أخرى ذات صلة من تبليغات المهمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدقق الداخلي الكشف عن جميع الحقائق المادية المعروفة له التي إذا لم يتم الكشف عنها يمكن أن تؤثر على قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات. ويجب على المدقق الداخلي أن يظهر الشجاعة من خلال التواصل بصدق واتخاذ الإجراءات المناسبة، حتى عندما يواجه المعضلات والمواقف الصعبة. وعند التعامل مع الآخرين، يتعين على المدقق الداخلي التعامل بطريقة محترمة واحترافية، حتى عند التعبير عن الشك المهني أو تقديم وجهة نظر متعارضة.

المعيار 1.2 التوقعات الأخلاقية للمؤسسة

يتوجب على المدققين الداخليين احترام التوقعات المشروعة والأخلاقية للمؤسسة، والمساهمة في تحقيقها. ويجب عليهم فهم تلك التوقعات الأخلاقية والتماشي معها، بحيث يتمكنوا من التعرف على السلوك الذي يتعارض مع تلك التوقعات. كما يتعين على المدققين الداخليين تشجيع وتعزيز الثقافة القائمة على الأخلاقيات داخل المؤسسة، وتقييم الأهداف والسياسات والعمليات الخاصة بالمؤسسة وتقديم توصيات لتعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة .إذا

[17] بوثليجة محمد و جلول رشيد، مذكرة ماستر، أهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الفندقية، ص21

تم تحديد سلوك داخل المؤسسة لا يتوافق مع التوقعات الأخلاقية للمؤسسة، يتوجب على المدققين الداخليين إبلاغ السلطات اللازمة والالتزام بالسياسات التي وضعها الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي. ويجب عدم اهمال هذه المسؤولية المهمة.

المعيار1.3 السلوك القانوني والمهني

ينبغي على فريق المدققين الداخليين عدم المشاركة في أي نشاط غير قانوني أو يمكن أن يضر بالمؤسسة أو موظفيها، كما يجب أن يكونوا مستقلين وموثوقين في مهنتهم. ينبغي لهم فهم القوانين واللوائح التي تنطبق على المؤسسة والتعاون مع السلطات القضائية عند الحاجة، بما في ذلك الكشف عن أي مخالفات قانونية أو تنظيمية. يجب أن يتم الإبلاغ عن هذه المخالفات إلى الأفراد أو الكيانات التي لها السلطة اللازمة لاتخاذ الإجراء المناسب، وفقًا للقوانين واللوائح وسياسات التدقيق الداخلي.

2. الحفاظ على الموضوعية

يمثّل الموقف المحايد وغير المتحيّز أحد أهم مبادئ المهنة المحاسبية والتدقيق، وهو يشكّل أساساً مهمّا لعملية التدقيق الداخلي. ويتجلى هذا الموقف في القدرة على اتّخاذ القرارات وإصدار الأحكام المهنية بما يتماشى مع المعايير والقوانين المحاسبية والضريبية، دون تأثير من أي اهتمامات أو ضغوطات خارجية أو داخلية. فالمدقق الداخلي يجب أن يكون مستقلاً وغير متحيّز ويتّخذ القرارات بطريقة مهنيّة، حتى يتمكّن من أداء مهامه بدقّة والوفاء بمسؤولياته. وتكمن أهمية هذا الموقف في القدرة على إنجاز مهام التدقيق الداخلي بنجاح وتحقيق أهدافه، وعدم الإضرار بالمصالح المشروعة للشركة أو الجهة المدقّقة. ومن خلال الحفاظ على الموضوعية، يستطيع المدقّق الداخلي التعرّف على المشاكل والتحديات التي تواجه الجهة المدقّقة، والعمل على تحديد وتصحيح الأخطاء والثغرات، وتحسين الأداء المالي والإداري للشركة. ويعتبر هذا الدور المهم والحيوي للمدقّق الداخلي، الذي يمثل العين الحادة التي تحقق مصداقية وشفافية أعمال الشركة، وتساهم في تعزيز الثقة بين الشركة وجمهور المستثمرين والعملاء.

المعيار2.1 الموضوعية الفردية

ينبغي على المدققين الداخليين الحفاظ على الموضوعية المهنية في جميع جوانب خدمات التدقيق الداخلي التي يقدمونها. تتضمن الموضوعية المهنية تطبيق عمليات محايدة وغير منحازة في تقييم الأداء وإصدار الأحكام، وذلك بتقييم جميع الظروف ذات الصلة بشكل متوازن. علاوة على ذلك، ينبغي للمدققين الداخليين أن يكونوا على دراية بالتحيزات المحتملة ويديرونها بفعالية، وهذا يشمل تحيز المراجعة الذاتية، الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم وجود منظور نقدي عندما يقوم المدقق الداخلي بمراجعة عمله الخاص، وتحيز الإلمام بالشيء، الذي يتمثل في وضع افتراضات بناءً على تجارب سابقة، والذي يمكن أن يؤثر على القدرة على اتخاذ قرارات متوازنة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المدققين الداخليين أن يتجنبوا التحيز اللاواعي، الذي يمكن أن ينشأ عند سوء تفسير المعلومات بناءً على

افتراضات سلبية حول الثقافة أو الانتماء العرقي أو الديني أو الايديولوجي أو الجنسي أو أي خصائص أخرى. ولضمان تطبيق الموضوعية المهنية، يجب أن يتعاون المدقق الداخلي مع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات داعمة لهذا الهدف، بما في ذلك توفير التدريب والتعليمات اللازمة للفريق.

المعيار2.2 حماية الموضوعية

يتوجب على مدققي الحسابات الداخليين أن يتعرفوا على عوامل قد تؤثر على موضوعيتهم الفعلية والمحتملة والمتوقعة، وأن يتجنبوا هذه العوامل أو يخففوا تأثيرها. ومن بين الإجراءات التي يجب عليهم اتباعها:

- يجب تجنب قبول أي هدية أو مكافأة أو خدمة أخرى ملموسة أو غير ملموسة يمكن أن تؤثر على موضوعيتهم.
- يجب تجنب أي تضارب مصالح، بما في ذلك المواقف والأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض أو تتنافس أو تخالف مصالح المؤسسة، أو تؤدي إلى تحقيق مكاسب مالية أو شخصية أخرى، أو تأسيسها لحماية الذات من الخسارة أو الإيذاء المحتمل أو الفعلي.
- يجب تجنب المحاباة أو المحسوبية أو منح المعاملة التفضيلية لأفراد معينين .علاوة على ذلك، يجب على المدققين الداخليين عدم التأثر بشكل غير ملائم بمصالحهم الخاصة أو مصالح الآخرين، سواء كان ذلك في الإدارة العليا أو في مواقع السلطة الأخرى، أو بسبب البيئة السياسية أو الجوانب الأخرى في محيطهم.

المعيار2.3 الإفصاح عن ضعف الموضوعية

في حال وجود ضعف في الموضوعية، سواء كان ذلك واضحاً أم لا، يجب الإفصاح عن تفاصيل هذا الضعف للأطراف المناسبة قبل الشروع في خدمات التدقيق الداخلي. وإذا كان المدققون الداخليون يدركون وجود ضعف قد يؤثر على موضوعيتهم، فيجب عليهم الإفصاح عن هذا الانخفاض إلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أو المشرف المعين. وإذا حدد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الضعف يؤثر على قدرة المدقق الداخلي على أداء واجباته بموضوعية، فيجب عليه مناقشة هذا الضعف مع إدارة النشاط قيد المراجعة و/أو الإدارة العليا و/أو المجلس وتحديد الإجراءات المناسبة لحل المشكلة. وإذا تم اكتشاف ضعف يؤثر على الموثوقية أو الموضوعية المتوقعة لنتائج المهمة و/أو التوصيات و/أو الاستنتاجات بعد اكتمال المهمة، فيجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشة المخاوف مع إدارة النشاط قيد المراجعة والإدارة العليا والمجلس و/أو أصحاب المصلحة المتأثرين وتحديد الإجراءات المناسبة لحل المشكلة. وفي حالة وجود ضعف في الموضوعية، سواء كان ذلك واضحاً أم لا، يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الإفصاح عن الضعف للمجلس.

3. اظهار الكفاءة

يعد المدقق الداخلي مركز الثقة الرئيسي للإدارة العليا في التأكد من تحقيق الأهداف المحددة والامتثال للمعايير والقوانين الداخلية والخارجية. ويعتمد نجاح أداء المدقق الداخلي على مدى توافر المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ مهامه الحيوية بشكل فعال وكفء. تشمل هذه المعرفة والمهارات والقدرات فهم متعمق لعمليات الشركة وتحليل البيانات المالية والغير مالية، والتعرف على مخاطر العمليات والتحقق من فعالية الرقابة الداخلية، وتقييم الأداء والتأكد من توافر الضوابط الداخلية لتحقيق الامتثال للمعايير والسياسات الداخلية والقوانين الخارجية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يتطلب إظهار الكفاءة والاستمرار في تحسين المهارات الدورية وتوسيع المعرفة لتحسين الأداء وتعزيز التدقيق الداخلي كعملية متكاملة وفعالة. ومن الجوانب الأخرى التي يجب على المدقق الداخلي أن يضعها في اعتباره، هي تطوير فهمه للمجالات الاقتصادية والبيئية والقانونية والسياسية والاجتماعية لتحديد المخاطر والفرص المحتملة وضمان التوافق مع المتطلبات القانونية والأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بعمليات الشركة.

المعيار 3.1 الكفاءة

تتطلب وظيفة المدققين الداخليين أن يتمتعوا بمعرفة شاملة ومهارات عملية وقدرات استثنائية لضمان تنفيذ مهامهم بنجاح. اي يجب أن يكونوا قادرين على اكتساب وتحسين هذه الكفاءات خلال مسيرتهم المهنية.

أولاً وقبل كل شيء، يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا على دراية بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي التي يصدرها معهد المدققين الداخليين(IIA) ، ويجب أن يكونوا على دراية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي وأن يستطيعوا تطبيقها بشكل فعّال على مستوى الشركة التي يعملون فيها.

ثانيًا، يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا متخصصين في مجالات عديدة ذات صلة، ينبغي أن يكونوا ملمين بالمفاهيم المالية وإدارة المخاطر والتحكم الداخلي، ويجب أن يكونوا قادرين على فحص الحسابات وتحليل البيانات المالية وتقديم توصيات فعالة لتحسين أنظمة المراقبة المالية.

ثالثًا، يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بمهارات قوية في الاتصال والتواصل، يتطلب الأمر منهم التفاعل مع العديد من الأطراف المعنية داخل الشركة وإبلاغهم بنتائج التدقيق وتوصياتهم بشكل واضح وفعال، ويجب أن يكونوا قادرين على توجيه النقاشات والمناقشات وإيجاد حلول ملائمة للتحديات المرتبطة بالتدقيق الداخلي.

رابعًا، يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين قدرة على التفكير التحليلي واستخدام أدوات وتقنيات تحليل البيانات، كما يتعين عليهم جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها بشكل دقيق لتحديد النقاط الضعيفة والفرص لتحسين أداء الشركة وإدارتها.

أخيرًا، يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين الفهم العميق للمهنة التي يعملون فيها والقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بها، يجب أن يكونوا على دراية بالتطورات الحالية والاتجاهات الصناعية والقضايا الناشئة التي قد تؤثر على العملية التجارية والمخاطر المحتملة.

باختصار، يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين معرفة عميقة، ومهارات قوية، وقدرات استثنائية في مجالات متعددة للقيام بمهامهم بشكل مؤهل وفعّال، وينبغي عليهم السعي المستمر لتطوير هذه الكفاءات والبقاء على اطلاع على التطورات الجديدة في مجال التدقيق الداخلي والصناعة التي يعملون فيها.

المعيار 3.2 التطوير المهني المستمر

يعد الحفاظ على تطوير مهارات وكفاءات مدققي الحسابات الداخلية أمرًا حاسمًا لتعزيز فاعلية وجودة خدمات التدقيق الداخلي. لذا، يتوجب على المدققين الداخليين أن يكرسوا جهودهم في تحسين وتوسيع معرفتهم وتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم عبر مشاركة في تعليم مهني مستمر يتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات، ويجب أن يتضمن هذا التعليم المستمر فحص ودراسة الأبحاث الأكاديمية والتقنيات المتقدمة وتحليل الحالات العملية للتعامل مع التحديات المعاصرة التي تواجه المجال.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على المدققين الداخليين الذين حصلوا على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي المحافظة على تحديث شهاداتهم والاستيفاء الدوري لأي متطلبات إضافية للتعليم المهني المستمر، ذلك يعكس التزامهم بالاستمرار في تطوير مهاراتهم والبقاء على اطلاع دائم على المستجدات والتطورات في مجالهم المهني.

باختصار، فإن الاستثمار في التعليم المستمر وتطوير المهارات يعد أساسيًا لمدققي الحسابات الداخلية، حيث يساهم في تعزيز أدائهم وكفاءتهم وتوفير خدمات تدقيق داخلي عالية الجودة.

4. ممارسة العناية المهنية اللازمة

يعطي المدققون الداخليون اهتمامًا كبيرًا بالعناية المهنية اللازمة في تخطيطهم وتنفيذهم لخدمات التدقيق الداخلي، وتُعَدُّ المعايير التي تُجسِّد ممارسة العناية المهنية اللازمة عوامل أساسية يجب الالتزام بها، وتشمل ما يلي:

- التوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي: ينبغي على المدققين الداخليين أن يتبعوا المعايير الدولية المعترف بها لممارسة التدقيق الداخلي، مثل معايير معهد المدققين الداخليين.
- مراعاة طبيعة العمل والظروف والمتطلبات: يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار طبيعة العمل الذي يتعين عليهم القيام به، والظروف المحيطة، والمتطلبات المحددة لكل مشروع تدقيق داخلي.
- تطبيق الشك المهني في التقييم الدقيق وتحليل المعلومات: يجب على المدققين الداخليين أن يظهروا شكًا مهنيًا في تقييم الأدلة وتحليل المعلومات، مع توخي الحذر والدقة في جمع الأدلة والتأكد من صحتها واعتمادها في عمليات التدقيق.

العناية المهنية اللازمة تتطلب أيضًا تخطيطًا جيدًا لخدمات التدقيق الداخلي وتنفيذها بكل حرفية ومهارة، وينبغي أن يعمل المدققون الداخليون بشكل متكامل مع الفريق المتعاون والخبراء المختصين. وعند ممارسة العناية المهنية

اللازمة، يكون المدققون الداخليون ملتزمين بتقديم خدمات التدقيق الداخلي بمصلحة الجهات التي تتلقى تلك الخدمات، وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكن الاعتماد على خلوهم من الأخطاء.

المعيار 4.1 التوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي

من واجبات المدققين الداخليين هو الالتزام بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي وتطبيقها بدقة في جميع جوانب عملهم، يتطلب ذلك وجود منهجية دقيقة وموثوقة تشمل التخطيط والتنفيذ وتوثيق الخدمات المقدمة.

أولاً، يجب على المدققين الداخليين وضع خطة شاملة للتدقيق الداخلي تحدد الأهداف والنطاق والمنهجيات المستخدمة، وينبغي أن تتماشى هذه الخطة مع المعايير العالمية وتكون متوافقة مع أحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

ثانيا، يجب إنشاء وثائق تفصيلية تحتوي على المنهجيات والإجراءات التي يجب اتباعها أثناء تنفيذ خدمات التدقيق الداخلي، ويتضمن ذلك وصفًا دقيقًا للخطوات المتبعة في تحليل البيانات وتقييم المخاطر والتدقيق الداخلي للعمليات المالية والإدارية، كما يجب توثيق هذه المنهجيات والاحتفاظ بها بشكل دقيق ومنتظم.

ثالثا، عند تنفيذ خدمات التدقيق الداخلي، يجب على المدققين الداخليين الالتزام بالمعايير والمنهجيات المحددة في وظيفة التدقيق الداخلي، وينبغي عليهم اتباع الإرشادات الصارمة ويضمنوا تطبيقها بشكل صحيح ومنصف، كما يجب تقديم تقارير تفصيلية وشاملة حول نتائج التدقيق والتوصيات المقترحة والاستنتاجات الرئيسية للإدارة العليا وللجهات المعنية الأخرى.

رابعا، في حالة وجود تناقض بين المعايير والمتطلبات الصادرة عن هيئات رسمية، يجب أن يتم الالتزام بالمعايير العالمية وإبلاغ الجهات المعنية بأي استثناءات أو تعارضات قد تنشأ، لان الالتزام الصارم بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي يضمن تقديم خدمات تدقيق موثوقة وعادلة وذات جودة عالية تعزز الثقة في العمليات المالية والإدارية وتدعم اتخاذ القرارات الجيدة.

المعيار 4.2 العناية المهنية اللازمة

يتوجب على المدققين الداخليين أن يمارسوا العناية المهنية اللازمة عند مراعاة طبيعة وظروف الخدمات التي سيقدمونها، يشمل ذلك مايلي:

- استراتيجية وأهداف المؤسسة: يجب على المدققين الداخليين أن يفهموا تمامًا استراتيجية المؤسسة وأهدافها، وأن يضمنوا أن عمليات التدقيق تتوافق مع هذه الاستراتيجية وتساهم في تحقيقها.

- مصلحة الأفراد والأصحاب المعنيين: يجب على المدققين الداخليين أن يأخذوا بعين الاعتبار المصالح الفضلى لأولئك الذين يستفيدون من خدمات التدقيق الداخلي، بما في ذلك أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع بشكل عام.

- كفاءة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة: يتوجب على المدققين الداخليين تقييم كفاءة وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة داخل المؤسسة، وتقديم توصيات لتحسينها عند الضرورة.

- التوازن بين التكلفة والفوائد: ينبغي للمدققين الداخليين أن ينظروا إلى التكلفة المرتبطة بخدمات التدقيق بالمقابل الفوائد المحتملة المترتبة عنها، والتأكد من تفوق الفوائد المتوقعة على التكلفة.

- مدى وتوقيت العمل المطلوب: يجب على المدققين الداخليين تحديد مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة المحددة، وضمان تنفيذ العمل في الوقت المناسب وبشكل فعال.

- درجة التعقيد والأهمية النسبية: ينبغي على المدققين الداخليين تقييم درجة تعقيد النشاط وأهميته بالنسبة للمؤسسة، وذلك لتحديد نطاق التدقيق وتوجيه الجهود بشكل مناسب.

- المخاطر المحتملة: يجب على المدققين الداخليين أن ينظروا إلى احتمالية حدوث أخطاء جوهرية أو احتيال أو عدم الامتثال ومخاطر أخرى قد تؤثر على أهداف المؤسسة أو عملياتها أو مواردها، وأن يركزوا على تحديد وتقييم هذه المخاطر وتقديم توصيات مناسبة للتعامل معها.

- استخدام التقنيات والأدوات والتكنولوجيا: يجب على المدققين الداخليين استخدام التقنيات والأدوات والتكنولوجيا المناسبة لتنفيذ عمليات التدقيق بكفاءة وتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

باعتبار المبادئ المذكورة أعلاه، يتم ضمان ممارسة العناية المهنية اللازمة وتحقيق أعلى مستويات الجودة في خدمات التدقيق الداخلي.

المعيار 4.3 الشك المهني

ينبغي على المدققين الداخليين أن يمارسوا روح الشك المهني أثناء التخطيط وتنفيذ خدمات التدقيق الداخلي. ولكي يتمكنوا من ذلك، يجب عليهم:

- الاحتفاظ بعقلية متسائلة: يتعين على المدققين الداخليين أن يحافظوا على روح استكشافية وفضولية تجاه المعلومات والعمليات التي يقومون بتدقيقها. ينبغي أن يتساءلوا ويفحصوا الأمور بعناية للتأكد من صحتها وموثوقيتها.

- تقييم مصداقية المعلومات: يتعين على المدققين الداخليين تقييم مصداقية المعلومات التي يتعاملون معها. يجب عليهم أن يقيموا مصادر المعلومات ويتحققوا من صحتها ودقتها قبل الاعتماد عليها في عملية التدقيق.

- الصراحة والوضوح في التعبير عن المخاوف: ينبغي على المدققين الداخليين أن يكونوا صريحين وشفافين عند طرح المخاوف والاحتياجات للتوضيح والتوجيه الإضافي. ينبغي أن يعبروا عن أسئلتهم ومخاوفهم بشكل مباشر ومنصف حيال المعلومات المتضاربة أو غير المتناسقة.
- البحث عن دلائل إضافية: يجب على المدققين الداخليين أن يسعوا للعثور على دلائل إضافية تدعم أو تنفي المعلومات التي يتعاملون معها. ينبغي عليهم البحث عن أدلة تعزز قدرتهم على تقييم صحة وصحة المعلومات والبيانات التي يمكن أن تكون غير كاملة أو متناقضة أو غير صحيحة.

باختصار، يجب على المدققين الداخليين ممارسة روح الشك المهني للحفاظ على جودة وموثوقية عمليات التدقيق الداخلي.

5. الحفاظ على السرية

يعمل المدققون الداخليون على استلام المعلومات وحمايتها بشكل مناسب، حيث يتلقى هؤلاء المدققون معلومات سرية، شخصية، وخاصة، سواء في شكل مادي أو رقمي، بالإضافة إلى المحتوى الشفهي مثل المناقشات في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية. يكرم المدققون الداخليون قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها، ويستخدمونها فقط للأغراض المعتمدة ويحرصون على حمايتها من الوصول غير المصرح به والكشف غير المقصود سواء داخليًا أو خارجيًا.

المعيار 5.1 استخدام المعلومات

يتوجب على المدققين الداخليين الالتزام بشدة بسياسات وإجراءات المؤسسة، وفهم وتنفيذ مهمة التدقيق الداخلي بدقة عند استخدام خدمات التدقيق الداخلي، كما يجب على المدققين الداخليين جمع وتوثيق المعلومات المطلوبة بشكل موضوعي وشفاف، ويجب أن يكون ذلك مقتصرًا على أداء المهام والخدمات المحددة للتدقيق الداخلي.

علاوة على ذلك، يتوجب استخدام المعلومات المتاحة بحذر وحساسية فائقة، حيث يجب تجنب استغلالها لتحقيق مصالح شخصية أو تكوين مكاسب ذات طابع ذاتي، وينبغي على المدققين الداخليين أن يضعوا المصلحة العليا للمؤسسة والالتزام القانوني والأخلاقي في صدارة قراراتهم وتصرفاتهم.

كما عليهم أن يكونوا حذرين جدًا في استخدام المعلومات، وعدم السماح لأية توجهات شخصية أو صراعات مصالح بالتأثير على كائنية التدقيق الداخلي أو سير العمل. ينبغي على المدققين الداخليين تحمل مسؤولية كبيرة في المحافظة على سرية المعلومات وعدم الإفصاح عنها إلا لأطراف ذوي صلة وحسب الضوابط المنصوص عليها.

باختصار، يجب أن يكون العمل لدى المدققين الداخليين مستندًا إلى أعلى معايير النزاهة والمهنية، مع التأكيد على عدم استغلال المعلومات أو تجاوز الحدود المحددة، وذلك من أجل الحفاظ على سمعة المؤسسة وتعزيز ثقة الجمهور في عملية التدقيق الداخلي.

المعيار5.2 حماية المعلومات

يجب أن يكون المدققون الداخليون على دراية تامة بمسؤولياتهم فيما يتعلق بحماية المعلومات، وأن يتصرفوا بطريقة تُظهر احترامهم لسرية وخصوصية وملكية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء أداء خدمات التدقيق الداخلي أو نتيجة العلاقات المهنية. يجب عليهم أن يكونوا على دراية بالقوانين واللوائح المتعلقة بالسرية وأمن المعلومات وخصوصية المعلومات والالتزام بها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدققين الداخليين اتباع سياسات وإجراءات مؤسستهم ووظيفة التدقيق الداخلي التي تتمثل في:

- الحفظ والاحتفاظ والتخلص من سجلات المهمة.
- الإفراج عن سجلات المهمة للأطراف الداخلية والخارجية.
- التعامل مع المعلومات السرية والوصول اليها أو نسخها عندما لم يعد هناك حاجة إليها.

يجب على المدققين الداخليين عدم الكشف عن المعلومات السرية لأطراف غير مصرح لها، ما لم تكن هناك مسؤولية قانونية أو مهنية للقيام بذلك. ينطبق هذا حتى إذا قام المدققون الداخليون بتغيير أدوارهم داخل المؤسسة أو تركها، كما يجب أن يكون المدققون الداخليون متيقظين لاحتمالية حدوث خرق غير مقصود أو كشف أو إفشاء للمعلومات، سواء في البيئة الاجتماعية أو أمام زملاء العمل أو أفراد الأسرة.

كما يجب على الرئيس التنفيذي لوحدة التدقيق الداخلي أن يضمن أن وظيفة التدقيق الداخلي والأفراد الذين يعملون فيها يلتزمون بنفس متطلبات الحماية والسرية المذكورة.

III. المبحث الثالث: مراحل التدقيق الداخلي

i. المطلب الأول: مرحلة التحضير

من أجل القيام بمهمة التدقيق الداخلي يجب التحضير والتخطيط للمهمة، وذلك بتغطية جميع النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتحديد نطاق التدخل والتمكن من تحقيق وتقييم المخاطر والتقييد بالتقرير التوجيهي للإدارة العليا ومجلس الإدارة، وتبدأ عملية التدقيق الداخلي بعد إرسال الأمر بالمهمة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من طرف الإدارة العامة للمؤسسة أو من أطراف أخرى من داخل المؤسسة، و تتمثل المراحل الرئيسية لهذه العملية فيما يلي:

1. الامر بالمهمة: [18]

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بانطلاق عملية التدقيق، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو المصلحة أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادى أي غموض.

أما من حيث الشكل فيستحسن أن يكون الأمر بالمهمة وثيقة لا تتعدى صفحة واحدة، كما يمكن أن يكون على شكل أمر شفهي في حالة ما إذ كانت المؤسسة صغيرة نسبيا.

2. التخطيط (التحضير للمهمة):

في هذه المرحلة يقوم المدقق بالاطلاع على المنشأة بغرض كسب معرفة ومعلومات على المؤسسة وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمؤسسة، ويتمثل التخطيط في التعرف على المراحل المختلفة التي تمر بها عملية التدقيق ومشاكلها المختلفة وتكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة وتنظيمها[19].

3. تحديد الأهداف:

أن الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي هو لمساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفاعلية ويتم ذلك من خلال قيام المدقق بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

4. نطاق العمل:

يتضمن نطاق التدقيق الداخلي في فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء وذلك بالنظر إلى ما يلي:

-تدقيق النظام المحاسبي ونطاق الرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأن المدققين الداخليين؛

-تدقيق النظم الموضوعة للتأكد من التزام بالسياسات المخططة والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على عمليات التقرير؛

-فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات؛

-تدقيق العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الموضوعة وما إدا كانت العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط.

---

[18] لطفي شعباني، المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004،ص:77.
[19] زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009 ،ص96.

5. اختيار الجهات الخاضعة للتدقيق:

تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي، ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وليس أمر هذا الاختيار مرتبط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات أخرى داخل المنشأة، وهناك ثلاث طرق رئيسية لاختيار الجهة الخاضعة للتدقيق نلخصها فيما يلي :

- **الاختيار المنظم:** ويتم فيها اختيار النشاط أو الجهة الخاضعة للتدقيق استنادا إلى خطة التدقيق السنوية والتي يتم وضعها في بداية السنة والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا.

- **الاختيار بناءا على طلب الادارة العليا:** قد تحتاج الإدارة العليا إلى الحصول على معلومات بشأن وضع أو مشكلة ما ترى الإدارة أنها بحاجة إلى حكم أو رأي فيها، مثل مراجعة اتفاقية محددة على وشك التوقيع، أو تدقيق حساب أحد العملاء تمهيدا لدفع قيمة فاتورة ما.

- **الاختيار بناء على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق:** قد يحتاج بعض مدراء الأقسام او المصالح إلى مساعدة التدقيق الداخلي لتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية لبعض الأنشطة الخاضعة لإدارتهم.

6. تقييم المخاطر:

يجب على المدقق تقييم المخاطر ومدى تأثيرهم واهميتهم النسبية والمتمثلة فيما يلي:

- مخاطر متصلة بعملية التدقيق وهو خطر موجود في موضوع التدقيق وتختلف نسبة ودرجة هذه المخاطر باختلاف طبيعة وهدف التدقيق؛

- مخاطر الضبط أو الرقابة وهي خطر حدوث أخطاء ذات أهمية نسبية دون قيام نظام الضبط والرقابة الداخلية بمنع حدوثها أو اكتشافها؛

- مخاطر عدم الاكتشاف هي خطر استخدام المدقق إجراءات تدقيق غير مناسبة لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية.[20]

7. تحضير برنامج التدقيق:

أن عملية تحضير برامج التدقيق لها أساليب خاصة بها، وإذا تم إتباعها فأنها تؤدي إلى برامج تدقيق مقبولة وصالحة للاستعمال، وذلك من خلال:[21]

- التدقيق في برامج تدقيق سابقة أن وجدت، لتحديد ما تمت تغطيته وكيف تمت وبأي عمق وما هي النتائج؛

[20] زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 94-95
[21] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص:156-157

- القيام بمسح مبدئي لتحديد أهداف العملية ونشاطات أنظمة الرقابة الحالية وتحديد مستوى الخطر؛
- يجب تحضير برنامج له أهدافه وموازنة الوقت وموارد التدقيق المتوفرة المخصصة لذلك؛
- تحديد مستوى المخاطر واعداد قائمة بذلك واظهار الرقابة اللازمة والخطوات التي يجب إتباعها.

و الهدف من وضع برنامج التدقيق هو:

- توثيق الإجراءات التي سيتم إتباعها من قبل المدقق الداخلي في جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات خلال المهمة، وبيان نطاق ومستوى الفحص اللازم للوصول إلى أهداف التوثيق، في كل مرحلة من مراحل التدقيق؛
- شرح الخطوات التقنية، المخاطر، والعمليات التي يستوجب فحصها؛

ii. المطلب الثاني: مرحلة التنفيذ الميداني لعملية التدقيق:

تعتبر مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أهم مرحلة في مسار عملية التدقيق، والبداية الرسمية للعملية والتي تهدف في نهايتها إلى إصدار تقرير أو الوصول لنتائج أو أجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة وفي هده المرحلة يتم الانتقال من العمل المكتبي النظري إلى العمل الميداني، وذلك من خلال التقرير التوجيهي المصادق عليه من طرف الجهة المكلفة بالعملية، ووضع مخطط مسار عملية التدقيق والأساليب التي سوف يتم استخدامها والوسائل والظروف الواجب توفيرها من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق، وأن أداء وتنفيذ عملية التدقيق وتحقيق أهدافها وخدماتها يرتبط ارتباطا مباشرا ببرنامج التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية[22].

1. اعداد برنامج التدقيق:

يتم اعداده من طرف فريق التدقيق و تحت اشراف رئيس المهمة، حيث يقوم برنامج التدقيق بتقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن و يتم ارساله الى مسؤول التدقيق الداخلي للاطلاع عليه، و تقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق. و يتضمن هذا المخطط النقاط التالية: وثيقة تعاقدية، مخطط عمل، نقطة انطلاق في بناء استمارة الرقابة الداخلية، متابعة المهمة.

- **استبيان التدقيق الداخلي:**

يعتبر استبيان التدقيق الداخلي من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف المدققين الداخليين لتقييم نضام الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بطرح الأسئلة على المسيرين لتلقي الإجابة ومن ثم تحليلها لمعرفة مدى فعالية و ملائمة نضام التدقيق الداخلي المطبق على مستوى الوحدة حيث تتعلق هذه الأسئلة بالنواحي التنظيمية، التشغيلية، نظم المعلومات، العاملين، الوسائل المادية للوحدة الخاضعة للتدقيق.

[22] بلال عيمون، مذكرة نيل شهادة ماستر،"دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، 2015-2016، ص28.

2. العمل الميداني:

يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من طرف مدير التدقيق، حيث يقوم فريق التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات والمقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق، كما يتم تطبيق اسلوب الملاحظة و الكشف في هذا العمل والمتمثلة في الملاحظة الفورية، الملاحظة المحددة و كشف و تحليل المشكلات.

- **الملاحظة الفورية:**

هي أولى الاختبارات التي يقوم بها المدقق حيث تحتاج الى خبرة كبيرة للعمل بها، فالمدقق الذي يمتلك خبرة يمكنه ملاحظة المحيط بمجرد وصوله ووضع تقييمات وإحصاءات مبدئية.

- **الملاحظة المحددة:**

في هذه الملاحظة يقوم المدقق بإجراء وتنفيذ اختبارات، حيث يقوم باختبار بعض العمليات و الإجراءات المرتبطة بفترات معينة. كما يجب ان يتسم هذا الاختبار بالموضوعية من اجل ابداء رأيه حول سير العمليات بموضوعية.

- **ورقة كشف وتحليل المشكلات:**

هي وثيقة عمل موحدة اين يقوم المدقق بتوثيق كل خلل، وهي تلخص كل مرحلة من مراحل عمليات التدخل الميداني، وتمثل وسيلة تواصل بين المدقق والوظيفة المعنية بعملية التدقيق.

iii. المطلب الثالث: اعداد التقرير النهائي و تقديم النتائج

يقوم المدقق في هذه المرحلة بتقديم التقرير و الذي يجمع كل عناصر عمله، ثم يقوم بصياغة مشروع التقرير ليتم بعدها عقد اجتماع ختامي و المصادقة للحصول على التقرير الختامي، و تعتبر هذه الخطوة من اهم الخطوات في انجاز مهمة التدقيق الداخلي و تتمثل فيما يلي: [23]

1. مشروع تقرير المدقق:

تتكون هذه الوثيقة من جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليها، و حتى و ان احتوت على توصيات المدقق فإنها لا تتضمن إجابة المؤسسة ولا تتضمن مخطط العمل الذي تشير فيه المؤسسة متى و من سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة، كما لا يمكن اعتبار هذا التقرير نهائيا حتى و ان تضمن مصادقة خاصة.

2. الاجتماع الختامي:

[23] صالحي محمد يزيد, أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص55

يضم هذا الاجتماع نفس الأعضاء الذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، حيث يقومون بإبداء رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق.

3. *تقرير التدقيق الداخلي:*

يقوم المدقق في هذا التقرير بإبداء رأيه كتابيا عن طريق تحرير مستند يبلغ فيه رؤساء المصالح عن نتائج البيانات و القوائم المالية التي كانت محل التدقيق، كما يتشكل التقرير من اربع فصول رئيسية و المتمثلة في:

- **الورقة الخارجية و رسالة الإحالة:** عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفوق برسالة إحالة، اما الصفحة الأولى فهي تحتوي على:
  - ✓ عنوان المهمة وتاريخ ارسال التقرير.
  - ✓ أسماء المدققين المساهمين في العمل.
  - ✓ أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق.
- **المقدمة والملخص:** تكون بداية هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، والذي يكون من الضروري بالنسبة للتقارير كبيرة الحجم التي تحتوي على ملاحق كثيرة.
  - ✓ **المقدمة:** تتضمن التذكير بمجال التدخل واهداف المهمة، كما تمثل وصف مختصر للوحدة او العملية المدققة.
  - ✓ **الملخص:** والذي بدوره يتكون من التقرير التفصيلي و هي الوثيقة الموجهة للمؤسسة المدققة و التي تشمل الملاحظات و التوصيات.

المطلب الرابع: متابعة نتائج المهمة

لا ينتهي دور المدقق الداخلي بمجرد ارسال التقرير النهائي للجهات المعنية المكلف بها، بل عليه التأكد من اتخاد الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة، و عليه متابعة عملية تنفيذها و تقييمها و ان الإجراءات المنفذة ملائمة و فعالة، كما اكد المعيار 2500 على وجوب التأكد من ان الإدارة العليا قد اتخذت الإجراءات اللازمة او قررت المخاطرة و عدم اتخاد أي اجراء. و عليه يتحمل مسؤول التدقيق الداخلي مسؤولية تحديد طرق التدقيق و المتابعة و الإجراءات المتعلقة بها، و تكون هذه المسؤولية محددة بشكل واضح في دليل التدقيق الداخلي. اما بالنسبة للإدارة، فيكون موقف الاستجابة تجاه التقرير النهائي على النحو التالي:

- قبول الاقتراحات بشكل كامل، وهو يأتي بعد اقتناع مسؤولي المؤسسة الخاضعة للتدقيق بما جاء في التقرير أثناء الاجتماع النهائي.
- قبول الاقتراحات بشكل جزئي، و يأتي ذلك بعد عدم اقتناع مسيري المؤسسة ببعض النقاط المقترحة.

- رفض الاقتراحات بشكل كامل، و هو موقف ناذر الحدوث.[24]

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل تبين لنا ان وظيفة التدقيق تتمثل أساسا في اظهار نتائج المؤسسة بصورة سليمة من خلال ضمان مصداقية القوائم المالية، لذلك هي تعد من اهم الوظائف في المؤسسة حيث أصبحت وسيلة لرفع كفاءة موارد المؤسسة وضمان حسن سيرها، ولتحقيق ذلك لابد على المدقق أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي لكي يقوم بمهامه على اعلى مستوى والتي تم التطرق إلى البعض منها، لذا فإن السير الحسن لمهمة التدقيق يضمن السير الحسن للمؤسسة، و هو يتطلب الاعداد المسبق و الجيد له، و اتباع منهج محدد في التنفيذ للخروج برأي موضوعي.

[24] خلف عبد الله وردات، مرجع سبق ذكره، ص320.

الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي و الإداري

الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري

تمهيد:

يعتبر الفساد المالي والإداري تحديًا كبيرًا يواجه العديد من الدول والمؤسسات في العالم، حيث يمكن أن يتسبب الفساد في تدهور النظام المالي والاقتصادي، وفقدان الثقة العامة، وتدهور الخدمات العامة، وتوزيع غير عادل للثروة، وتهديد استقرار المؤسسات. ومن بين الأدوات الفعالة لمكافحة الفساد وضمان الشفافية والمساءلة في المؤسسات، يأتي دور التدقيق الداخلي.

كما يعد التدقيق الداخلي آلية مهمة تقوم بتقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات. ومن خلال تحليل وتقييم العمليات والإجراءات والسياسات المالية والإدارية، يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الثغرات والمخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث فساد.

وتعتبر مهمة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد متعددة الأبعاد. فمن خلال تقديم توصيات لتحسين السيطرة المالية والإدارية وتعزيز الشفافية، كما يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في الحد من الممارسات غير الأخلاقية والفاسدة.

علاوة على ذلك، يقدم التدقيق الداخلي الدعم في التحقيق في الشبهات والبلاغات المتعلقة بالفساد المالي والإداري. بفضل المهارات الفنية والمعرفية للمدققين الداخليين، يمكنهم تحليل البيانات المالية والتوجه للأدلة والكشف عن أنماط غير طبيعية في العمليات المالية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن يكون لدى فرق التدقيق الداخلي المهارات والمعرفة اللازمة لتقديم تقارير شاملة ودقيقة وموثوقة. يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالاستقلالية والمصداقية والأخلاقيات العالية، حيث يتمتعون بقدرة التحقيق والكشف عن الفساد بدون تحيز أو تعارض مصالح.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لدور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد، تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى تعزيز وتطوير وظيفة التدقيق الداخلي. ويتمثل ذلك في تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية الأخرى وتوفير التدريب المستمر للمدققين وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في المؤسسات.

وقد تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الاول: الإطار النظري للفساد.

المبحث الثاني: اثار الفساد المالي والإداري وكيفية مكافحته.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري.

I. *المبحث الأول: الإطار النظري للفساد*

i. *المطلب الأول: التطور التاريخي للفساد*

لم يكن هناك تاريخ محدد لنشوء ظاهرة الفساد الإداري لكن عموم الباحثين يتفقون على أنها وجدت منذ القدم وكانت بدايتها مع زيادات وتنوع الموارد والثروات أي أنها نشأت مع نشأة الإنسان وممارسته لحياته وسلوكياته وتفاعله مع مجتمعه ومحاولته المستمرة لامتلاك مختلف الأشياء سواء السليمة أو غيرها .

وقد ورد في كتب البحث والتاريخ الإنساني أن الأقوام الأولى التي استوطنت ارض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم التي عرفت ظاهرة الفساد الإداري, إذ وجدت في قوانين(أوروك اورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس(اراك) مثلما يسميها الباحثون في التاريخ القديم[25] .

كما تبين ان المحاكم كانت تنظر في قضايا الفساد و تتعامل معها بصرامة من بين هذه القضايا استغلال النفوذ في الوظيفة العامة ,وقبول الرشوة, وإنكار العدالة, وقد وصلت بعض قرارات الحكم لبعض الجرائم حد الإعدام.

ونجد حمورابي ملك بابل الذي هو صاحب أقدم التشريعات القانونية التي اشتهرت في التاريخ (بـ مسلة حمو رابي) قد أشار في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة(الرشوة) حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه ويتولى أمر عقابه بنفسه. كما تحدث بعض المفكرين و الفلاسفة عن أنواع أخرى من جرائم الفساد و التي تنص عليها شريعة حمورابي و المتمثلة في السرقة و التزوير و غيرها من ممارسات الفساد.

كما نلاحظ أيضا في مدونات وادي النيل إن للحضارة الفرعونية إشارات ووصايا في تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة في الحكم والدولة وذلك لكثرة الرشوة و سرقة الحلي والذهب ,فضلا عن دراسة الفكر السياسي الصيني وما قذفته الديانة) الكونفوشية, (CONFUCIANISM والتي شخصت ظاهرة الفساد الإداري في الحكم وأسباب ذلك في الأسر

[25]- د.امين بن سعيدة، "الفساد المالي و الإداري (الأسباب و المظاهر) من خلال مؤشرات عربية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية، المجلد22- العدد2، جامعة الجلفة، 2009، ص31.

وإغفال الأشخاص تقويم أنفسهم[26].

رغم كل هذا إلا أن الفساد وجد في المدن اليونانية أيضا نذكر منه بوليكراتس (POLYCRATE) حاكم جزيرة ساموس اليونانية والذي قام بتزوير و سبك أول قطعة نقدية ذهبية سنة 353 قبل الميلاد حيث كانت مصنوعة من الرصاص و مغطاة بقشرة رقيقة من الذهب، لهذا تجند الكثير من الحكماء والفلاسفة اليونانيين لتشخيص هذه الآفة ومكافحتها، ف صولون (SOLON) مثلا في تشريعاته وضع قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري، وسعى لإدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية في بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء، وبعد سولون جاء أفلاطون (PLATON)و الذي تطرق في كتابه (الجمهورية) لظاهرة الفساد، من خلال مناقشته لمشكلة العدالة الفردية والجماعية، حيث أشار أن اللجوء إلى العدالة يستبعد مسألة المنفعة أو المصلحة والتي هي أساس ظهور الفساد.

ii. *المطلب الثاني: مفهوم الفساد*

يعتبر الفساد من بين أهم الظواهر السلبية التي تسعي الدول إلى ازالتها، فهو يعمل على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية لأي دولة، حيث يعتبر الفساد عبارة عن إساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للحصول على مكاسب خاصة، فهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب رشوة او يقوم بابتزاز شخص ما للحصول على مقابل مادي او خدماتي[27].

حيث عرفت منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي الفساد على انه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه او لجماعته"

كما عرفه أيضا الانتربول (INTERPOL) الدولي على انه:[28]

الوعد او الطلب او القبول او محاولة الحصول بطريقة مباشرة او غير مباشرة على نقود وخدمات او أشياء ذات قيمة كالهدايا، مقابل القيام بعمل او الامتناع عنه.

بينما أشار المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون 06-01 الصادر في 20 فبراير 2006 على ان الفساد " لا يعزز الثقة ويضعف الديمقراطية ويعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر والانقسام الاجتماعي"، كما قسم جرائم الفساد الى أربعة اصناف: اختلاس الممتلكات والاضرار بها، الرشوة، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية والتستر على جرائم الفساد.[29]

---

[26]- حمودي جمال الدين، "الجدور التاريخية لظاهرة الفساد المالي و الإداري"، مجلة الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم العربي، جامعة بغداد، 2016.

[27]عبد الحق زياني، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08- العدد 03، جامعة تيارت، أكتوبر 2022، ص33.

[28]أنور عباس ناصر، "دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي و الإداري"، جامعة القادسية- كلية الادارة والاقتصاد، ص2.

[29]حاجة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد المالي و الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، ص25.

من خلال ما سبق من هذه التعاريف يمكن القول ان الفساد هو كل عمل يؤدي الى تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة وانه ناتج عن سوء استخدام السلطة من اجل الحصول على مزايا غير مشروعة.

iii. المطلب الثالث: أسباب الفساد

تعددت الدوافع والأسباب المؤدية للفساد نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والنظامية، لذلك فانه من الصعب تحديد أسباب الفساد بشكل دقيق، نظرا لما يمثله الفساد من ظاهرة اجتماعية واختلاف الآراء حول أسباب حدوثها، لذا يمكن تلخيص أسباب الفساد فيما يلي:

1. **أسباب سياسية:** هناك بعض الدول وخاصة الدول النامية التي تتبع إيديولوجيات مختلفة، والتي يمكن ان تؤدي الى انقلابات على الحكومات وتغيرات في أنظمة الحكم، الامر الذي يؤدي الى خلق جو من عدم الاستقرار السياسي والذي يساعد على تفشي الفساد.
2. **أسباب اقتصادية:** تلعب الظروف الاقتصادية المتردية دورا هاما في تفشي ظاهرة الفساد باعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد مثل قلة الرواتب والأجور والتي لا تؤمن المستوى المعيشي المقبول، وسوء التخطيط الذي يؤدي الى تبديد الموارد والأموال، وزيادة نسبة البطالة وقلة فرص التوظيف بسبب ضعف الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية.[30]
3. **اسباب اجتماعية:** والتي تتمثل في العلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف ومحاباته لمن ينتمون له من حيث القرابة او العرق، وتوظيفه للانتماءات الجهوية في العمل لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية، كما يلعب نقص الوازع الديني والأخلاقي، وتفشي الآفات الاجتماعية والجرائم الى ظهور مختلف مظاهر الفساد وانتشارها بكثرة.[31]
4. **أسباب ادارية:** يساعد سوء التسيير الإداري الى زيادة ظاهرة الفساد، حيث ان عدم وضوح الصلاحيات والسلطات في بعض المؤسسات، وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل، وعدم وجود وصف وظيفي واضح المهام، يؤدي الى التأثير سلبا على الموظف ويدفع البعض الى اللجوء الى مظاهر الفساد لتحقيق مصالح غير مشروعة، وبالتالي هذه المظاهر تزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري في هذه المؤسسات.

iv. المطلب الرابع: أنواع الفساد

تختلف أنواع الفساد تبعا للزاوية التي ينظر له منها، كما تعتبر أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار، وتواكب ما يحدث في العالم من تغيير وتطور في جميع المجالات، حيث يمكن تصنيف الفساد بشكل عام الى أنواع منها:

1. **الفساد حسب درجة التنظيم:**

[30] لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، المجلد 07 العدد 02، جامعة باتنة 1، الجزائر.
[31] د. خالد عيادة عليمات، الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 02 – سبتمبر 2014.

هناك ثلاث أنواع رئيسية للفساد حسب هذا المعيار هي: العرضي او الصغير، والمنظم، والشامل، يتمثل تفصيل كل نوع فيما يلي:

أ. **الفساد العرضي:** ويتمثل في جميع أشكال الفساد الصغيرة التي يتورَّط فيها الأفراد، والتي تعكس ضعف شخصي في التصرف وتمثل مشكلة خطيرة في المجتمعات المختلفة مثل الاختلاس والتحيز والمحاباة وسرقة الممتلكات المكتبية وحتى المبالغ الصغير. وعلى الرغم من أن تلك الأفعال الفاسدة قد تتعلق بالإدارة، إلا أنها في الغالب تعكس سلوكيات شخصية، ولذا فإنها تصعِّب المحاولات المبذولة لمكافحة الفساد والحد منه.

ب. **الفساد المنظم:** يشكل الفساد المنظم تحديًا كبيرًا للمجتمعات والدول، ويؤدي إلى تدهور النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فضلاً عن تأثيره السلبي على مستويات الثقة والمصداقية في النظام والحكومة والمؤسسات وينتشر هذا النوع في الأماكن العامة مثل المنظمات والمؤسسات والإدارات المختلفة من خلال تنظيم دقيق للأفراد والعمليات والسلطات والموارد المادية والبشرية والقيام بإجراءات وترتيبات محددة مسبقا تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية انهاء المعاملة، أي تتم إدارة العمل عن طريق شبكة مترابطة للفساد، و اعتماد كل عنصر من هذه العملية على الاخر.[32]

ت. **الفساد الشامل:** هو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية، وعبارة عن مجموعة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة التي يتم فيها الحصول على مزايا غير مستحقة، والتي تشمل التلاعب بالصفقات الحكومية، واستغلال السلطة لمصالح خاصة، والتزوير والتزييف في المستندات والعقود، والرشوة، وتبييض الأموال.

2. **الفساد حسب انتماء الافراد المنخرطين فيه**

يصنف الفساد طبقا لهذا المعيار الى نوعين هما:

أ. **فساد القطاع العام:** الفساد في القطاع العام يمثل مشكلة كبيرة في الإدارة الحكومية، بما في ذلك في جميع الهيئات العمومية التابعة للدولة. ويُعَدُّ هذا الفساد عائقًا كبيرًا أمام عملية التنمية، إذ يتم استغلال المناصب العامة لتحقيق المصالح الشخصية والأهداف الذاتية، مما يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات التي تقدمها الدولة وتأخر عملية التنمية.

ب. **فساد القطاع الخاص:** يعني استغلال بعض الأفراد لنفوذهم في القطاع الخاص لتأثيرهم على مجريات السياسة العامة، مثل استخدام الرشاوى والهدايا لتحقيق مصالح شخصية والحصول على إعفاء من الضرائب أو الاستحواذ على المساعدات المخصصة للأفراد المحتاجين. وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية هي الأكثر ارتكاباً لأعمال غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية[33].

3. **الفساد من حيث الحجم (من حيث المستوى او النطاق)**

[32] عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2009 ، ص342.

[33] عطا الله خليل، مرجع سبق ذكره، ص34

طبقا لهذا المعيار يقسم الفساد الى نوعين اساسين هما:

أ. **الفساد الكبير:** ينتشر هذا الفساد في الدرجات الإدارية العليا، حيث يتم ارتكاب أعمال الفساد من قبل كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أرباح مادية أو اجتماعية كبيرة، يعتبر هذا النوع من الفساد أخطر بكثير من الفساد الصغير، حيث يتم القيام بمخالفات كبيرة واستخدام موارد الدولة بشكل غير قانوني، كما يتورط في هذا الفساد غالبا رؤساء الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة نظرا للأموال الكبيرة المتورطة في هذا الفساد. [34]

ب. **الفساد الصغير:** يُمكن تعريف الفساد الصغير بأنه نوع من الممارسات الفاسدة التي تستند إلى منافع ذات قيمة قليلة، والتي تحدث عادةً في المستويات السفلى للمنظومات من قبل صغار الموظفين. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الفساد لا يُصنَّف بالخطورة العالية، فإنه يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق النزاهة والشفافية في العمل الحكومي والخاص، وغالبا ما يرتبط هذا الفساد بالجوانب المالية البسيطة، والتي يتم تنفيذها في صورة رشاوي صغيرة، مثل الحصول على تراخيص البناء أو التجارة أو الاستغناء عن الإجراءات الإدارية المطلوبة لإنجاز معاملات معينة. وعادة ما تكون الأطراف المتورطة في هذه الصفقات الفاسدة هم المسؤولون عن الإجراءات الإدارية أو العاملون في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وفي بعض الأحيان يكونون ضحايا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

4. **الفساد من حيث الانتشار (المدى والنطاق الجغرافي)**

يقسم وفقا لهذا المعيار الى ما يلي

أ. **الفساد الدولي:** يشكل هذا الفساد تهديدًا كبيرًا للاستقرار الاقتصادي والسياسي في العديد من الدول، ويتجاوز حدودها الإقليمية والقارات، حيث يتميز بتعدد أشكاله وأدواته. يشمل الفساد الدولي تداعيات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتم إضاعة الموارد والأموال العامة على نطاق واسع ويتم تهريبها إلى الخارج، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدولة، كما تشمل أدوات الفساد الدولي الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي. وعادةً ما تستخدم هاته المؤسسات الدولية النفوذ السياسي والاقتصادي لتحقيق مكاسبهم الخاصة، مما يؤثر على قرارات الحكومات والمؤسسات الحكومية في الدول المتأثرة.

ب. **الفساد المحلي:** يُعرف الفساد المحلي بأنه الظاهرة التي يتم فيها انتشار الفساد داخل الإدارات الحكومية والمؤسسات المحلية، وتقتصر رقعته على المستوى المحلي والإقليمي. ويتمثل هذا النوع من الفساد في سلوكيات غير أخلاقية ومخالفات قانونية يرتكبها صغار المسؤولين، ولا يتوجب بالضرورة أن تكون هذه المخالفات مرتبطة بشركات أجنبية.[35]

[34] سليمان دله، إبراهيم علي الهندي، الفساد الإداري و اثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2003، ص03

[35] عطا الله خليل، مرجع سبق ذكره ص342، ص343

II. المبحث الثاني: اثار الفساد المالي والإداري وكيفية مكافحته

i. المطلب الأول: اثار الفساد المالي والإداري

الفساد الإداري والمالي هو ظاهرة عالمية تؤثر على جميع جوانب الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتفاوت انتشاره تبعًا للتطور الذي يشهده نظام المؤسسات الحكومية في الدولة. إذ إن انتشار الفساد في المفاصل الحكومية يؤثر بشكل كبير على خطط التنمية والبرامج الحكومية، ويمنع المؤسسات الحكومية من القيام بواجباتها الأساسية، ويتسبب في عجزها عن تنفيذ مشاريع الأعمال والتنمية وتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب. ويمثل الفساد الإداري والمالي تهديدًا رئيسيًا للأجهزة الإدارية في الدولة، حيث يؤدي إلى اختلال الجهاز الإداري وتعطيله، ويعيق عملية صنع القرار والتنفيذ الصحيح للسياسات الحكومية. وبالتالي، يؤثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدولة، ويعرض سمعتها ومصداقيتها للخطر[36].

1. الأثار السياسية

الفساد في المجال السياسي ينجم عنه تأثيرات سلبية عميقة تؤثر في نظام الحكم والمجتمع بشكل شامل، ومن بين هذه التأثيرات فقدان الثقة العامة في السلطة الحاكمة وتهديد استقرار الدولة. فعندما يستخدم الفاسدون النفوذ والسلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، يترتب على ذلك تدهور الأخلاق السياسية والاعتقاد بأن النظام السياسي محاط بالفساد والظلم.

كما يؤدي الفساد السياسي إلى تشويه نظام الديمقراطية وتكديس السلطة في يد القلة القليلة، مما يعزز تفاقم العدالة الاجتماعية وتفصيل الفجوة بين الأقلية الحاكمة والأغلبية العامة، وذلك بالتحكم في القرارات الإدارية والتلاعب فيها لتحقيق مصالحهم الشخصية، متجاهلين حاجات ومصالح المجتمع. وبسبب غياب المؤسسات الرقابية القوية والنظام القانوني الفعال، يستمر الفساد في الانتشار دون عقاب أو محاسبة، وبالتالي تؤدي هذه الظروف إلى تفقير الشعب وزيادة الفقر والتهميش، بسبب تعرض المواطنين للابتزاز والرشوة من أجل الوصول إلى الخدمات الضرورية مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يفقدهم الثقة في النظام ويزيد من عدم رضاهم.

علاوة على ذلك، يؤدي الفساد السياسي إلى تشتت الاستقرار السياسي وتأثيره السلبي على تنمية الدولة، فالمؤسسات السياسية الضعيفة وعدم فصل السلطات يفتح المجال لتدخل الفاسدين والتأثير على القرارات الحكومية بما يخدم مصالحهم الشخصية، بحيث يؤدي ذلك الى فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته، وظهور توتر سياسي واجتماعي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع صراعات واضطرابات.[37]

2. الأثار الاقتصادية

[36] د. قاسم علوان سعيد، د. سهاد عادل احمد، "الفساد الإداري والمالي"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 6، العدد 18، جانفي 2014.

[37] محمد حميد علي، "الأثر الاقتصادي للفساد المالي والإداري في العراق وسبل مكافحته"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر-العدد الأول-2021، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى.

نتيجة انتشار ظاهرة الفساد، تتضاءل الثقة في قدرة ونزاهة الحكومات والمؤسسات الدولية على توجيهها بشكل صحيح، وذلك لخدمة أعلى أولويات الدولة والمجتمع، وتعاني البلدان من صعوبة في استقطاب الاستثمارات والقروض الخارجية، وتحقيق الاستفادة الأمثل منها بسبب تورط المسؤولين في الحكومة في الفساد.

كما يتسبب الفساد في زيادة التضخم في النفقات التجارية، بسبب التورط المشبوه للشركات ذات النفوذ والاحتكار في العمليات الحكومية، حيث تنشأ بذلك تشوهات اقتصادية تؤثر على القطاع العام، نتيجة غياب المنافسة النزيهة وتراجع الكفاءة. كما يترتب على ذلك تعطيل التنمية الاقتصادية، حيث تتزايد حالات العجز المالي مع زيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين المتورطين في الفساد.

ينعكس الفساد على البنية الاقتصادية للدولة ويؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، مع تفاقم البطالة والفقر. وتتعقد إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتتراجع الثقة في القطاع الاستثماري، بسبب تدخل المسؤولين في العمليات المالية والتجارية، مما يعيق تنمية الاقتصاد ويعيق جذب المستثمرين، ومن أجل النهوض بالدولة والمجتمع، يتطلب التصدي للفساد وتعزيز الشفافية حيث يجب اتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الفساد وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

3. الاثار الاجتماعية

الفساد يُعَدُّ بلا شك عاملًا مهدِّدًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتسبب في تفكُّكهما. فهو ينال من القاعدة الضريبية التي تعزز العدالة الاجتماعية نتيجة تحيُّزها وتشوّهها. الفساد ويعمل على استمرار البيروقراطية العاجزة عن تقديم الخدمات ويتسبب في هدر الثروات والعجز عن تنفيذ المشاريع. ومن بين تداعياته السلبية الأخرى تكمُّن تدهور البنية التحتية وتقلُّص الخدمات العامة نتيجة التفضُّل في توزيع العقود والرشاوى. وتُصعِّب هذه العقبات على المشاريع الاستثمارية تحقيق الربح، ما يؤدي إلى نقص فرص العمل وتفاقم البطالة، ويُقلِّص جاذبية الاستثمار الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفساد يشكِّل بيئة ملائمة لاندلاع الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار.

4. الأثار المالية

الفساد يُولِّد تأثيرات سلبية واسعة النطاق على الاقتصاد، وتُعدُّ الآثار المالية من بين أبرز تلك التأثيرات، حيث يؤدي الفساد المالي إلى انهيار النظام المالي العام للدولة، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بسبب العمليات الفاسدة في القطاع العام والخاص، حيث تتداخل هذه الآثار وتتفاعل مع بعضها البعض، مما يؤثر بشكل كبير على استقرار النظام المالي الوطني.

كما تتمثل آثار الفساد المالي في الاستيلاء على أموال الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً من خلال الاختلاسات أو الرشاوى أو التزوير، ويؤدي ذلك إلى تهريب الأموال خارج الدولة بطرق غير قانونية، مما يؤدي إلى نقصان السيولة المالية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي ويضعف الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الفساد المالي تلاعبًا بأسعار العملات والتجارة غير المشروعة بالعملات الأجنبية، ويتسبب ذلك في تدهور قيمة العملة المحلية وعدم استقرار سوق الصرف، مما يؤثر سلبًا على الاستثمارات الخارجية والتجارة الدولية.

زيادة على ذلك، يسبب الفساد المالي تهرب الشركات من دفع الضرائب والرسوم المستحقة، سواءً من خلال التلاعب بالسجلات المحاسبية أو استغلال الثغرات في النظام الضريبي، ينتج عن ذلك تراجع إيرادات الدولة وتقلص القدرة على توفير الخدمات العامة وتنمية البنية التحتية.

ليس هذا فحسب، بل ينتج عن الفساد المالي تداعيات وخسائر بالغة بسبب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يتم تمويل الأنشطة الإرهابية وتمرير أموال غير مشروعة عبر النظام المالي، وهذا يؤثر سلبًا على استقرار النظام المالي الوطني ويخل بسيادة الدولة وأمنها الاقتصادي.

ii. *المطلب الثاني: اشكال الفساد المالي والإداري*

تنوعت وتعددت أشكال الفساد المالي والإداري وهي تتمثل فيما يلي:

1. **الرشوة:** هي ظاهرة خطيرة ومقلقة في الأنظمة الاجتماعية والسياسية، حيث تنطوي على تداول غير قانوني للمزايا والخدمات بين الأفراد والمؤسسات حيث يتم تنفيذ هذا التبادل غير النزيه من خلال تقديم رشوة أو هدايا للأشخاص المسؤولين أو ذوي النفوذ بهدف تحقيق أهداف ذات مصلحة شخصية أو تعزيز الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي للمقدم، كما تتسبب الرشوة في تشويه العدالة وتقويض المؤسسات العامة والقطاع الخاص، إذ يتم تجاوز الإجراءات والمعايير المنصوص عليها بالقوانين والأنظمة. يتضرر النظام الاقتصادي والسياسي من هذه الظاهرة، حيث تتراكم الثروات والفرص في أيدي الأقل استحقاقًا، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتفشي الظلم الاجتماعي.
2. **تهريب المال والاختلاس:** يمثلان انتهاكًا فاحشًا للنزاهة والقوانين، حيث يشيران إلى سلوكيات غير قانونية وفاسدة يمارسها بعض المسؤولين والموظفين العامين، ويُعتبر تهريب الأموال العامة عملية مشينة تهدف إلى نقل أموال تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة خارج البلاد، بهدف تفادي الرقابة وتجنب المسائلة القانونية. ومن ناحية أخرى، يعبر الاختلاس عن انتهاك الثقة المفروضة على الموظف العام، حيث يسرق أو يستغل منصبه للحصول على أموال أو ممتلكات تعود للدولة أو لشخص آخر بطرق غير قانونية، مما يؤدي إلى تفشي الفساد وتدهور النظام المالي والاقتصادي للدولة، مما يؤثر سلبًا على التنمية وحياة المواطنين.
3. **المحسوبية والمحاباة:** هي ظاهرة يتم فيها استغلال العلاقات الشخصية والمصالح الشخصية في توزيع المناصب والترقيات والمكافآت والمزايا الأخرى، حيث ينتج عن هذه الظاهرة الفساد والظلم، وتؤدي إلى اضطهاد الأفراد والمجتمعات الأخرى، بالإضافة إلى توسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. كما تسبب سوء التنظيم والإدارة نتيجة تعيين الأشخاص غير المؤهلين بناءً على المحاباة وعلاقات الولاء بدلاً من الكفاءة.

4. **التزوير والغش:** هو عبارة عن سلوك بتمثل في الاستغلال غير الأخلاقي الذي يقوم به بعض الموظفين في تعطيل المبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق مصالحهم الشخصية، ويقومون بسوء استخدام مناصبهم لكسب فوائد غير مشروعة من خلال تزوير وثائق أو إخفاءها مثل الشهادات والمستندات المالية، لتحقيق مكاسب فردية، تلك الأعمال تمثل خرقًا للأخلاق وتضر بالنزاهة والشفافية في بيئة العمل، حيث أن تزوير الوثائق والغش يؤثران على الثقة بين الأفراد ويضر بسمعة الأفراد والمنظمات، وتشكل هذه الأفعال تحديًا أخلاقيًا وقانونيًا يجب التصدي له بحزم.
5. **الاحتيال:** هو سلوك غير أخلاقي ينطوي على تجاوز وخداع الأنظمة القانونية من قبل فرد موظف أو مسؤول، حيث يستخدم المُحتال مهاراته ومعرفته للتلاعب بالمعلومات والإجراءات بهدف تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة على حساب المال العام والنظام الإداري، ويتضمن ذلك غالبًا القيام بأعمال غش وتضليل وتزوير الوثائق والتهرب من الضرائب وسرقة الممتلكات العامة، مما يسبب آثارًا سلبية واسعة النطاق على الاقتصاد والمجتمع، كما يعد الاحتيال جريمة خطيرة تستدعي محاسبة الأشخاص المتورطين وتعزيز نظم الرقابة والعدالة لمنع حدوثه.
6. **الابتزاز:** الابتزاز هو سلوك غير أخلاقي وغير قانوني يتمثل في التهديد بإلحاق ضرر بشخص ما أو بممتلكاته أو بسمعته أو بأفراد عائلته بهدف الحصول على أموال أو خدمات، ويشمل الابتزاز تهديدات مباشرة أو ضمنية بالعنف الجسدي أو الكشف عن معلومات حساسة، أو نشر أسرار شخصية، أو إفشاء صور أو مقاطع فيديو خاصة، وغيرها من التهديدات المهينة والمزعجة، يعد الابتزاز جريمة خطيرة تؤثر بشكل كبير على الضحايا الذين يعانون من التوتر والخوف والضغط النفسين، كما يتعرض الأفراد والشركات والمؤسسات للابتزاز عبر الوسائل الإلكترونية أو الاتصالات الهاتفية أو حتى وجهًا لوجه، وتُعد زيادة حالات الابتزاز في الآونة الأخيرة نتيجة للتطور التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، مما يتطلب تكثيف الجهود لمكافحة هذه الجريمة وتعزيز الوعي بأساليب الوقاية والحماية من الابتزاز.[38]

iii. *المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفساد المالي والإداري*

تم تطوير عدد من المؤشرات في مختلف مؤسسات حول العالم لقياس ظاهرة الفساد الإداري والمالي، تستند معظم هذه المؤشرات إلى استطلاع آراء الخبراء الذين يعملون في مجال مكافحة الفساد والذين يقدمون تقييماتهم حول انتشار الفساد في الدول المختلفة بناءً على خبراتهم العملية، وتشمل أبرز المؤشرات المستخدمة في الدراسات التطبيقية عدد من العناصر، ومن بينها:

1. **المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية:**

في عام 1980، بدأ إصدار هذا المؤشر على يد محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية تهتم بالشؤون المالية والاقتصادية على مستوى العالم، حيث يعتمد المؤشر على نموذج إحصائي لحساب المخاطر، ويهدف إلى تقدير

[38] د- عاتي يمينة، "الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية"، "الملـتقى الوطـــني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24 و25 أفريل 2018"، ص4 وص5، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

مستوى المخاطر المتعلقة بالبلدان. في عام 1992انضم المبتكرون لهذا المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام 2001، تم إدراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

يتكون مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية من 22 متغيرًا، موزعة على ثلاث فئات فرعية للمخاطر: المخاطر السياسية (12 متغيرًا و100 نقطة مخاطر)، المخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5 متغيرات و50 نقطة مخاطر). كل فئة تتضمن متغيرات فرعية تقيم مخاطرها بناءً على نقاط تعكس وزن المتغير داخلها. أي القيم المنخفضة لنقاط المخاطر تشير إلى وجود مخاطر مرتفعة جدًا.

كما يتم حساب المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للفئات الثلاث. ويتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين الصفر (للمخاطر المرتفعة جدًا) و100 نقطة (للمخاطر المنخفضة جدًا).

يتم تصنيف المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية المتعلق بقياس الفساد ضمن الفئة الفرعية للمخاطر السياسية، ويتم تخصيص 6 نقاط مخاطر لهذا المؤشر. يقيس هذا المؤشر مدى الفساد الإداري والمالي في أوساط صناع القرار، ويتم تعبير ذلك من خلال الرشاوى والرسوم التي يتعين دفعها لصناع القرار لأداء مهامهم الرسمية.

2. مؤشر منظمة الشفافية الدولية:

منذ بداية العام 1995، تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد"، ويُعَد هذا المؤشر منصة مهمة لقياس وتقييم مستوى الفساد في الدول حول العالم. يُركز المؤشر على استبيان وتقييم الفساد في القطاع العام، مع التركيز على سوء استغلال الوظيفة العامة من قِبَل الأفراد لتحقيق مصالح شخصية وخاصة.

يعتمد المؤشر على استخدام استقراءات موسعة وأسئلة ذات صلة تتناول السلوكيات المرتبطة بالفساد، مثل الرشاوى والاختلاس والاستغلال غير المشروع للسلطة في عمليات الشراء الحكومية وتصريف الأموال العامة. ويتم تجميع هذه المعلومات وتحليلها من قبل مؤسسات مستقلة تعتمد على الاستطلاعات التي تهدف إلى الكشف عن مدى انتشار الفساد ومعرفة رأي الناس في مستوى الفساد في بلدانهم.

ومن الجدير بالذكر أنه يُعَد تقدير مستوى الفساد في الدول بشكل دقيق أمرًا صعبًا. فلا يمكن الاعتماد بشكل كامل على المعطيات الرسمية والبيانات القضائية، حيث قد تختلف أساليب الكشف عن الفساد والإبلاغ عنه من دولة إلى أخرى.

ولذلك، يعتمد المؤشر بشكل أساسي على تجارب الأفراد المباشرة والمتعاملين مع الفساد في الواقع اليومي. يُقدِّم المؤشر صورة شاملة لمدى انتشار الفساد المدرك في كل بلد، بناءً على رؤية الأشخاص الذين يتعاملون معه بشكل مباشر.

وبالرغم من أن المؤشر يُستخدَم لتصنيف الدول وترتيبها وفقًا لمستوى الشفافية ومدى انتشار الفساد، إلا أن القيمة الرقمية التي يتم تخصيصها لكل دولة تعتبر أكثر أهمية في توضيح مستوى الفساد المدرك. فالتغيرات في تقديرات

المؤشر يمكن أن تكون بسبب تغيرات في المعلومات المتاحة بشأن الدول، سواء بزيادة أو انخفاض توافر تلك المعلومات.

وتصدر المنظمة المؤشر كل خمس سنوات، حيث يشمل تقييمه حاليًا 146 دولة حول العالم، بما في ذلك 16 دولة عربية. يتراوح المؤشر على مقياس من 10 إلى 0 نقطة، حيث تُعَد الدولة نظيفة تمامًا من الفساد إذا حصلت على تقدير 10 نقاط، في حين تشير قيمة 0 إلى انتشار الفساد والرشوة في جميع جوانب الحياة العامة في تلك الدولة. وحتى الآن، لم تحقق أي دولة في العالم تقدير 10 نقاط أو 0 نقطة، ولكن هناك دول تقترب من تحقيق تلك القيم.

3. الفساد في المؤشر المركب للحاكمية (مؤشر البنك الدولي):

في عام 1999، بدلت فرق الباحثين التابعة للبنك الدولي جهودًا لتطوير المؤشر المركب لقياس مستوى الحاكمية. تم تصميم هذا المؤشر على أساس استيعاب ستة جوانب رئيسية تشكل أساس الحاكمية الفعالة. تتضمن هذه الجوانب التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون، ومكافحة الفساد.

لتحقيق ذلك، تم تطوير مؤشرات فرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية باستخدام منهجية استنباط مبتكرة. استندت هذه المؤشرات إلى مجموعة شاملة من المتغيرات التي تم اشتقاقها من 37 قاعدة بيانات متاحة تم إنشاؤها بواسطة 31 مؤسسة مختصة في الحاكمية. حيث تم تحليل المعلومات المتاحة باستخدام منهجيات إحصائية متقدمة، مما أتاح استغلال كمية البيانات المتاحة بشكل فعال. تم تنميط مؤشرات الحاكمية بحيث يتبع كل مؤشر توزيعًا طبيعيًا على مستوى العالم، مع قيمة متوسطة تقدر بصفر وانحراف معياري يبلغ واحد. تتراوح قيم المؤشر بين -5.2 و+5.2، حيث تشير القيم الإيجابية إلى مستوى أعلى من الحاكمية والقيم السلبية تشير إلى ضعف الحاكمية. وينصب التركيز في مفهوم الحاكمية أيضًا على فهم الفساد كظاهرة تعكس عدم احترام الأطراف المشاركة في عمليات الفساد للقوانين التي تنظم تفاعلاتهم. يُعتبر الفساد مؤشرًا على وجود خلل في الحاكمية، حيث يشير إلى نقص التمكين وعدم المساواة وعدم الشفافية في البيئة السياسية والإدارية.

من خلال هذه الجهود، يسعى المؤشر المركب للحاكمية إلى توفير إطار شامل وقابل للقياس لتقييم جودة الحكم وتطورها على المستوى العالمي، مما يمكن من المقارنة بين الدول وتحديد النقاط القوية والضعف في النظم الحاكمة وتوجيه الجهود لتعزيز الحكمة وبناء مجتمعات أكثر شمولًا واستدامة.[39]

iv. المطلب الرابع: أليات مكافحة الفساد المالي والاداري

تواجهنا تحديات كبيرة في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ولذا ينبغي وضع آليات وسبل فعّالة لمكافحته. يمكن حصر أهم هذه الآليات والسبل في النقاط التالية:

[39] أمال حفناوي، "العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد /04العدد: 01 (2019)، ص127، 128. جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر).

1. **المحاسبة:** في سياق المحاسبة، يتعين على الأفراد الذين يشغلون مناصب عامة أن يكونوا مدركين تمامًا للمسؤولية المخولة لهم. فهم مطالبون بأن يكونوا مسؤولين لا سيما فيما يتعلق بأداء واجباتهم المهنية وأعمالهم المحاسبية. تتضمن هذه المسؤولية المساءلة القانونية، حيث يجب عليهم الامتثال للقوانين واللوائح المالية المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي عليهم أن يكونوا عرضة للمساءلة الإدارية، حيث يتم تقييم أدائهم وسلوكهم في إطار المعايير والسياسات المنصوص عليها داخل المؤسسة. ولكن المسؤولية الأخلاقية أيضًا تأتي في المقام الأول، فهم ملزمون بالقيم الأخلاقية والمبادئ المهنية، مثل النزاهة والصدق والاحترافية، ويجب عليهم تجنب أي تصرف يتعارض مع تلك المبادئ. إذا قاموا بتصرف غير ملائم أو مخالف للأعراف الأخلاقية، فقد يتعرضون لعواقب مهنية وسمعية سلبية. بشكل عام، فإن المحاسبة تُعزز المساءلة وتضمن تطبيق المعايير والمبادئ اللازمة لضمان النزاهة والشفافية في الأعمال المحاسبية.
2. **المساءلة:** من واجبات المسؤولين في الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو تم تعيينهم، أن يكونوا مسؤولين تجاه المواطنين والمجتمع بشكل عام. يتمثل هذا الواجب في تقديم تقارير دورية تستعرض أداءهم ونتائج أعمالهم، وكذلك مدى نجاحهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم. وتعد هذه التقارير الدورية جزءًا من مبدأ الشفافية والمساءلة، حيث يتعين على المسؤولين أن يكونوا على اطلاع كامل على أداءهم وأنشطتهم ليتمكن المواطنون من تقييمها ومراقبتها. يُنبغي أن تتضمن هذه التقارير معلومات شاملة ودقيقة حول القرارات المتخذة، والإجراءات المنفذة، والنتائج المحققة. كما يتعين أن تكون متاحة للجمهور وسهلة الوصول إليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حق المواطنين في الحصول على المعلومات ذات الصلة بأعمال الإدارات العامة يعتبر أحد أسس الديمقراطية. يجب على الحكومة والمسؤولين أن يضعوا آليات فعالة لتيسير وتسهيل هذا الحق، بما في ذلك توفير المعلومات المطلوبة والتواصل بشفافية مع المواطنين[40].

3. **الشفافية:** تعد الشفافية أحد القيم الأساسية التي يُعْطَى لها أهمية كبيرة في حياة العديد من الأشخاص. فهي تعتبر ركيزة رئيسية في العلاقات العامة، حيث تُعزِّز الثقة وتُساهم في بناء علاقات قوية ومستدامة، وهي الشفافية هي القدرة على التعبير بصراحة وصدق، دون إخفاء المعلومات الهامة. كما تعزز الشفافية دورًا حيويًا في العديد من جوانب الحياة، سواء في المجال العملي أو في العلاقات الشخصية. ففي سياق العمل، كما تعزز الشفافية الثقة بين أفراد الفريق وتُسهِّم في تكوين أجواء عمل إيجابية. وتُحَسِّن الاتصال بين الإدارة والموظفين، وتُعزِّز عملية اتخاذ القرارات العادلة والمستنيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تلعب الشفافية دورًا حيويًا في المؤسسات الحكومية والمنظمات العامة، حيث يُتَوَقَّع منها تقديم المعلومات بصورة واضحة وصادقة للمواطنين. فهي تعمل كآلية للمساءلة وتُعزِّز مبدأ الديمقراطية، كما تمنح الجميع فرصة المشاركة في عملية صنع القرار.

4. **تدعيم استقلالية الأجهزة الرقابية:** تدعيم استقلالية الأجهزة الرقابية هو عملية تعزيز القدرة والكفاءة الذاتية لهذه الأجهزة في أداء وظائفها بشكل مستقل وغير تابع لأطراف خارجية. تشمل الأجهزة الرقابية مثل

[40] آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص129.

الهيئات الرقابية الحكومية والهيئات القضائية المستقلة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على مراقبة أداء الحكومات والمؤسسات العامة.

يهدف تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية إلى ضمان تواجد آليات مستقلة للرقابة ومراقبة أعمال الحكومة والمؤسسات العامة، والتأكد من تحقيق المساءلة والشفافية في أداء الأعمال الحكومية. ويعتبر استقلالية الأجهزة الرقابية أحد عناصر الحكم الرشيد والديمقراطية، حيث تساهم في ضمان توازن السلطات وحماية حقوق المواطنين.

5. **تدعيم السلطة القضائية:** يُعتبر من أحد الجوانب الاكثر أهمية في تعزيز نظام العدالة والحكم الرشيد، حيث يجب أن تتوفر الأدوات والسلطات اللازمة للقضاة من أجل تحقيق فعال وعادل في قضايا الفساد ومحاسبة المتورطين فيها.

بصفتهم حكامًا مستقلين ومحايدين، يجب أن يكون للقضاة سلطة كاملة للتحقيق في الشبهات المتعلقة بالفساد، وإجراء التحقيقات اللازمة بحرية وبدون تدخل أو ضغط من أي جهة خارجية. ينبغي أيضًا توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للقضاة لتنفيذ مهامهم بشكل فعال، بما في ذلك التدريب المستمر والتطوير المهني.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تعزيز الحماية القانونية للقضاة المشتبه فيهم بتلقي تهديدات أو ضغوط من جانب المتهمين بالفساد. ينبغي أن يتم توفير آليات وآليات للتصدي لأي محاولة للتأثير على استقلالية القضاء أو تعطيل إجراءات المحاكمة.

وفي النهاية، يجب أن يتم تطبيق القانون بشكل متساوٍ وعادل على جميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. يعتبر ضمان حقوق الدفاع القانونية والمحاكمة العادلة للمتهمين بالفساد جزءًا أساسيًا من تعزيز سلطة القضاء في مكافحة الفساد. إن تعزيز السلطة القضائية في آلية مكافحة الفساد يساهم في بناء نظام قضائي قوي وموثوق يحمي حقوق المواطنين.

6. **تقوية الرقابة الإعلامية:** وهو يُعتبر إجراءً هامًا في محاربة الفساد، حيث تلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًا في نشر المعلومات وتسليط الضوء على قضايا الفساد. وبالتالي، فإن تعزيز الرقابة الإعلامية يُعزز الشفافية والمساءلة، ويعمل على تقليل حدوث الفساد.

واحدة من الطرق التي يمكن تعزيزها للرقابة الإعلامية هي ضمان وجود بيئة قانونية تسمح بحرية الصحافة وحرية التعبير، ويجب أن يكون هناك قوانين وآليات تحمي حقوق الصحفيين وتشجعهم على الكشف عن الفساد دون خوف من الانتقام أو التضييق عليهم.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع توفير التدريب والتعليم المهني للصحفيين، وتعزيز معايير النزاهة والأخلاق في ممارسة مهنة الصحافة، كما يجب أن يكون هناك نقاش عام حول دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، وتشجيع التعاون بين الصحفيين والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمواجهة التحديات المشتركة.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك آليات فعالة للرقابة على وسائل الإعلام، مثل الهيئات المستقلة والمؤسسات المعنية بالتنظيم والمراقبة، كما يجب أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية والكفاءة، وأن تكون قادرة على معاقبة المخالفين وتطبيق العقوبات المناسبة على الجهات الإعلامية التي تنتهك المعايير المهنية. بشكل عام، تقوية الرقابة الإعلامية تساهم في تعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد. إنها خطوة أساسية في تأمين مجتمع يعمل بنزاهة وشفافية، حيث يتمكن الصحفيون من القيام بواجبهم بحرية ومسؤولية، والمسؤولين يتحملون المساءلة عن أفعالهم.

7. **تعبئة هيئات المجتمع المدني والنشاط الجمعوي الجواري:** وهي تلعب دورًا حاسمًا في مكافحة الفساد على مستوى المجتمع. عندما يشارك الأفراد والمجتمعات المحلية في هذه الهيئات والأنشطة، يتم تعزيز الوعي بأخلاقيات الحكم السليم والشفافية، وتشجيع المشاركة المدنية والمراقبة المجتمعية للسلطات المحلية والمؤسسات الحكومية، حيث تعمل هيئات المجتمع المدني كقوة دافعة للتغيير والإصلاح، ويتمثل دورها في رصد الانتهاكات وتوثيق الحالات المشبوهة، ورفع الضغط العام للتصدي للفساد، كما تعمل هذه الهيئات أيضًا على توفير المساحة والمنصات للمواطنين للتعبير عن مخاوفهم وطلب الحسابية من السلطات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنظيمات المجتمع المدني تعزز التعاون بين المواطنين والقطاع العام والقطاع الخاص، وتعمل على تعزيز الشفافية وتعزيز الحوكمة الرشيدة في جميع المستويات.

   فبواسطة تعبئة الهيئات المدنية والنشاط الجماعي الجواري، يتم تعزيز ثقافة المشاركة والمسؤولية المجتمعية، ويتم تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار، وتوجيه السياسات والإجراءات، ومراقبة استخدام الموارد العامة بشكل فعال. كما تعمل هذه الهيئات على تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع قضايا الفساد، وتعزيز الوعي بالحقوق والواجبات، وتشجيع النزاهة والشفافية في جميع المجالات.

   باختصار، إن تعبئة هيئات المجتمع المدني والنشاط الجماعي الجواري تسهم في إقامة مجتمع مدني قوي وواعٍ، يعمل على تعزيز الحوكمة الديمقراطية ومكافحة الفساد بفعالية.

8. **تبني مبادئ الحوكمة والحكم الراشد والشفافية والمساءلة:** وهي تعتبر أمرًا أساسيًا لتحقيق التطور والاستقرار في المؤسسات والمجتمعات. فعندما نتبنى هذه القيم، فإننا نضمن وجود أسس قوية للتنمية والنجاح. كما تعزز مبادئ الحوكمة القدرة على اتخاذ القرارات المدروسة والمسؤولة، وتضمن توازن السلطات وتفعيل الشورى والمشاركة الواسعة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الحكم الراشد في توجيه السياسات والإجراءات نحو تحقيق المصلحة العامة، ويعزز العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، كما تعمل الشفافية على تعزيز الثقة وبناء العلاقات الجيدة بين الأفراد والمؤسسات، وتساهم في تعزيز المصداقية وتقليل الفساد. وأخيرًا، تعد المساءلة آلية أساسية للضمان الذاتي والتقييم المستمر، حيث يتحمل القادة والمسؤولون المسؤولية عن أفعالهم وقراراتهم.

   باختصار، يعد تبني مبادئ الحوكمة والحكم الراشد والشفافية والمساءلة أمرًا حيويًا لتعزيز التقدم والاستقرار في المؤسسات والمجتمعات، وضمان بناء أسس قوية لمستقبل مستدام ومزدهر.

9. **دعم الاتجاه الى الاعتماد على الحوكمة الالكترونية:** تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى تعزيز الأداء والشفافية واتخاذ القرارات في المؤسسات والمنظمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية. يتم ذلك من خلال مجموعة من المبادئ والأساليب التي تعتمد على استخدام الأنظمة والبرامج الحاسوبية والاتصالات الإلكترونية في عمليات الحكم والإدارة. كما تعد الحوكمة الإلكترونية وسيلة فعالة لتحسين الفعالية والكفاءة في المؤسسات والمنظمات، حيث تساعد في تنظيم العمليات وتبسيط الإجراءات وتحسين تدفق المعلومات.
تستخدم الحوكمة الإلكترونية أدوات مثل أنظمة إدارة المحتوى، والبرامج المحاسبية، وأنظمة إدارة علاقات العملاء، وأنظمة التواصل والتعاون، والتحليلات البيانية وغيرها، بهدف تعزيز العمليات الداخلية وتمكين اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وتتيح الحوكمة الإلكترونية للمؤسسات والمنظمات تحقيق مستويات عالية من الشفافية والمساءلة، حيث يمكن للأعضاء والمسؤولين الوصول إلى المعلومات والبيانات بسهولة وتتبع القرارات والإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الحوكمة الإلكترونية في توفير قنوات فعالة للمشاركة والتواصل بين الأعضاء وتعزيز التعاون والتنسيق بين الفرق والأقسام المختلفة.
وبالتالي، تعد الحوكمة الإلكترونية أداة هامة لتحسين أداء المؤسسات والمنظمات من خلال تطبيق التكنولوجيا الرقمية في عمليات الحكم والإدارة، مما يؤدي إلى تحقيق فعالية وشفافية أكبر واتخاذ قرارات استراتيجية أفضل.

10. **التطبيق السليم والصارم لكل القوانين والتشريعات:** تحقيق النجاح في جهود مكافحة الفساد يعتمد بشكل حاسم على تنفيذ قوانين وتشريعات صارمة وشاملة. فعندما يتم تطبيق هذه القوانين بشكل صحيح وفعال، يتم إرساء أسس قوية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في جميع جوانب الحياة العامة.
تتضمن هذه الجهود السليمة والصارمة تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية وتعزيز استقلاليتها، بحيث يمكنها تنفيذ وظائفها بحرية وبدون تدخلات خارجية. يتطلب ذلك توفير الموارد اللازمة وتدريب الموظفين على أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفساد.
بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في المجتمع بأسره، من خلال توعية المواطنين بأهمية مكافحة الفساد ودورهم الفعّال في ذلك. يجب تشجيع الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه، وتوفير آليات للشفافية والمراقبة العامة للمؤسسات العامة والشركات الخاصة.
علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، من خلال تبادل المعلومات والتجارب والتعاون في التحقيقات العابرة للحدود، كما يجب أن تعمل الدول على تبني إطار قانوني دولي قوي يهدف إلى مكافحة الفساد ومنع التهريب الدولي للأموال المنهوبة.
باختصار، يجب أن يتم تنفيذ وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل صارم ودقيق، وذلك بالتزامن مع تعزيز النزاهة العامة وتوعية المجتمع، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. هذه الجهود

المشتركة والتعاون الشامل يمكنهما أن تحقق نجاحًا ملموسًا في مكافحة الفساد والحفاظ على النزاهة والعدالة في المجتمع[41].

III. المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري

i. المطلب الأول: تفعيل دور التدقيق الداخلي في كشف الغش و الاحتيال

بفضل المعرفة والدراية التي يمتلكها المدقق الداخلي بالعمليات الرئيسية في جميع أنحاء المؤسسة، وقدرته على التواصل المباشر مع الإدارة التنفيذية والموظفين، يمكن له أن يلعب دورًا هامًا في كشف الاحتيال من خلال الوسائل التالية:

1. **تحليل التهديدات:** تكمن عملية تحليل التهديدات في قدرة الكشف عن المحتالين والتفوق عليهم عن طريق الذكاء والحنكة. وتساعد هذه العملية في توجيه خطة التدقيق بشكلٍ أكثر تعمقًا، وتعمل على تسليط الضوء بشكلٍ أكبر على الأصول المعرضة للاحتيال. وتهدف إلى قياس احتمالية وقوع الاحتيال وتقييم المخاطر المرتبطة به، مما يتيح اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذه التهديدات، كما يتم تحديد نقاط الضعف في نظام الأمان الحالي وتقييم فعالية السياسات والإجراءات المعمول بها، وتحليل سلوك المحتالين المحتملين واستخدام ذلك لتطوير استراتيجيات دفاعية متطورة. تتضمن هذه العملية أيضًا دراسة عوامل الخطر الداخلية والخارجية وتحديد التهديدات النشطة والنماذج المحتملة للهجمات، حيث يمكن توفير رؤية شاملة للتهديدات المحتملة وتقييم مستوى الخطر والأثر المحتمل لكل تهديد، فبناءً على هذه المعلومات، يمكن وضع استراتيجيات أمنية مبتكرة لتعزيز الدفاعات وتعزيز استجابة النظام للتهديدات.
و بالتالي فإن استخدام تحليل التهديدات يسهم في تحقيق توازن فعال بين تكلفة تنفيذ إجراءات الأمان ومستوى الحماية المطلوب. كما يساعد في تعزيز الوعي الأمني وتوجيه استخدام الموارد بشكلٍ فعال لتحقيق أقصى قدر من الحماية ضد التهديدات المتعددة التي يواجهها النظام.
2. **نشر مفهوم الأمانة:** لتعزيز جهود اكتشاف ومنع الاحتيال، يجب تعزيز مفهوم الأمانة داخل المؤسسة، وذلك من خلال تفاعل الإدارة العليا مع الموظفين بناءً على هذا المفهوم، ويتعين نشر القيم الأخلاقية وتعزيزها بين جميع أفراد المؤسسة، مع التركيز على تجنب تضارب المصالح والسلوك غير الأخلاقي.
بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تبني استراتيجيات فعّالة لرصد واكتشاف الأنماط المشتبه بها للاحتيال داخل المؤسسة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء نظام شامل للإبلاغ عن حالات الاحتيال، وتوفير وسائل آمنة وسرية للإبلاغ، وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية داخل المؤسسة.
كما يجب تعزيز التوعية وتدريب الموظفين بشأن أنماط الاحتيال المحتملة وكيفية التصرف في حالة وجودها، وتوفير برامج تدريبية منتظمة تغطي مواضيع مثل التعرف على الأنشطة غير المشروعة، وتقدير مخاطر تضارب المصالح، وفهم القوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الاحتيال.

[41] د-سكاك مراد، "الفساد المالي والإداري وأليات مكافحته مع الإشارة الى حالة الجزائر"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد04 العدد02- ديسمبر 2019، جامعة فرحات عباس سطيف1 –الجزائر-،، ص51 و52 .

وبالتالي لتعزيز جهود اكتشاف ومنع الاحتيال، يجب تعزيز مفهوم الأمانة داخل المؤسسة وتعامل الإدارة العليا بناءً عليه، إلى جانب نشر القيم الأخلاقية وتجنب تضارب المصالح. كما ينبغي تبني استراتيجيات فعّالة للكشف عن الاحتيالات وتدريب الموظفين بشأن أنماط الاحتيال وكيفية التصرف فيها.

3. **الشك المهني:** ينبغي على المدقق الداخلي أن يضع خطة دقيقة ومتأنية لتنفيذ عمليات التدقيق، مع مراعاة العنصر الحيوي للشك المهني، ويجب على المدقق أن لا يجامل أو يفترض بشكل تلقائي عدم الأمانة للجهات المخضعة للتدقيق، ولا يجب أن يعتبر الأمانة مسلمة على الفور. فبدلاً من ذلك، يتعين على المدقق تقييم الأدلة والمؤشرات المتاحة بحيادية وموضوعية تامة، كما يجب أن يركز أيضا على جلب الحقائق وتحليل الظروف المحيطة التي إذا وُجِدت فإنها تشير إلى احتمالية وقوع انتهاكات أو أعمال احتيال. هذا التفصيل والتحليل العميق سيساعد المدقق في اتخاذ قرارات مدروسة وموثوقة بناءً على المعطيات المتاحة[42].
4. **البيئة الرقابية:** يتم تقييم جوانب البيئة الرقابية من خلال تحليل وتقييم النظام والإجراءات المعمول بها للتحكم في مخاطر الاحتيال والمخالفات. تتضمن هذه الجوانب وضع سياسات وإجراءات داخلية قوية وواضحة، وتعيين مسؤولين مختصين بالرقابة والامتثال، وتقديم التدريب الملائم للموظفين، وتوفير آليات للإبلاغ عن حالات الاحتيال والشكوك المتعلقة به.

أما إجراءات التدقيق الاستباقي لمخططات الاحتيال، فتتضمن تقييم المخاطر وتحديد المجالات المعرضة للخطر وتطوير استراتيجيات التدقيق المناسبة. يشمل ذلك إجراء تحليلات مالية وإحصائية دقيقة، وفحص وثائق وسجلات المعاملات، والاستفادة من تقنيات التدقيق الحديثة مثل التحليل البياني والكشف عن الأنماط غير المعتادة.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن إجراءات التحقيق اللازمة تجميع الأدلة والمعلومات ذات الصلة، وإجراء مقابلات مع الأطراف المعنية، وتحليل البيانات، وإعداد تقارير مفصلة حول نتائج التحقيقات والتوصيات المقترحة.

وفي حالة اكتشاف عمليات احتيال، يجب توفير الدعم اللازم لعمليات التصحيح، بما في ذلك تنفيذ إجراءات لوقف الاحتيال الحالي، واستعادة الأموال المنهوبة، وتحسين الضوابط الداخلية لمنع تكرار المخالفات في المستقبل.

وقد يتم توفير خط ساخن للإبلاغ عن حالات الاحتيال أو الشكوك المتعلقة به، وذلك لتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه بسرية وثقة، كما يجب أن يتم ضمان حماية حقوق المبلغين وتوفير آلية فعالة ومنصفة لمعالجة البلاغات والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

5. **المعلومات والاتصال:** تقييم فعالية عملية تشغيل نظم الاتصال وتوفير الدعم اللازم لمبادرات التدريب ذات الصلة لمكافحة الاحتيال تشمل عدة أنشطة. يتضمن ذلك:

[42]د- حدبي عبد القادر، د- زيدان محمد،" فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد (18)، جامعة الشلف 2018، ص251.

- متابعة الأنشطة: يتعين على الجهة المسؤولة مراقبة ومتابعة أداء نظم الاتصال بشكل دوري، ويتضمن ذلك التحقق من أن النظم تعمل بشكل صحيح وفعال، وتحديثها عند الحاجة، وتحليل أي مشاكل أو تحديات تواجهها النظم، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأداء.
- تقييم أنشطة الرقابة على برامج الكمبيوتر: يتطلب تقييم فعالية عملية مكافحة الاحتيال تقييم فعالية برامج الكمبيوتر المستخدمة للكشف عن الاحتيال والتحقق من السجلات والبيانات، كما يجب تحديد ما إذا كانت هذه البرامج قادرة على التعرف على أنماط الاحتيال المحتملة وتقديم تقارير دقيقة وفعالة.
- دعم لجنة التدقيق: يجب توفير الدعم اللازم للجنة التدقيق المعنية بمكافحة الاحتيال، ويمكن أن يشمل ذلك تزويدهم بالموارد الضرورية والمعلومات المهمة لتقييم النظم والعمليات وتحديد نقاط الضعف وتوجيه التوصيات لتعزيز الأمان.
- تطوير مؤشرات الاحتيال: يجب أن يتم تطوير مؤشرات الاحتيال الفعالة وتحسينها باستمرار، كما يتعين على فرق مكافحة الاحتيال تحليل البيانات والتحقيقات السابقة لتحديد أنماط الاحتيال المحتملة وتحديث المؤشرات وفقًا لذلك.
- توظيف وتدريب الموظفين: يعتبر توظيف وتدريب الموظفين ذوي الخبرة اللازمة أمرًا حاسمًا في تعزيز فعالية مكافحة الاحتيال، أي يجب توفير برامج تدريبية متخصصة تمكِّن الموظفين من فهم طبيعة الاحتيال وتعلم أفضل الأساليب والأدوات للتحقيق والكشف عن الاحتيال.

باختصار، يتطلب تقييم فعالية عملية تشغيل نظم الاتصال وتوفير الدعم لمبادرات التدريب ذات الصلة لمكافحة الاحتيال القيام بأنشطة متعددة تشمل المتابعة المنتظمة، وتقييم الرقابة وبرامج الكمبيوتر، ودعم لجنة التدقيق، وتطوير مؤشرات الاحتيال، وتوظيف وتدريب الموظفين المناسبين.[43]

ii. *المطلب الثاني: الالتزام بالتطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات للقضاء على الفساد*

نظراً للارتفاع الملحوظ في الاهتمام بحوكمة الشركات، فإن العديد من المؤسسات والهيئات الدولية قامت بدراسة متعمقة لهذا المفهوم وتحليله بشكل شامل. وقد قامت هذه المؤسسات بوضع مبادئ محددة وإرشادات لتوجيه تطبيق الحوكمة في مختلف المجالات والقطاعات، ومن بين هذه المؤسسات المهمة نجد مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضع تقارير وتوجيهات حول الحوكمة الاقتصادية والسياسية، كما يلعب بنك التسوية الدولية دورًا فعالًا في تعزيز مفهوم الحوكمة عبر لجنته المختصة بضمان الاستقرار المالي وتطوير المعايير المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في تعزيز الحوكمة في مجال التمويل والاستثمار الدولي.

1. المبادئ الصادرة عن مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):

والمتمثلة فيما يلي:

[43] يعقوبي الطيب، هلهال مصطفى،"دور التدقيق الداخلي في الحد من الإحتيال الوظيفي"-دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية- ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون-تيارت- ص36،ص37.

أ. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات عناصر متعددة لتحقيق أهدافه بشكل فعّال. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يركز الإطار على تعزيز شفافية الأسواق وتعزيز كفاءتها، وذلك من خلال ضمان نشر معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين والعامة بشكل عام.
وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتوافق الإطار مع القوانين والأنظمة المعمول بها، وأن يضمّن توزيعًا واضحًا للمسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
علاوة على ذلك، يجب أن يوفر الإطار تقسيمًا واضحًا للمسؤوليات داخل الهيئات المختلفة، حيث يتم تعزيز التعاون والتنسيق بينها لضمان تنفيذ فعّال للوظائف المختلفة. ينبغي أن يركز الإطار على تحقيق المساءلة والشفافية، وذلك من خلال وضع آليات لمراقبة أداء مجلس الإدارة وإدارة الشركة، وتقييمها بانتظام.
بشكل عام، يجب أن يكون إطار حوكمة الشركات متوافقًا مع المبادئ القانونية ويساهم في تحقيق التوازن بين مصالح مختلف أطراف الشركة، كما ينبغي أن يشجع الإطار على المساءلة والشفافية داخل الشركة نفسها، مع إيلاء الاهتمام اللازم لمصالح المساهمين والموظفين والعملاء والمجتمعات المحلية.

ب. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** والتي تشمل عدة جوانب منها التحولات التي يمكن أن تطرأ في سياق الشركات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينشأ تغيير في نقل ملكية الأسهم، حيث يتم التنازل عن حقوق الملكية والمسؤولية من شخص إلى آخر. وتترتب على هذا التحول آثار كبيرة على هيكل الشركة وأطر الحكم القائمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن اختيار مجلس الإدارة له أهمية كبيرة في إدارة شؤون الشركة. فعلى سبيل المثال، يتم تعيين أعضاء المجلس الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة في مجال الأعمال والصناعة ذات الصلة، وذلك لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة وفقًا لأهداف الشركة.
من جانب آخر، يسعى المساهمون إلى تحقيق عائد على استثماراتهم في الشركة. ويتضمن ذلك تقدير العائد المالي عن طريق تحليل القوائم المالية وقياس أداء الشركة على المدى الزمني. فإذا كانت النتائج إيجابية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين واستمرارهم في دعم الشركة.
وبالطبع، يحق للمساهمين المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة. وتعد هذه الاجتماعات فرصة للمساهمين للتعبير عن آرائهم واقتراحاتهم وتوجيه الشركة نحو الاتجاه الذي يرونه مناسبًا. وبالتالي، فإن ضمان حق المساهمين في المشاركة الفعالة يعزز الشفافية والديمقراطية داخل الشركة.

ت. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وهو هيكل تنظيمي أساسي في الشركات والمؤسسات التجارية، وله دور هام في الإشراف واتخاذ القرارات الحاسمة، يتكون مجلس الإدارة من مجموعة من الأعضاء المعينين أو المنتخبين وفقًا للقوانين واللوائح المحلية والدولية.
يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بناءً على عدة معايير، ومن بينها الخبرة والمؤهلات المهنية والقدرة على توفير الرؤية والتوجيه الاستراتيجي للشركة، وقد يتم اختيار بعض الأعضاء من داخل الشركة نفسها، بينما يتم اختيار آخرين من خارج الشركة ويحملون تجارب ناجحة في مجالات الأعمال ذات الصلة.

من بين واجبات مجلس الإدارة القانونية هو ضمان الامتثال للقوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يتعين على أعضاء المجلس الوفاء بواجباتهم القانونية والأخلاقية في إدارة الشركة وحماية مصالح المساهمين والموظفين. كما تشمل مهام مجلس الإدارة الأساسية أيضا وضع الاستراتيجية العامة للشركة والمراجعة الدورية للأداء المالي والتقارير التنفيذية. ويُطلب منهم تعيين وإقالة الرئيس التنفيذي وتحديد رواتب المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين. ويُمكن أن يشتمل دور مجلس الإدارة على المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالاستثمارات الكبرى والتغييرات الهيكلية في الشركة.

ث. **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** هدف المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة إلى ضمان حقوقهم وحماية مصالحهم، ويشمل ذلك:

- ❖ حق الدفاع عن حقوقهم القانونية: يجب أن يكون لدى حملة الأسهم في كل فئة الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء إذا لزم الأمر.
- ❖ التصويت في الجمعية العامة: يجب أن يتمكن حملة الأسهم في كل فئة من المشاركة في التصويت على القرارات الأساسية في الجمعية العامة للشركة، مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة والموافقة على السياسات الرئيسية.
- ❖ حماية من عمليات الاستحواذ والدمج: ينبغي حماية حملة الأسهم في كل فئة من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، بحيث يتم توفير آليات تحمي حقوقهم وتضمن تعامل عادل لهم في مثل هذه العمليات.
- ❖ منع الاتجار في المعلومات الداخلية: يجب أن يتم تطبيق قوانين صارمة لمنع حملة الأسهم في كل فئة من الاتجار غير القانوني في المعلومات الداخلية للشركة، وذلك لحماية حقوق المستثمرين الآخرين وضمان نزاهة السوق المالية.
- ❖ الاطلاع على المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين: يحق لحملة الأسهم في كل فئة الاطلاع على جميع المعاملات التي تتم بين الشركة وأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وذلك لضمان الشفافية ومنع التعارضات المصالح.

ج. **الإفصاح والشفافية:** ويتم فيها التركيز على الإفصاح المهم ودور مراقب الحسابات، بالإضافة إلى الكشف عن نسبة الملكية الكبيرة للسهم وكذلك الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، حيث يتم ضمان إفصاح عادل لجميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبدون أي تحيز.

يعتبر الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات أمرًا حيويًا لضمان الشفافية والنزاهة في العمليات التجارية، كما يتم تعيين مراقب الحسابات كجهة مستقلة تقوم بمراجعة وتقييم النشاطات المالية والمحاسبية للشركة، وذلك بهدف التحقق من صحتها وملائمتها وامتثالها للقوانين واللوائح المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، يتم الكشف عن أي ملكية تفوق نسبة محددة من إجمالي الأسهم المصدرة، بحيث يهدف ذلك إلى توفير معلومات شافية للمساهمين وأصحاب المصلحة حتى يتسنى لهم معرفة الجهات التي تسيطر بشكل كبير على الشركة.

أما بخصوص أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، يجب الإفصاح عن هويتهم وخبراتهم وتأهيلاتهم السابقة، حيث يساعد ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة ويتيح للمساهمين فهمًا أفضل للقادة الذين يتخذون القرارات في الشركة.

وبالتالي فإن جميع الأطراف المعنية تتمتع بحق الوصول العادل وغير المحايد إلى هذه المعلومات، ويتم ضمان الكشف عنها في الوقت المناسب وبدون أي تحيز، وذلك لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

2. **مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:**

وضعت لجنة بازل تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة المصرفية والمالية، وتتمثل أهم هذه التعليمات في النقاط التالية:

- **وضع ميثاق شرف بين الشركات:** يهدف إلى تعزيز المسؤولية والأخلاقيات العالية في تعاملات الشركات المالية. يشمل ذلك التزامها بالتصرف بنزاهة والامتناع عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.

- **وضع استراتيجية مشتركة للشركة:** تتطلب مشاركة ومساهمة جميع الأفراد في صياغة رؤية وأهداف الشركة. يتعين تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة وتوضيح القيم والمبادئ التوجيهية التي يجب على جميع الأعضاء الالتزام بها.

- **توزيع المسؤوليات وتحديد مراكز اتخاذ القرار:** يتعين تحديد المسؤوليات الواضحة لكل فرد وتعيين مراكز مسؤولية لاتخاذ القرارات الحاسمة، كما يجب أن يكون هناك توزيع منصف للسلطة والمسؤولية بناءً على الكفاءة والتخصص.

- **إنشاء نظام فعال للتدقيق:** يجب وضع نظام قوي يشمل التدقيق الداخلي والخارجي، ويتعين أن يكون هناك فصل واضح بين وحدة التدقيق والأقسام الأخرى لضمان استقلالية التدقيق وتقييم العمليات وتحسين الرقابة الداخلية.

- **مراقبة مراكز المخاطر:** يجب وضع آليات مراقبة فعالة لمراكز المخاطر الحساسة، مثل كبار المساهمين والإدارة العليا، كما يجب تحديد المعايير والإجراءات اللازمة للتحكم في المخاطر والتأكد من إلتزام الشركات بالمعايير الدولية.

- **تعزيز العدالة والمساواة في التعامل الداخلي:** يجب توفير بيئة عمل عادلة ومتوازنة، وتوزيع المكافآت المادية والإدارية بطريقة عادلة بناءً على الأداء والمساهمة. مما يجب تحفيز الابتكار والتطوير الشخصي من خلال فرص ترقية منصفة وتقديم مكافآت عادلة.

- **ضمان توفير المعلومات الكافية:** يجب أن تكون هناك سياسة صارمة لتوفير المعلومات المناسبة والدقيقة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية، كما يجب توفير التقارير المالية والإدارية بشفافية وبشكل منتظم.

3. **مؤسسة التمويل الدولي:**

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد ومبادئ عامة تراها أساسية في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- **الممارسات المقبولة للحكم الجيد:** تشمل سلوكيات وأعراف تعتبر مقبولة ومرجعية في مجال الحكم الجيد، وتهدف إلى ضمان شفافية ونزاهة ومساءلة وإدارة فعّالة وتوازن مصالح جميع الأطراف المعنية.

- **خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد:** تركز على اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز الحكم الجيد في المؤسسات، وذلك من خلال تعزيز المساءلة وتحقيق المشاركة الشاملة وتوفير آليات رقابة فعّالة وتعزيز الشفافية.

- **إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً:** تعزز فهم المؤسسات والأفراد لأهمية الحكم الجيد على المستوى المحلي، وتعمل على توعية المجتمع وتعزيز القدرات المحلية في مجال الحكم الجيد وتشجيع التعاون بين الجهات المعنية.

- **القيادة الجيدة:** تركز على دور القادة في تعزيز الحكم الجيد، حيث ينبغي أن يكون للقادة رؤية استراتيجية وملتزمة بالأخلاقيات والمعايير العالمية للحكم الجيد، ويجب أن يتحلى القادة بالشفافية والمساءلة والقدرة على التعامل مع المصالح المختلفة[44].

iii. *المطلب الثالث: تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمدقق الداخلي*

لكي يتسنى للمدقق الداخلي أداء واجبه على أفضل وجه ممكن، يجب أن يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقلالية. ويعني ذلك أنه يجب أن يكون مستقلاً عن جميع الأنشطة التي يقوم بتدقيقها. ولتحقيق هذه الاستقلالية، يتعين هيكلة قسم التدقيق الداخلي داخل الشركة بطريقة تسمح للمدقق الداخلي بأداء وظائفه ومسؤولياته بفعالية وفاعلية.

كما يجب على المدقق الداخلي أن يظهر الحياد عندما يعبر عن رأيه بشأن أي نشاط قام بتدقيقه. ويعني ذلك أنه يجب أن يكون موضوعيًا وعادلًا في عمله، وأن يقدم تقاريره وتوصياته بناءً على الحقائق والمعايير المهنية المعتمدة. حيث تتحقق الاستقلالية والحيادية للمدقق الداخلي من خلال ضمان أنه ليس لديه أي ربط إداري بالجهات أو الأقسام أو الإدارات التي يقوم بتدقيقها، كما يجب أن يتبع المدقق الداخلي سلسلة القيادة العليا في الشركة وأن

[44] بوراس بودالية، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة دكتوراه، جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت- 2022/01/30، ص20و21و22.

يكون له اتصال مستمر وتواصل معها، ولتحقيق الاستقلالية ينبغي أن يمنح للمدقق الداخلي سلطة وصلاحيات كافية لتمكينه من القيام بمهامه بحرية واستقلالية، وأن يتم تقديم الدعم والموافقة من قبل مجلس الإدارة على برنامج وخطة التدقيق الداخلي والموازنة المالية المرتبطة به.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم توفير الوعي والتواصل المستمر بين مدير قسم التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، كما ينبغي عقد اجتماعات دورية مع مجلس الإدارة لإطلاعهم على أهداف ومسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي، وللتأكد من تحقيقها بشكل مناسب وفعال.

بشكل عام، تهدف هذه السياسات والإجراءات إلى ضمان أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والحيادية اللازمتين لأداء مهامه بشكل فعال وتوفير التوثيق الملائم لعمله.[45]

٧. *المطلب الرابع: تفعيل دور لجان التدقيق للحد من الفساد المالي والإداري*

1- تعريف لجان التدقيق:

تعد لجان التدقيق هيئات رئيسية في هيكلية الشركات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة الداخلية، وتتمثل مهمة هذه اللجان في مراقبة العمليات المالية والتجارية للشركة وضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والمتمثلة فيمايلي:

أ. **تحقيق الاستقلالية والموضوعية:** تكون لجنة التدقيق مستقلة وغير تنفيذية، وأعضاؤها يتمتعون بالاستقلالية والموضوعية في اتخاذ القرارات المالية والتدقيقية، وهذا يضمن على أن يتم تقديم تقييم موضوعي للقوائم المالية والعمليات المحاسبية.

ب. **مراقبة القوائم المالية:** تتولى اللجنة مراجعة القوائم المالية والتأكد من صحتها ودقتها، ويتضمن ذلك التحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية المعمول بها وتقييم المخاطر المالية والتدقيقية.

ت. **تقييم التدقيق الداخلي والخارجي:** تقوم اللجنة بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للتأكد من كفاءتها وفاعليتها، كما تتحقق من مدى توافق الإجراءات والممارسات مع المعايير الدولية في مجال التدقيق.

ث. **مراجعة نظم الرقابة الداخلية:** تدرس اللجنة نظم الرقابة الداخلية للشركة للتأكد من أنها فعالة وفاعلة في التحكم في المخاطر المالية والتدقيقية، وتقييم العمليات والسياسات المحاسبية والمالية للتأكد من توافقها مع المعايير والتوجيهات المعمول بها.

ج. **مراقبة الامتثال والأخلاقيات:** تتابع اللجنة مدى امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قوانين السوق المالية وقواعد حوكمة الشركات، كما تراجع وتقيم التزام الشركة بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية.

[45] د-صفاء أحمد محمد العاني."دور لجان التدقيق في تعزيز أداء و إستقلالية المدقق الداخلي"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع وخمسون، جامعة بغداد، 2005، ص75،ص76.

ح. **تقديم تقارير وتوصيات:** تعد اللجنة بمثابة وسيلة للتواصل بين مجلس الإدارة والمدققين، حيث تقدم تقاريرها وتوصياتها للمجلس بشأن القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية والمخاطر المالية والتدقيقية.

باختصار، تلعب لجان التدقيق دورًا حيويًا في مراقبة الشركات وضمان شفافية ونزاهة العمليات المالية، وتساهم في تعزيز الثقة بين المساهمين والأطراف المعنية وتعزيز صورة الشركة في السوق.

2- دور لجان التدقيق:

ويتمثل دور لجان التدقيق فيما يلي:

أ. **النظر في القوائم المالية:** يُشير النظر في القوائم المالية إلى دراسة وتحليل البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية للشركات أو المؤسسات، ويتضمن ذلك فحص القوائم المالية الرئيسية مثل الميزانية وقوائم الدخل والتدفقات النقدية، وكذلك الملاحظات والتفصيلات الأخرى المرتبطة بهذه القوائم، كما يهدف النظر في القوائم المالية إلى فهم الأداء المالي للشركة وتقييم قدرتها على تحقيق الأهداف المالية وتلبية التزاماتها المالية.

ب. **وجود نظام للرقابة الداخلية:** يشير نظام الرقابة الداخلية إلى هيكل وإجراءات وآليات توفر الرقابة والمراقبة داخل المؤسسات أو الشركات، حيث يهدف هذا النظام إلى حماية الأصول ومنع الاحتيال والخطأ وضمان دقة وموثوقية العمليات المالية والتشغيلية، كما يشمل نظام الرقابة الداخلية إجراءات مثل التحقق والمراجعة والتوجيه والتوثيق وتوزيع الصلاحيات وفصل الواجبات، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات وإجراءات معينة تضمن تنفيذ العمليات بشكل فعال ومتسق.

ت. **المرونة والتوافق الدائم:** تعني المرونة والتوافق الدائم قدرة المؤسسات أو الشركات على التكيف مع المتغيرات والتحديات المستمرة في البيئة التجارية والقوانين واللوائح حيث تتطلب المرونة قدرة الشركة على تغيير وتعديل استراتيجياتها وعملياتها ومنتجاتها وخدماتها بسرعة وفعالية للتكيف مع التغيرات في سوق العمل وتوقعات العملاء والتطورات التكنولوجية، ومن جانب آخر، يعني التوافق الدائم أن المؤسسة تلتزم بالامتثال للقوانين واللوائح والمعايير القانونية والأخلاقية، وأنها تحدث نظمها وعملياتها بانتظام لضمان التوافق المستمر وتفادي المخاطر القانونية والمالية.

ث. **التحقق الخاص من المراجعة الداخلية:** يشير التحقق الخاص من المراجعة الداخلية إلى عملية تقوم بها جهة خارجية أو فريق مستقل للتحقق من صحة وفاعالية عمليات المراجعة الداخلية، كما تهدف هذه العملية إلى التأكد من أن إجراءات المراجعة الداخلية متبعة بشكل صحيح وتلتزم بالمعايير والمتطلبات المعمول بها، ويشمل التحقق الخاص أيضًا تقييم وتحسين العمليات والإجراءات المرتبطة بالمراجعة الداخلية

لضمان تحقيق أهدافها وتحسين كفاءتها وفاعليتها في رصد المخاطر وتوفير التوصيات لتحسين الأداء والرقابة الداخلية.[46]

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل تبين لنا انه تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى مكافحة الفساد المالي والإداري الذي يشكل تحديًا كبيرًا للاقتصاد والمجتمع. وفي هذا السياق، يلعب التدقيق الداخلي دورًا حيويًا في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، كما تتمثل مزاياه في الدور الذي يلعبه في في تقييم ومراجعة عمليات وإجراءات المؤسسة للكشف عن أي ثغرات قد تسهم في حدوث الفساد المالي والإداري، كما يعمل المدقق الداخلي على تحليل العمليات المالية وتقدير المخاطر وتحديد النقاط الضعيفة وتوفير توصيات لتحسين نظام الرقابة الداخلية.

[46] د.بوفاسة سليمان، أ. سعيداني الرشيد." لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة". المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:03، جامعة المدية، افريل 2015، ص21، ص22.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -مستغانم-

تمهيد:

يواجه القطاع المصرفي تحديات متعددة نتيجة لتواجده في بيئة ينطوي فيها على مخاطر عالية لوقوع الفساد المالي والاداري بسبب النشاطات المترابطة التي يقوم بها. وبالتالي، يجب وضع خطط وإجراءات فعالة لمكافحة هذه المخاطر بطريقة مثلى. حيث يهدف ذلك إلى تجنب الخسائر التي تهدد البنك أو تقليلها قدر الإمكان. ومن بين هذه الظواهر، أصبح الفساد المالي والاداري يعد واحد من أهم اسباب الخسائر التي من الممكن ان يتكبدها البنك خلال نشاطاته اليومية. وبالتالي تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول: عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: ***تدقيق وتحليل أصول وخصوم بنك القرض الشعبي الجزائري.***

المبحث الثالث: ***تحليل نتائج الدراسة واقتراح حلول.***

I. المبحث الاول: عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض ومختلف التسهيلات البنكية، واستطاع تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة لزبائنه، حيث ينشط بنك القرض الشعبي الجزائري حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني، كما أنه يجمع بين حضوره المحلي والتفتح على العالم بفضل مراسليه البنكيين من أسمى المراتب.

i. المطلب الاول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري حسب التعليمة رقم 66.366 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري (بنك ودائع) ومقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، كما كان للبنك 144 وحدة جهوية سنة 1985 وتقلصت إلى 78 فرعا بعد تأسيس بنك التنمية المحلية في افريل من نفس السنة . وقد ورث نشاطات كانت تمارس من طرف فروع :البنك الشعبي التجاري و الصناعي المتواجدة في الجزائر ،وهران ،عنابة وقسنطينة بالإضافة إلى بنوك أجنبية أخرى مثل بنك الجزائر- مصر شركة ،مرسيليا للقرض و المجموعة الفرنسية للقرض.

وظل ببداية عهد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مع صدور قانون استقلالية المؤسسات (قانون رقم 01.88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988)، أصبحت البنوك العمومية الجزائرية ومنها القرض الشعبي الجزائري له إطار قانوني ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية و ذلك لمسايرة التطورات، كما احدث تغيرات لتحقيق نظام معلومات جديد خاص بالبنك و إدخال معدات جديدة في ميدان الآلي بما في ذلك الموارد البشرية[47] .

تعتمد سياسة القرض الشعبي الجزائري بشكل كبير على استخدام العديد من الوكالات لتوزيع المنتجات والخدمات البنكية، حيث تتخصص كل وكالة في تقديم خدمة أو منتج محدد، وتضمن الوكالة اتصالًا مباشرًا مع العملاء بدون الحاجة إلى وسيط، كما يمكن للعميل تقييم البنك والتعامل معه بحرية.

كما تنتشر وكالات بنك القرض الشعبي الجزائري في كامل ربوع الوطن و المتمثلة فيما يلي:

- شبكة الجزائر مركز تضم22 وكالات.
- شبكة الجزائر غرب تضم 16 وكالات.
- شبكة الجزائر شرق تضم 12 وكالات.
- شبكة غرداية تضم 7 وكالات.
- شبكة الشلف 6 وكالات.

[47] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.

- شبكة تيزي وزو تضم 9 وكالات .
- شبكة البليدة تضم 5 وكالات.
- شبكة عنابة تضم 14 وكالات
- شبكة سطيف تضم 9 وكالات .
- شبكة بجاية تضم 7 وكالات.
- شبكة قسنطينة تضم 10 وكالات .
- شبكة باتنة تضم 6 وكالات .
- شبكة ضواحي وهران تضم 16 وكالات.
- شبكة مستغانم تضم وكالتين.
- شبكة وهران المدينة تضم 12 وكالات.
- شبكة تلمسان تضم 6 وكالات.

1- تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري:

القرض الشعبي الجزائري هو مؤسسة اقتصادية ذات طابع حكومي وتعمل كشركة مساهمة، حيث يبلغ رأسمالها 48 مليار دينار جزائري، ويتم تمثيل المساهمين في هذا البنك من خلال عدة قطاعات، وتشمل هذه القطاعات:

- ✓ صناعات مختلفة 31.25 %.
- ✓ كيمياء+ بيترو كيمياء 31.25%.
- ✓ صناعات غذائية وزراعية 18.75%.
- ✓ خدمات 18.75%.[48]

2- وضائف بنك القرض الشعبي الجزائري:

عند تأسيس القرض الشعبي الجزائري، تم منحه مجموعة متنوعة من الوظائف الرئيسية التي تشمل:

أولا: تنفيذ جميع العمليات المصرفية التي تنفذها البنوك التجارية، بالإضافة إلى القيام بالتوزيع والتجارة بشكل عام. كما يقوم البنك بمهمة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن نوعها، وكذلك تقديم القروض للحرفيين وأصحاب الفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات غير الزراعية في مجالات الإنتاج.

ثانيا: توفير قروض طويلة ومتوسطة الأجل، وخاصة فيما يتعلق بتمويل السكن والبناء والتشييد.

ثالثا: تمويل القطاع السياحي ومشاريع الأشغال العامة، وكذلك قطاعات البناء والري والصيد البحري.

[48] معطيات مقدمة من طرف البنك.

بالإضافة إلى هذه الوظائف، فقد تطور دور بنك القرض الشعبي الجزائري ليشمل تمويل القطاع الخاص والقطاع العام، مما منحه حرية التعامل مع جميع النشاطات الاقتصادية والمالية والتجارية. وقد وضع البنك أهدافًا رئيسية لمواكبة هذا التطور، وتشمل:

- تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات لتمنح البنك مرونة أكبر وتسهيلات أفضل للعملاء.
- تحسين إدارة العمليات لضمان تنفيذ التحويلات الضرورية بسرعة وكفاءة.
- التوسع في شبكة البنك وتقريبه من العملاء.
- تطوير البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسين نظام المعلومات.
- إدارة متحركة للخزينة البنكية.
- تعزيز الرقابة على مختلف مراكز المسؤولية.[49]

ii. المطلب الثاني: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة مستغانم 405-

تعتبر الوكالة صورة للبنك الرئيسي، ولذلك تقوم الوكالة بأداء دور حيوي في تنفيذ نشاطات ووظائف البنك القرض الشعبي الجزائري. فهي تلعب دورًا حيويًا في توفير القروض للأفراد والمؤسسات، وتعزيز العلاقات الخارجية للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة بتقديم خدمات للعملاء من خلال إدارة الصندوق، بما في ذلك استقبال الودائع والسحب، وإجراء عمليات التحويل.[50]

في إطار الهيكل التنظيمي العام لوكالة مستغانم، يتولى المدير المسؤولية الرئيسية بمساعدة كل من الإدارة والأمانة العامة، والتي تساهم في تحسين سير العمل وتنسيق الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي الوكالة على ستة أقسام فرعية تعمل بشكل مستقل، والتي تتوافق مع تقسيم الهيكل التنظيمي العام للبنك القرض الشعبي الجزائري.

فمن خلال هذا الترتيب التنظيمي الدقيق، تساهم وكالة مستغانم في تحقيق أهداف بنك القرض الشعبي الجزائري وتلبية احتياجات العملاء بفعالية، مع الحفاظ على الجودة والتميز في خدماتها المصرفية المتنوعة.

كما يترأس الهيكل التنظيمي العام لوكالة مستغانم كل من: المديرية بمساعدة مصلحة الادارة و الأمانة العامة و ستة مصالح اخرى، كما يتبين فيما يلي:

[49] نواصر الطاهر+ لحاق عيسى، "الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد العاشر- العدد الرابع، جامعة الاغواط 2008، ص68.

[50] لطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر2003، ص189.

1- **المدير:** يُعيَّن المدير ليكون الوكيل الأول للوكالة والمسؤول الرئيسي عن الإدارة، وتتم تعيينه بتوصية من المدير العام وبموافقة المديرية الجهوية أو مجموعة الاستغلال. ويتم اختيار المدير وفقًا لحاصله العلمي العالي في مجالات الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى خبرته العملية في المؤسسة[51].

من مهام المدير:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي.
- تنظيم ومتابعة وتنشيط عمل الوكالة يوميًا، والعمل على تنفيذ التنظيمات المحددة في القوانين الداخلية للبنك.
- التركيز على تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة.
- مراقبة فتح حسابات العملاء واستقبالهم، وضمان سلامة العمليات اليومية واحترام المواعيد.
- متابعة أعمال الأقسام التابعة للوكالة.
- اتخاذ الإجراءات والقرارات المشروعة ضمن الصلاحيات المخولة، بإشراف المديرية الجهوية أو مجموعة الاستغلال، والعمل على تسيير الوكالة بشكل فعَّال.

2- **نائب المدير:** هو الشخص الذي يقوم بتأدية نفس المهام التي يقوم بها المدير في حالة غيابه، وذلك بعد أن يتم تفويضه من قبل المديرية الجهوية المعنية. حيث يكون دوره الأساسي هو تنسيق العمل بين جميع الأقسام ومدير الوكالة، بالإضافة إلى فتح الحسابات ومراقبتها وتسوية الحسابات وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها. ويتولى أيضًا متابعة حسابات القروض ورصدها بدقة، وفي حالة غياب أي موظف مسؤول عن أي قسم، يكون من مسؤولياته الاهتمام بذلك القسم وضمان استمرارية سير العمل بشكل سلس وفعال.

3- **السكرتارية ومكتب أمانة المدير:** تتولى السكرتارية ومكتب الأمانة للمدير مجموعة من المهام والواجبات التي تشمل:

- **إدارة البريد الصادر والوارد:** يقوم المكتب بمتابعة ورصد جميع المراسلات الواردة والصادرة، ويضمن تنظيمها وتوزيعها بشكل مناسب للأشخاص المعنيين في الوكالة.
- **تحرير المراسلات:** يتمتع المكتب بمهارات التحرير الجيدة لصياغة المراسلات بشكل لائق ومناسب، بما في ذلك وضع التفاصيل اللازمة والتأكد من أن المحتوى متسق ودقيق.
- **استقبال المكالمات الهاتفية والرد عليها:** يقوم المكتب بتلقي المكالمات الهاتفية والتعامل معها بأسلوب احترافي ومهذب، ويقوم بتوجيه المتصلين إلى الأشخاص المناسبين أو تسجيل الملاحظات الهامة.

[51] وثائق داخلية مقدمة من طرف البنك.

- **توزيع المعاملات:** يقوم المكتب بتوزيع المعاملات والمراسلات على الإدارات والأقسام المختلفة داخل الوكالة، وذلك وفقًا لاحتياجات ومتطلبات العمل.
- **تسجيل وتنظيم الاجتماعات والمواعيد المهنية:** يقوم المكتب بتسجيل وتنظيم الاجتماعات والمواعيد المهنية للمدير والفريق، ويتأكد من أنها مدونة بدقة ومنظمة.

4- **مصلحة المراقبة:** تقوم بأداء مهامها الحيوية تحت سلطة المدير المباشر للوكالة. وتهدف المصلحة إلى ضمان تنفيذ جميع العمليات داخل الوكالة بكفاءة ودقة. ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها المصلحة هي:

- **مراقبة شاملة:** تتولى المصلحة مراقبة جميع العمليات التي يقوم بها جميع الأقسام داخل الوكالة. وتستهدف اكتشاف الأخطاء والفروقات المحتملة التي قد تظهر خلال سير العمليات اليومية.
- **التحقق الإداري:** تقوم المصلحة بالتأكد من سير عمل الوكالة بشكل إداري فعال. وذلك يتطلب التنسيق المستمر مع المدير والإدارة العليا لضمان تنفيذ جميع العمليات وفقًا للسياسات والإجراءات المعتمدة.
- **مراقبة المعاملات المالية:** تقع على عاتق المصلحة مسؤولية التحقق من صحة العمليات المالية، فهي تتأكد من أن جميع الكتابات الحسابية تعكس عمليات حقيقية وتوفر الوثائق المبررة لكل عملية مالية.
- **رقابة الحسابات:** تتابع المصلحة بدقة حسابات الوكالة اليومية وتتحقق من التزامها بجميع الشروط المصرفية، وتضمن توازن الخزينة والتوازن النقدي للوكالة عند إعداد الخلاصة العامة اليومية.
- **التحقق من التوقيعات:** تواجه المصلحة بمسؤولية التحقق من مطابقة التوقيعات على جميع المستندات المالية، للتأكد من صحتها ومصداقيتها.
- **متابعة الضرائب والغيابات:** تعمل المصلحة على متابعة تسديد الضرائب المستحقة وتسجيل الغيابات للموظفين. وتلتزم أيضًا بتسجيل تواريخ العطلات ومتابعتها بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية.
- **رصد التغييرات:** تقوم المصلحة بمراقبة أي تغيير يطرأ على الحسابات أو العمليات التي تتم داخل الوكالة. وتعمل على التحقق من صحة هذه التغييرات ومطابقتها للإجراءات والتوجيهات السارية.

5- **مصلحة القروض:** تعد مصلحة القروض أحد الأقسام الحيوية في المؤسسات المالية، حيث تقوم بتنفيذ جميع عمليات القروض المتاحة في البنوك التجارية. تشمل هذه العمليات تقديم قروض لشراء المساكن التعاونية، وقروض الاستثمار للمستثمرين، وقروض لبناء المنازل الفردية، وقروض لشراء السيارات، كما تعمل مصلحة القروض على تسوية الملفات المتعلقة بالقروض ومراقبتها، بالإضافة إلى متابعة استحقاقات القروض وضمان تنفيذها في الوقت المحدد، وتقوم أيضا باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل هذه القروض أو استرداد المبالغ المستحقة. وبالتالي يعمل فريق مصلحة القروض بكفاءة ومهنية عالية لضمان

رضا العملاء وتقديم خدمات مصرفية متميزة في مجال القروض، كما تسعى المصلحة دائمًا لتلبية احتياجات العملاء وتقديم خدمة فعالة وموثوقة في إدارة القروض المصرفية.

من بين العمليات التي تقوم بها مصلحة القروض هي:

- **دفتر التوفير للسكن:** تم تطوير "دفتر التوفير للسكن" كمنتج استثماري مبتكر يهدف إلى تشجيع الاستثمار في مجال الإسكان، ويتميز عن المنتجات الأخرى بالامتيازات الفريدة التي يقدمها لحامليه. يتم استلام الفوائد السنوية من الدفتر، وهو متاح للبالغين وغير البالغين على حد سواء.
ومن أهم مزايا حاملي هذا الدفتر، انهم لديهم الحق في الحصول على قرض لشراء سكن جديد، مع فترة سداد تمتد لمدة خمس سنوات، و بالتالي يعتبر "دفتر التوفير للسكن" حلاً فعالاً لتلبية احتياجات السكن، حيث يوفر فرصة للأفراد للاستفادة من القروض العقارية بأحكام ميسرة ومرنة[52].
- **قرض تطوير المشروعات العقارية و الإسكان:** القرض المتاح لتطوير المشاريع العقارية والإسكان هو خيار تمويل صغير الأجل يهدف إلى تمويل جزء من تكاليف تطوير المشاريع العقارية، ويتم منح هذا القرض للأفراد والكيانات القانونية المسجلة في السجل التجاري والتي تمتلك التصاريح اللازمة لممارسة أنشطة تطوير العقارات، شريطة تقديم عقد قانوني مصادق يثبت ملكيتهم للأرض التي سيتم بناء المشروع عليها.
تمتد فترة سداد القرض لمدة 24 شهرًا، تبدأ من تاريخ استلام أول دفعة، ويتم تطبيق معدل فائدة متغير وفقًا لشروط وسياسات البنك الذي يقدم القرض. ومن المهم ملاحظة أن القرض يُقدم بدون حجز على المشروع. كما يجب أن يكون المبلغ الممنوح كقرض يعادل 40% من التكلفة الإجمالية للمشروع، وذلك لتغطية جزء من التكاليف المتعلقة بالبناء والتطوير. ولضمان الالتزام بالتزامات القرض، يجب الاحتفاظ بنسبة لا تقل عن 20% من سعر الشقة أو الوحدة العقارية التي ستتم الاستحواذ عليها، وكذلك تقديم ضمانات بنسبة 50% على الأقل من قيمة القرض.
من خلال هذا القرض، يتاح فرصة للمطورين العقاريين ورواد الأعمال لتنفيذ مشاريعهم العقارية وتطويرها، مما يسهم في نمو القطاع العقاري وتوفير المساكن للأفراد.
- **قرض البناء الفردي:** تقدم البنوك عادة قروض البناء الفردية للأفراد الذين يرغبون في بناء منزل خاص بهم، ويعتمد مبلغ القرض على نسبة مئوية من تكلفة البناء وقد يصل إلى 70٪ من تكلفة البناء الإجمالية. على سبيل المثال، إذا كانت تكلفة البناء تبلغ 5 ملايين دينار، فإن المبلغ المتاح للقرض قد يصل إلى 3.5 مليون دينار.
بالنسبة لمدة التسديد، فهي تختلف وفقًا لقدرة وإمكانيات المقترض. ومع ذلك، فإن الفترة المعتادة لتسديد القروض العقارية تتراوح بين 15 إلى 30 سنة.

[52] معلومات مقدمة خاصة بمصلحة القروض، بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة مستغانم.

وبالتالي، يجب على المقترض سداد القرض بالكامل قبل بلوغه سن التقاعد، وذلك لضمان استقرار تمويل البنك وتقليل المخاطر المحتملة. كما يُفضل أن يتم الاتفاق على خطة سداد تناسب قدرة المقترض على السداد، وتشمل أقساط شهرية مناسبة لهذا الغرض.

6- **مصلحة الصندوق:** وهو يتكون من واجهتين رئيسيتين هما: الواجهة الأمامية والواجهة الخلفية، المعروفة بمصطلحي "مكتب الاستقبال" و "مكتب الخدمات الداخلية" على التوالي، حيث يقوم مكتب الاستقبال بترحيب العملاء وتسهيل الإجراءات الأولية للتعامل معهم، بما في ذلك استقبال طلباتهم وتأكيدها. أما مكتب الخدمات الداخلية، فيعمل على تنفيذ العمليات المالية بشكل آلي في الشباك الداخلي، ويتضمن ذلك تحصيل الشيكات وتنفيذ التحويلات الإلكترونية من خلال غرفة المقاصة الإلكترونية.

تتضمن مهام الصندوق استقبال العملاء وتنفيذ عمليات النقدية، بالإضافة إلى إدارة الودائع والتحويلات ومراقبة رصيد العملاء، كما يضمن الصندوق الامتثال المالي للوكالة والامتثال للقوانين واللوائح المصرفية. حيث يتم التنسيق بين مصلحة الصندوق ورئيس الصندوق لضمان تنفيذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة لسير الصندوق بشكل صحيح، كما يتم أيضًا إجراء متابعة يومية ومراقبة لجميع العمليات المنفذة. من بين المنتجات والخدمات المتاحة في الصندوق هي :

- **بطاقات السحب نقدا:** حيث يتيح لحاملي هذه البطاقات سحب الأموال بحد أسبوعي مسموح به من البنك، ويتطلب أن يكون للمستفيد حساب بالعملة الوطنية، وأن يكون موظفاً في القطاع العام أو الخاص، أو لديه حرفة حرة أو دخل ثابت آخر، كما يجب أن يكون رصيد المستفيد لا يقل عن 3000 دينار جزائري خلال فترة استخدام البطاقة.

توفر هذه البطاقة مزايا عديدة لصاحبها، حيث تسهل سحب الأموال نقدًا وتجنب الانتظار في الصفوف وضياع الوقت. وتتيح لصاحب البطاقة سحب النقود في أي وقت أثناء تنقله لمدة سبعة أيام مفتوحة على مدار 24 ساعة[53].

[53] صندوق بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة مستغانم.

الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة مستغانم-

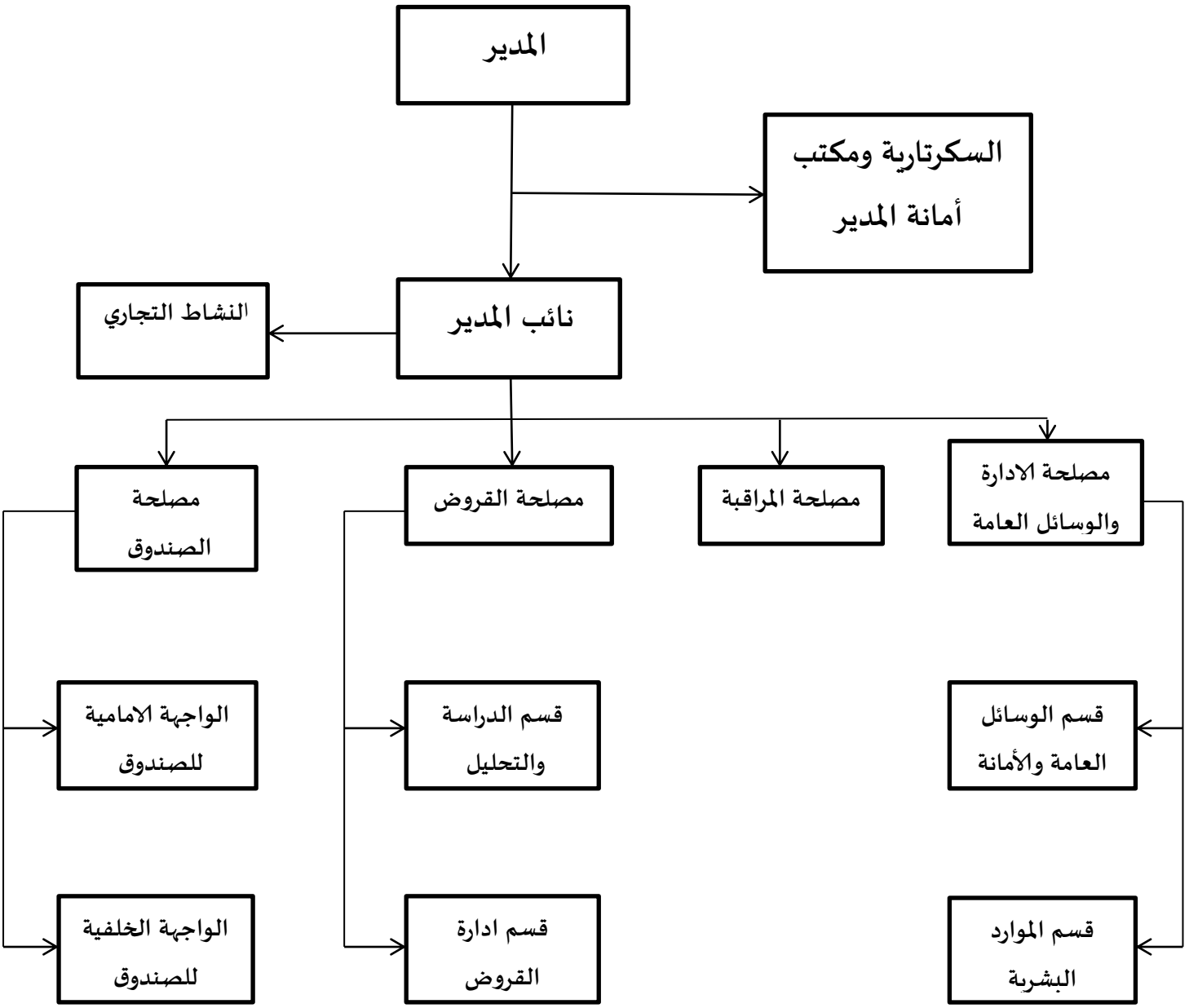

المصدر: وثيقة تخص الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

-وكالة مستغانم-

iii. *المطلب الثالث: النشاط التجاري لبنك القرض الشعبي الجزائري*

بعد صدور قانون استغلال الإدارة المالية للمؤسسات في عام 1988، خضع القرض الشعبي الجزائري لتحويلات هامة. حيث أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة اقتصادية عامة ذات أسهم، كما تمتلك الدولة رأسمالًا خاصًا فيه. في عام 1996، تولى القرض الشعبي الجزائري إدارة رؤوس الاموال التجارية للدولة، بينما أصبحت البنوك العامة تخضع لوزارة المالية.

بعد الامتثال لشروط قانون النقود والقروض، وهو قانون 90/10 المشرع في أفريل 1990، حصل القرض الشعبي الجزائري على اعتماد من مجلس القروض والنقود في 7 أفريل 1997، ليصبح بنكًا جزائريًا معتمدًا.

كما يضم القرض الشعبي الجزائري عدة أنشطة متنوعة، بما في ذلك تطوير قطاع السكن والصحة والدواء والتجارة والتوزيع والفندقة والسياحة، بالإضافة إلى العمل الدولي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (PMI/PME)بالإضافة إلى ذلك، يقوم القرض الشعبي الجزائري بمعالجة عمليات القروض والبنوك، و يمكنه ايضا استقبال الودائع وتقديم قروض من مختلف الأشكال والمشاركة في مبادرات متعددة للمؤسسات.

فيما يلي، سنستعرض أبرز الوظائف في هيكل التنظيم الخاص بوكالة مستغانم:

1- مصلحة المنازعات الادارية والقانونية:

تشرف هذه المصلحة على التعامل مع المسائل الإدارية والقانونية المتعلقة بنشاط الوكالة، كما تقوم هده المصلحة بالتعاقد مع مستشارين قانونيين في مجال القانون المدني والقانون التجاري و غيره، كما انها تراجع التوكيلات الصادرة من الزبائن الغير متأكدين من صحتها قبل الصرف و غيره.

2- **مصلحة الصندوق:** وينقسم نشاطها الى:

- **التحويل (Virement):** يتم نقل الأموال من حساب إلى آخر مباشرة سواء كانت الحسابات في نفس البنك أو في بنوك مختلفة. وعندما يكون النقل مباشرًا عبر البنك المركزي، يكون هناك ترتيب مباشر بين الحسابين المرسل والمستلم.

  أما بالنسبة للتحويل بين حسابين في نفس البنك، يمكنك استخدام خدمة النقل الداخلي التي يوفرها البنك. عادةً ما يتم تنفيذ هذا النوع من التحويلات بشكل فوري ومجاني، حيث يتم خصم المبلغ من حساب المرسل وإضافته إلى حساب المستلم على الفور.[54]
- **السحب (Retrait):** وهو يتم إما بطريقة مباشرة من قبل الشخص نفسه لقاء وصل و اما لحساب شخص او جهة أخرى و قيام البنك نفسه بالسحب من حساب الزبون.

[54] محمد فايزة و اخرون، "قروض قصيرة الأجل دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، نيل شهادة الدراسات التطبيقية للتكوين المتواصل، مستغانم، 2010-2011.

- **الدفع (Versement):** يقوم صاحب الحساب بإجراء عمليات الدفع بشكل شخصي من خلال إيداعات نقدية، حيث يقوم بمبادلة الأموال بشكل مباشر وتحويلها إلى حسابه البنكي أو الحساب الإلكتروني.
- **الودائع:** تُعتبر الودائع وهي رصيد موجب للمودع، إما على شكل نقود أو قيم منقولة، وتظل ملكًا للزبون وتُديرها الوكالة البنكية. تستخدم الودائع لحساب الزبون لتحصيل فوائدها السنوية. تنقسم الودائع إلى عدة أنواع، وتشمل:

✓ الودائع الجارية: وهي الودائع التي يمكن للعميل سحبها أو إيداعها في أي وقت بدون أي قيود.

✓ الودائع المدورة: وهي الودائع التي تحتاج إلى فترة إشعار مسبق قبل سحبها، حيث تتطلب تعهدًا بالاحتفاظ بها لفترة محددة.

✓ الودائع الثابتة: وهي الودائع التي يتم تحويلها لفترة زمنية محددة ولا يمكن سحبها قبل انتهاء هذه الفترة، وعادةً ما توفر فوائد أعلى من الودائع الجارية والمدورة.

✓ الودائع المستندية: وهي الودائع التي يتم إيداعها لدعم مستند مالي معين مثل الشيك أو الضمان المصرفي.

وبالتالي تتوفر هذه الأنواع المختلفة من الودائع لتلبية احتياجات العملاء المختلفة وتوفير فرص للحصول على عوائد مالية على أموالهم المودعة.

3- مصلحة القرض:

هو مسؤول عن استقبال ودراسة طلبات منح القروض المقدمة من العملاء سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. كما يقوم بتحليل هذه الطلبات بعناية، مع التركيز على قروض التشغيل وقروض الشباب وقروض البناء والسكن. يهدف إلى فهم الحاجة المالية والمخاطر المحتملة لكل طلب قرض، ويقوم بدراسة الوضع المالي للعميل وتقييم قدرته على سداد القرض. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتحليل الجدول الاقتصادي للمشروعات التي تطلب تمويلًا، وذلك لتقدير المشروع ومدى استدامته المالية. يعتمد على معايير محددة وسياسات القرض لتقييم كل طلب واتخاذ قرار نهائي بشأن الموافقة على القرض أو رفضه.

4- مصلحة الادارة:

يتكون فرع المستخدمين في الوكالة من عدة أقسام تعنى بالأعمال المتعلقة بالموظفين، مثل التدريب والتكوين والتأمينات الاجتماعية، وكذلك الخدمات العامة. يتم توفير الدعم والخدمات المناسبة لموظفي الوكالة من خلال هذا الفرع. أما الفرع التجاري، فلديه دور غامض إلى حد ما، حيث يركز على دراسة أقسام السوق المختلفة وتحديد العملاء المحتملين للمنتجات والخدمات المقترحة. يهدف هذا الفرع إلى فهم احتياجات السوق وتحليل الاتجاهات لتطوير استراتيجيات تسويقية وتجارية فعالة لتلبية احتياجات العملاء المحتملين.

5- مصلحة العلاقات الخارجية:

يُركز هذا القسم بشكل أساسي على إقامة وتعزيز العلاقات الخارجية مع المؤسسات والهيئات التي يتعامل معها البنك. يُولى اهتمام كبير لاستقبال الوفود القادمة من خارج البلاد، وتنسيق التجهيزات والاجتماعات الضرورية لضمان تجربة ممتازة للضيوف.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم هذا القسم بتنفيذ وظائف مصلحة الصندوق ذات الصلة بالعمليات الأجنبية. يتعامل مع الصادرات والواردات لتسهيل عمليات الشحن والتصدير، وضمان تنفيذها بشكل سلس وفعال. ويتولى هذا القسم أيضًا التنسيق مع الجهات المانحة والشركاء الأجانب لضمان سير العمليات بكفاءة وفقًا للمعايير الدولية المطلوبة.

علاوة على ذلك، يقوم القسم بمهمة التحويل والتسويق للمنتجات المصنعة في الأسواق الخارجية. يعمل على بناء شبكة قوية من العملاء والشركاء التجاريين الدوليين، ويقوم بتنسيق عمليات الشحن والتوزيع لضمان وصول المنتجات في الوقت المحدد وبحالة ممتازة.

II. المبحث الثاني: تدقيق وتحليل أصول وخصوم بنك القرض الشعبي الجزائري

حيث سيتم توضيح ذلك في هذا المبحث من خلال تحليل بنود ميزانية البنك ا محل، والتي تضم شقين هما بنود الأصول أساسها القروض التي تعتبر أهم بند يعتمد عليه البنك في تحقيق العوائد، وبنود الخصوم وتمثل الودائع أهم مصدر من مصادر التمويل.

i. المطلب الاول: تحليل وتدقيق حسابات الموارد والاستخدامات للبنك

في هذا المطلب سنعرض إجمالي الحسابات المرتبطة بالميزانية العمومية للبنك محل الدراسة، حيث يظم حسابات التسوية والارتباط بين الوكالات فيما بينها وبين الوكالة والوحدات (المديريات الجهوية) وبين الوكالة والمديرية العامة للبنك الرئيسي وهو ما يؤثر على الرصيد الإجمالي لمصادر الأموال واستخداماتها ذات المبالغ الكبيرة، ومع ذلك يمكن الإشارة لتطور الحسابات للوكالة عينة الدراسة وحساب التغير ونسبة التغير، علما أنه يتم احتساب قيمة التغير ونسبة التغير على النحو التالي:

قيمة التغير= قيمة السنة الحالية - قيمة السنة السابقة

نسبة التغير= (قيمة التغير/قيمة السنة السابقة) * 100

يوضح الجدول التالي تطور اجمالي الحسابات الدائنة والمدينة للفترة (2019-2022):

الجدول رقم (1) تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك CPA -وكالة مستغانم- خلال الفترة (2019-2022)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	مصادر الاموال واستخداماتها	التغير	نسبة التغير
2019	64,875,110	-	-
2020	78,071,562	13,196,452	%20.34
2021	92,268,524	14,196,962	%18.18
2022	102,279,846	10,011,322	%10.85

المصدر: الميزانية المقدمة من طرف البنك.

عرفت موارد واستخدامات بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة مستغانم تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة بمقدار 37 مليار دج، كما بلغ إجمالي الميزانية 64 مليار دج سنة 2019 وازدادت بنسبة 20.34 %سنة 2020 ،وهو ارتفاع معتبر بسبب ارتفاع الأرصدة المدينة وأصول أخرى في جانب الأصول، كما استمر الارتفاع بنسبة لا بأس بها بنسب 18.18% و10.85% لسنوات 2020 و2021 على التوالي، حيث الودائع بأنواعها هي سبب الارتفاع المتزايد، بالإضافة إلى الأرصدة الدائنة في جانب الخصوم، أما في جانب الأصول، فإن للقروض دور كبير في ارتفاع وتزايد ميزانية البنك.

على العموم وبالرغم من استمرار بعض الصعوبات المتعلقة بالفساد المالي والاداري التي تواجه بنك القرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة والبنوك العمومية بصفة عامة في مجال أنظمة المعلومات وتسيير مخاطر القروض، لاسيما المخاطر المتصلة بتركيز المخاطر على المجموعات الخاصة، يبقى نظام البنك مستقرا.[55]

ii. *المطلب الثاني: تحليل وتدقيق ودائع بنك القرض الشعبي الجزائري*

سنركز في هذا المطلب على تطور إجمالي الودائع، حيث تعتبر المصدر الرئيسي والأساسي لتمويل العمليات والأنشطة البنكية التي يقوم بها البنك وهي من أهم المصادر المؤثرة على ربحيتها إذا ما تم استخدامها واستغلالها احسن استغلال. حيث عرف قانون النقد والقرض الوديعة على"أنها أموالا متلقاة من الغير ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من يتلقاها بشرط اعادته"[56]

عرف نشاط جذب الودائع من طرف البنك تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال الإحصائيات الخاصة بالفترة (2019-2022)، والواردة في الجدول التالي:

[55] بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، 2012، ص11.
[56] المادة 111 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

الجدول رقم (2) تطور اجمالي الودائع لبنك CPA -وكالة مستغانم- خلال الفترة (2019-2022)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	اجمالي الودائع
2019	4,426,450
2020	6,744,000
2021	5,222,072
2022	6,232,746

المصدر: الاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف البنك محل الدراسة.

تأخذ ودائع بنك القرض الشعبي الجزائري عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: ودائع تحت الطلب (Dépôt a vue): وتنقسم الى:

- **الحساب الجاري (Le Compte courant):** يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري، و يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، كما انه لا يقدم فوائد لصاحبه.
- **حساب الشيكات (Le Compte chèque):** يعتبر هو الآخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين خاصة الأجراء منهم، ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، كما انه لا يقدم فوائد لصاحبه، أما إذا استخدمه صاحبه في العمليات التجارية فإن البنك في حالة تنبهه للأمر، يطلب من عميله فتح حساب جاري، لأن استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخالف للقانون، لأنه يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري شرط أن يستخدمهما في حدود ما يسمح به القانون.
- **دفتر الادخار البنكي:** هي عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم، تفرض عليها سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

ثانيا: ودائع لأجل وسندات الصندوق:

تعد الودائع لأجل أو الإيداعات الثابتة نوعًا شائعًا من الودائع المصرفية. يقوم المودع بوضع مبلغ محدد من المال في البنك لفترة زمنية محددة، ويتلقى في المقابل فائدة ثابتة على هذا المبلغ. تعتبر الودائع لأجل استثمارًا آمنًا لأنها ضمنية

من قبل البنك، وتوفر عائدًا مضمونًا للمستثمر. ومع ذلك، يتوقف توفر الأموال المودعة في فترة الوديعة لأجل محددة، وعادة ما يتم تطبيق عقوبة مالية في حالة سحب الوديعة قبل نهاية الفترة المحددة، أما سندات الصندوق فهي أداة استثمارية تصدرها الشركات المالية والبنوك وغيرها من الجهات لجمع الأموال لأغراض استثمارية معينة. يتم بيع هذه السندات للمستثمرين، والمستثمرون يدفعون ثمن السندات ويحصلون على عائد على استثمارهم في شكل فوائد منتظمة أو عائد نهائي عند استحقاق السندات. قد تتوفر سندات الصندوق بفترات استحقاق مختلفة، مثل القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل، وتكون غالبًا مرتبطة بأداء صندوق استثماري محدد أو مؤشر سوقي. يتم تداول سندات الصندوق في السوق المالية ويمكن بيعها أو شراؤها قبل استحقاقها. يعتبر استثمار في سندات الصندوق أكثر مخاطرة من الودائع لأجل، حيث يمكن أن يتأثر عائد السندات بتقلبات سوق المال وأداء الصندوق المرتبط بها.

من خلال الجدول رقم (2) فإنه يلاحظ ارتفاع إجمالي الودائع خلال الفترة (2019-2022)، حيث بلغ 4 ملايير و 500 مليون دينار سنة 2019، وواصل ارتفاعه الى 6 ملايير و200 مليون دينار سنة 2022.

iii. *المطلب الثالث: تحليل تطور محفظة قروض بنك القرض الشعبي الجزائري*

يستأثر بنك القرض الشعبي الجزائري تطوير الاقتصاد، وهذا يدل على زيادة دور البنك في تمويل التنمية الاقتصادية بواسطة منح قروض لمختلف الانشطة الاقتصادية، كما ان بنك القرض الشعبي الجزائري يعتبر من بين البنوك التي تضمن تمويل استثمارات القطاع العمومي و ايضا الخاص في مجالات عديدة منها: الطاقة...الخ، بسبب فائض السيولة الذي عرفته وبفعل زيادة الودائع البنكية والتطور المتزايد للودائع الادخارية للعائلات، هذا ما سمح بزيادة تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة والجدول الموالي يوضح تطور القروض لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2019-2022).

الجدول رقم (3): تطور محفظة القروض لبنك CPA -وكالة مستغانم- خلال الفترة (2019-2022)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	تطور القروض بالنسبة للبنك
2019	11,000,862
2020	12,750,560
2021	18,424,499
2022	36,947,167

المصدر: الاعتماد على بيانات مقدمة من طرف البنك محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3)، ان اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك قد اخد منحنى متزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 الى 2022، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المتزايد لإجمالي الودائع بأنواعها المختلفة، وهي مبالغ معتبرة تعكس اهتمام البنك بهذا النشاط، كما نلاحظ ان القروض تطورت بوتيرة سريعة بين سنتي 2021 و2022 وهذا راجع الى تركيز البنك على هذا النشاط والاعتماد عليه في نشاطاته اليومية بكثرة.

III. المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واقتراح حلول

i. المطلب الاول: صياغة أسئلة الاستبيان

طرحت اسئلة الاستبيان على مختلف موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري حيث بلغ مجموع الاستبيانات الموزعة 9 استبيانات، كما أننا عوضنا أسئلة الاستبيان في الجداول بالرمز (Q) .

1- مجتمع الدراسة:

الجدول رقم (4) يوضح مجتمع الدراسة الوارد في الاستبيان

البنك	الوكالة	عدد الاستبيانات الموزعة
القرض الشعبي الجزائري CPA	وكالة مستغانم -405-	09

2- **أدوات الدراسة:** للإجابة على اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم: تصميم استبيان بهدف جمع البيانات من عينة الدراسة، هدفها معرفة مدى ادراك ادارة البنك لمعنى مخاطر الفساد المالي والاداري، وكذا مدى التزام هذا البنك بقواعد ادارة ومكافحة الفساد المالي والاداري.

3- **أسئلة الاستبيان المطروحة:**

Q1: هل هناك دائرة تختص بمكافحة الفساد المالي والاداري في البنك؟

Q2: هل البنك يوّفر مصلحة مختصة لدراسة خطر الفساد المالي والاداري؟

Q3: هل يوجد في البنك كوادر مؤهلة و مصالح مختصة في مكافحة الفساد المالي والاداري؟

Q4: هل لدى العاملين إحاطة بالفساد المالي والاداري وما قد يترتب عنه من خسائر؟

Q5: هل يقوم البنك بتكوين عامليه المسؤولين عن مكافحة الفساد المالي والاداري؟

Q6هل أثناء إدارة ومكافحة الفساد المالي والاداري يتم آتباع استراتيجية معينة؟

Q7هل تشمل الاستراتيجية تحديد وتعريف أنواع الفساد المالي والاداري التي يواجهها البنك؟

Q8هل يوجد فصل للمهام والمسؤوليات بين تدقيق ومراقبة الفساد المالي والاداري وبين الجهات المنفذة للعمل والمهام المساندة؟

Q9هل هناك أنظمة تسمح بانتقال المعلومات بسهولة بين مصالح إدارة الفساد المالي والاداري؟

Q10هل يعد البنك خطط طوارئ لمواجهة أي حدث قد يتسبب في توقف أنشطة أو خدمات معينة أو العمل ككل؟

Q11هل خطط الطوارئ المدروسة من البنك تشمل كافة انواع الفساد المالي والاداري؟

Q12هل يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والاستراتيجيات وإجراءات العمل بشكل يسمح بمواكبة التغيرات؟

Q13هل يتم تدقيق ومراجعة الأنشطة اليومية من قبل جهات رقابية مؤهلة؟

Q14هل هيكل إدارة ومكافحة الفساد المالي والاداري يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من قبل موظفين أكفاء ومهيئين بشكل ملائم؟

Q15هل كل وحدة في البنك تقوم بتوثيق وكتابة كل خطأ وإبلاغ المدقق الداخلي لتحديد أهميته؟

Q16هل سلطة النقد تفرض تعليمات من شأنها توفير إطار فعال لتحديد وتقييم و ضبط الفساد بشكل عام و الفساد المالي والاداري بشكل خاص؟

Q17هل يتم رفع تقارير دورية لسلطة النقد حول الفساد المالي والاداري في البنك، ومدى الامتثال للقوانين والتعليمات؟

Q18هل يقوم البنك بالإفصاح الكافي للجمهور عن الإطار العام (استراتيجية) لإدارة مختلف انواع الفساد المالي والاداري؟

Q19هل يتم وضع مخصصات مالية لمواجهة الفساد المالي والاداري بما يتناسب مع حجم الفساد و الخسائر؟

Q20هل يقوم المصرف بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التأمين كوسيلة لتقاسم خطر حدوث الفساد المالي والاداري؟

ii. *المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان*

العبارة	لا		الى حد ما		نعم	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%

44.44%	4	33.33 %	3	22.22 %	2	Q1
22.22%	2	44.44%	4	33.33 %	3	Q2
66.67%	6	22.22%	2	11.11%	1	Q3
55.56%	5	44.44%	4	0.00%	0	Q4
66.67%	6	22.22%	2	11.11%	1	Q5
44.44%	4	55.56%	5	0.00%	0	Q6
44.44%	4	55.56%	5	0.00%	0	Q7
55.56%	5	22.22%	2	22.22%	2	Q8
55.56%	5	11.11%	1	33.33 %	3	Q9
33.33 %	3	66.67%	6	0.00%	0	Q10
11.11%	1	33.33 %	3	55.56%	5	Q11
77.78%	7	22.22%	2	0.00%	0	Q12
100%	9	0.00%	0	0.00%	0	Q13
77.78%	7	22.22%	2	0.00%	0	Q14
22.22%	2	44.44%	4	33.33 %	3	Q15
55.56%	5	44.44%	4	0.00%	0	Q16
55.56%	5	11.11%	1	33.33 %	3	Q17
0.00%	0	44.44%	4	55.56%	5	Q18
22.22%	2	55.56%	5	22.22%	2	Q19
66.67%	6	33.33 %	3	0.00%	0	Q20

المصدر: من اعداد الطالب

iii. المطلب الثالث: تقديم الاقتراحات والحلول

من أجل جعل بنك القرض الشعبي الجزائري أكثر جاهزية لمواجهة الفساد المالي والاداري و القدرة على إدارته بشكل فعال و يتناسب مع المتطلبات الدولية:

- يجب على السلطات فرض قواعد صارمة تقضي بضرورة تبني البنوك العمومية بصفة عامة وبنك القرض الشعبي بصفة خاصة خطط واستراتيجيات في إطار متكامل وفعال يشمل مكافحة خطر الفساد المالي والاداري بصورة كلية من أجل السيطرة على هذه المخاطر وحجم الخسائر التي من الممكن أن تسببها.
- يتوجب على الإدارة العامة في هذا البنك أن تعمل على وضع نظام لإدارة ومكافحة الفساد المالي والاداري بموافقة مجلس الإدارة، و أن تتأكد من قيام كل الجهات المعنية بتطبيق هذا النظام ،كما يتعين عليها التأكد من أن كافة الموظفين في البنك على علم بمسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة ومكافحة الفساد المالي والاداري، من خلال تعريف هؤلاء بهذه الظاهرة و ما يترتب عنها في حال وقوعها.
- العمل على زيادة كفاءة الموارد البشرية بما يتماشى و التطورات في جانب الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية و مخاطر الفساد المالي والاداري بشكل خاص ، و كذا فيما يخص التعامل بالتكنولوجيا خاصة في ظل التطورات الواردة على البنوك في هذا المجال.
- على السلطات الرقابية أن تفرض على البنك قواعد صارمة تجبره على اطلاعها بمختلف ما يواجهها من فساد سواء مالي او اداري، و ذلك من خلال تقارير دورية تحتوي على كل ما يتعلق بهذه المظاهرة و كيفية التعامل معها.
- يجب على البنك القيام بمراجعة للسياسات و الإجراءات المتبعة في مكافحة الفساد المالي والاداري ، بشكل يجعلها تواكب التغيرات الطارئة في مجال إدارة هذا النوع من المخاطر.
- على البنك القيام بإنشاء خطط طوارئ لمواجهة أي أحداث من شأنها التسبب في وقوع خسائر أثناء أدائه أنشطته، كنتيجة لتوقف بعض الأنشطة أو توقف العمل ككل ،كما يجب تحديث هذه الخطط بما يتلاءم مع نشاط البنك.
- على البنك أن يتبنى سياسة الإفصاح بشكل يعزز ثقة عملائه و يحفزهم على التعامل معه من خلال إعطاء العمال الخطوط العريضة التي يتبعها البنك أثناء إدارته للمخاطر الفساد ككل بشكل يمنح العملاء الثقة في التعامل مع هذا البنك.[57]

خلاصة الفصل

[57] من اعداد الطالب، بالاعتماد على البيانات المقدمة من طرف البنك.

من خلال هذا الفصل قدمنا شرحًا حول الفساد المالي والاداري الذي يواجه البنك ويعرقل أنشطتها. وقد تطرقنا أيضًا إلى مسببات هذا الفساد، بالإضافة إلى كيفية إدارة هذه الظاهرة بهدف تجنب الخسائر المحتملة. ومن خلال ذلك، استطعنا أن نقيّم مدى وعي بنك القرض الشعبي الجزائري لتلك الظاهرة وطرق التعامل معها. كما توصلنا إلى استنتاجات مهمة. حيث أدركنا أن ظاهرة الفساد المالي والاداري تشمل مجموعة واسعة من العوامل مثل عدم الامتثال للقوانين والتشريعات، وعدم كفاية السياسات والإجراءات الداخلية، والأخطاء البشرية، واختلالات النظام، والتغيرات التكنولوجية، وغيرها الكثير.

وبالتالي لكي يتعامل البنك مع هذه الظاهرة، ينبغي أن يتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة الفساد المالي والاداري . يشمل ذلك وضع سياسات وإجراءات داخلية قوية، وتوفير تدريب وتوعية للموظفين بشأن التحديات والمخاطر المحتملة، وتنفيذ نظم مراقبة فعالة، واستخدام التكنولوجيا المناسبة للكشف المبكر عن الفساد ومراقبته.

الخاتمة

يعتبر التدقيق بنوعيه الداخلي في غاية الأهمية ويبين الوضعية المالية للبنك او المؤسسة لما يقدمه من تقارير للبنوك، وفي هذا البحث عملنا على تبيان ما يقدمه التدقيق الداخلي من مجموعة الخدمات التي تساعد في كشف الغش والتلاعبات المالية والادارية، فهو يكشف عن حالات الفساد المالي والاداري ومعالجتها من خلال فحص القوائم والنسب المالية وتقديم التقرير الخاص بالتوصيات وإبداء الرأي في الوضعية المالية وكذلك تقديم احترازات على المعاملات الخاطئة وكشف الغش والتدليس.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من والمتمثلة فيما يلي:

- تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في مجموعة الخدمات المقدمة للبنك كونه عبارة عن نشاط تقييمي جزائي مستقل يقوم به شخص داخل البنك من أجل إبداء الرأي حول صحة وسلامة الدفاتر المحاسبية والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة والإجراءات الفاعلة في البنك.
- الفساد المالي والاداري يشير إلى التصرفات غير القانونية أو غير الأخلاقية التي تحدث في بيئة العمل المصرفية. وهو يتضمن سوء السلوك المالي والإداري الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على النظام المصرفي بشكل عام وعلى المصرف بشكل خاص. قد يشمل الفساد المالي والإداري في البنوك عدة أشكال، منها:
  - ✓ اختلاس الأموال
  - ✓ تزوير المستندات
  - ✓ تبييض الاموال
  - ✓ الرشوة و الاحتيال
  - ✓ التعامل الغير عادل والتمييز
- يلعب التدقيق الداخلي دورا كبيرا في تحسين النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في البنك من خلال تقديم نصائح للعاملين في مختلف اقسام البنك لغرض منع وتقليل حدوث الأخطاء والحد من الإسراف والضياع .مما يؤدي إلى زيادة أرباح ومردودية البنك وتحسين مؤشرات الأداء المالي.

توصيات الدراسة

- على البنك ان يولي اهتماما اكبر بالدراسات السوقية و التقنية للمشاريع لتجنب الفساد و العمل على تحسين وظائفها في اتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من اجل تنظيم اكثر لعملية كشف عمليات الفساد المالي والاداري.
- اعتماد الشفافية والنزاهة في العمل.
- يجب عدم تجاهل التغيرات الطارئة على المصارف والأسواق المالية الدولية.

- البحث في إمكانية تطوير أو تعديل برامج التواصل والاعلام الالي بين مختلف المصالح الموجودة على مستوى البنك.

افاق الدراسة

لا يمكن حصر الموضوع في دراسة واحدة فقط بل يحتاج إلى عدة دراسات نظرا لأهمية التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري في البنك، كونه يشغل موضع حساس وله أهمية بالغة، للتطرق على مختلف الجوانب التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة كما يمكن دراسته باستخدام أدوات أخرى مثل استخدام أداة الاستبيان لتوضيح هذا الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي وأثره في كشف التلاعبات المالية والادارية على مستوى البنوك.

قائمة المصادر والمراجع:

- د- بوحفص رواني، دروس نظرية حول "التدقيق المالي والمحاسبي"، جامعة غرداية، 2017-2018، ص5، ص6.
- بلحاس كوثر، "أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص2، ص3.
- بن نعجة كمال، رقراقي مروان، " جودة التدقيق المحاسبي وأثرها على طبيعة القرار وتنافسية المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، 2017-2018، ص5.
- صالحي محمد يزيد، "اثر التدقيق الداخلي كألية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص19.
- هادي التميمي, مدخل الى التدقيق, دار وائل للنشر, عمان, جانفي 2004, ص20.
- خالد امين, التدقيق و الرقابة في البنوك, الطبعة 1, دار وائل للنشر عمان, 1998 ص10.
- احمد حلمي جمعة, مدخل الى التدقيق و التأكيد الحديث, الطبعة الأولى, 2009, دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان, ص35،ص36.
- باسي زينب ايناس، مقداد عايدة، "دور ادلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة بسكرة، 2020-2021، ص6، ص7.
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، دار الوراق، عمان، 2006 ،ص 31, ص32.
- أمين السيد أحمد لطفي، مرجعات مختلفة الأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ،ص 95.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

- جيهان عبد المعز الجمال، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، العين-الإمارات، دار الكتاب الجامعي، 2014، ص290 .
- د. زاهر الرمحي، " الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية"، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2017.
- خلف عبد الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن All ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، .243-234 ص، 2013.
- بوثليجة محمد و جلول رشيد، مذكرة ماستر، أهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الفندقية، ص21.
- لطفي شعباني، المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004،ص:77.
- زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009 ،ص96.
- بلال عيمون، مذكرة نيل شهادة ماستر،"دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، 2015-2016، ص28.
- -د.امين بن سعيدة، "الفساد المالي و الإداري (الأسباب و المظاهر) من خلال مؤشرات عربية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية، المجلد22- العدد2، جامعة الجلفة، 2009، ص31.
- - حمودي جمال الدين، "الجدور التاريخية لظاهرة الفساد المالي و الإداري"، مجلة الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم العربي، جامعة بغداد، 2016.
- عبد الحق زياني، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08- العدد 03، جامعة تيارت، أكتوبر 2022، ص33.
- أنور عباس ناصر، "دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي و الإداري"، جامعة القادسية- كلية الادارة والاقتصاد، ص2.

- حاجة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد المالي و الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، ص25.
- لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، المجلد 07 العدد 02، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- د. خالد عيادة عليمات، الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 02 – سبتمبر 2014 .
- عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2009 ، ص342.
- سليمان دله، إبراهيم علي الهندي، الفساد الإداري و اثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2003، ص03.
- د. قاسم علوان سعيد، د. سهاد عادل احمد، "الفساد الإداري والمالي"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 6، العدد 18، جانفي 2014.
- محمد حميد علي، "الأثر الاقتصادي للفساد المالي والإداري في العراق وسبل مكافحته"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر-العدد الأول-2021، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى.
- د- عاتي يمينة، "الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية"، "الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24 و25 أفريل 2018"، ص4 وص5، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- آمال حفناوي، "العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد /04العدد: 01 (2019)، ص127، 128. جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر).
- د-سكاك مراد، "الفساد المالي والإداري وأليات مكافحته مع الإشارة الى حالة الجزائر"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد04 العدد02- ديسمبر 2019، جامعة فرحات عباس سطيف1 –الجزائر-، ص51 و52 .

- د- حدبي عبد القادر، د- زيدان محمد،" فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد (18)، جامعة الشلف 2018، ص251.
- يعقوبي الطيب، هلهال مصطفى،"دور التدقيق الداخلي في الحد من الإحتيال الوظيفي"-دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية- ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون-تيارت- ص36،ص37.
- بوراس بودالية، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة دكتوراه، جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت- 2022/01/30، ص20و21و22.
- د-صفاء أحمد محمد العاني."دور لجان التدقيق في تعزيز أداء و إستقلالية المدقق الداخلي"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع وخمسون، جامعة بغداد، 2005، ص75،ص76.
- د.بوفاسة سليمان، أ. سعيداني الرشيد." لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة". المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:03، جامعة المدية، افريل 2015، ص21، ص22.
- نواصر الطاهر+ لحاق عيسى، "الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد العاشر- العدد الرابع، جامعة الاغواط 2008، ص68.
- لطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر2003، ص189.
- محمد فايزة و اخرون، "قروض قصيرة الأجل دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، نيل شهادة الدراسات التطبيقية للتكوين المتواصل، مستغانم، 2010-2011.
- بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، 2012، ص11.
- المادة 111 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

الملخص

لقد أبرزت الانهيارات والفضائح المالية ودعاوى الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من المؤسسات والبنوك مما زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي و أنظمة الرقابة الداخلية ودورهما في البنوك، وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في البنوك لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك المساهمة في تقييم ومكافحة الفساد المالي والاداري، مما يعزز فرص البنك من كشف ومواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تعتبر اهم الاسباب الرئيسية لحدوث أزمات و انهيارات كان لظهورها آثار مدوية ونتائج مدمر مست معظم دول العالم وبالأخص الدول النامية، ومن خلال هذه المذكرة سنحاول تبيان فيما يكمن دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الفساد المالي والاداري، الفساد، مكافحة.

Abstract :

The collapses, financial scandals, and financial fraud lawsuits that have occurred in recent years have highlighted the weakness of internal control systems in many institutions and banks, increasing the focus on internal auditing and internal control systems and their role in banks. The function of internal auditing is considered crucial in banks due to its impact on the design and development of internal control systems, optimal use of available resources, as well as its contribution to the assessment and prevention of financial and administrative corruption. This enhances the bank's ability to detect and confront the phenomenon of financial and administrative corruption, which is considered one of the main causes of crises and collapses that have had devastating effects on most countries, especially developing nations. Through this memorandum, we will attempt to demonstrate the role of internal auditing in combating financial and administrative corruption.

Keywords: Internal Audit, Financial and Administrative Corruption, Corruption, Combating.